



# البحث العلمي

مجلة تصدرها الجمعية الأردنية للبحث العلمي  
العدد التاسع كانون الأول 2017

## مُتَشَارِوُ التَّحْرِير

أ.د. موسى نعمة

أ.د. بريان بومان

أ.د. محمود الشيايب

أ.د. محمود السرطاوي

أ.د. نهاد الموسى

أ.د. سمير الدروبي

أ.د. طلال العكشة



## البَرَيد الْإِلْكْتَرُونِي

[fsrjo@yahoo.com](mailto:fsrjo@yahoo.com)

[muslihnajjar@yahoo.com](mailto:muslihnajjar@yahoo.com)

تلفاكس: 5166683

## رَئِيسُ التَّحْرِير

أ.د. أنور البطيخي

## مَدِيرُ التَّحْرِير

أ.د. مصلح النجار



## أَعْنَاءُ هَيْثَةِ التَّحْرِير

أ.د. رضا شibli

د. وفاء الخضرا

د. شهلا العجيلي

د. نازك قطيشات





الآراء الواردة في المقالات لا تعبّر بالضرورة عن رأي الجمعية أو هيئة التحرير، ويتحمّل أصحابها مسؤوليتها

## **المحتويات**

- 5 \*الافتتاحية
- 7 ملف العدد الاقتصادي في الأردن
- 8 \* حرب العملات وأثرها على الاقتصاد الاردني العملات  
د. جواد العناني
- 18 \* ملخص التشريعات الناظمة للحياة الاقتصادية في الأردن  
أ.د. محمد خليل العدينات
- 24 \* السعادة بين مفهوم الثورة في علم الاقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي  
أ.د. فؤاد حمدي بسيسو
- 35 \* أثر الاندماج المصري على ربحية البنوك الاردنية  
أ.د. أحمد ذكرياء صيام
- 44 \* تجربة التحول الاقتصادي  
أ.د. سامر الرجوب
- 47 \*أثر المتطلبات الأخلاقية على أداء المحاسبين الإداريين والمدراء الماليين  
أ.د. خالد راغب الخطيب
- 54 \* انجازات البنوك التجارية الاردنية للفترة 2010-2015  
د. عبد المعطي رضا بكر إرشيد
- 65 \* الآثار الاقتصادية للاجئين على البيئة الحضارية في مدينة عمان  
د. إسماعيل أبوتنينة / د. نجلاء حماد
- 73 \* تنمية الموارد البشرية في القطاع العام / الإستراتيجية الاردنية  
الدكتور زيد الشقيرات
- 77 \* دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن  
الدكتورة هنادي الرفاعي
- 83 آفاق في البحث العلمي
- 84 \* اختيار القيادات الأكاديمية في الأردن بين التصنيع والتزييم  
أ.د. فايز خصاونة
- 97 \*الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في الآيات الكريمتين(والمرسلات عرفاً، فالعاصفات عصفاً)  
أ.د. نعمان شحادة / أ.د. مصلح النجار
- 114 \*أسئلة النهضة العربية وجدل العولمة الثقافية  
أ.د. مجذ الدين خمس

\* حقوق المرأة في التصور الإسلامي والفكر المعاصر  
أ.د. خالد محمد أبو شعيرة

\* صناعة المورد البشري الوطني الأردني ... المخرجات التعليمية وسوق العمل ومعايير القبول الجامعي  
د. محمد القوابة

## نشاطات الجمعية

128 \*

129 \*

130 \*

131 \*

132 \*

133 \*

134 \*

135 \*

136 \*

137 \*

138 \*

139 \*

140 \*

141 \*

142 \*

143 \*

144 \*

# افتتاحية

أ.د. أنور البطيخي  
رئيس التحرير



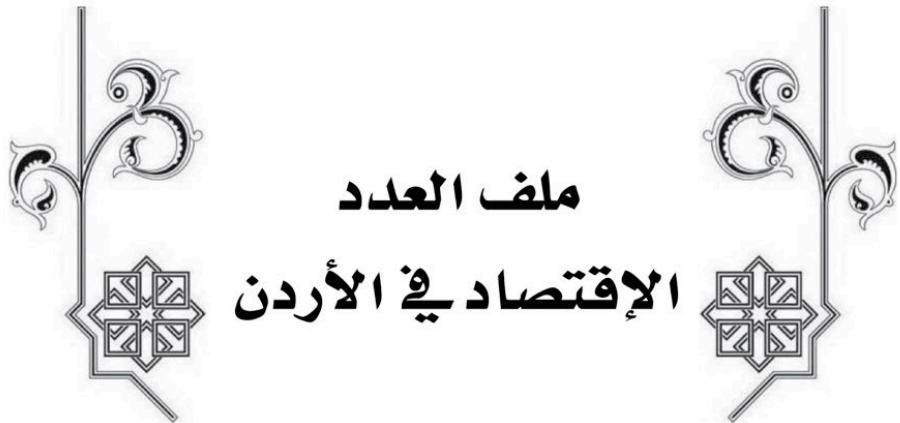
خلال تاريخ البشرية الذي نعرفه، ظل الاقتصاد محركاً من محركات السلوك البشري، بل إن أحد أبرز تفسيرين لهذا السلوك هو التفسير الاقتصادي، إلى جوار ما قدمته المدرسة النفسية من اجتهاد في هذا الباب.

وربما لا نجاوز الصواب إن قلنا إن الاقتصاد هو الذي صنع تاريخ العالم عبر العصور، وأن المصالح الاقتصادية هي التي تشير كثيراً من الأفعال والاستجابات.

أما على الصعيد المحلي، فإن ضيق ذات اليد، وحدودية المصادر المالية والثروات، جعلت الاقتصاد شأنًا حيوياً، على خلاف كونه مهماً فحسب في الاقتصادات الكبرى والفنية. إن إدارة الشأن المالي واقتصاد الأمم والشعوب والمؤسسات الكبيرة والصغيرة مسألة تتطلب مزيداً من الأهمية كلما زادت محدودية المصادر. وهنا يأتي دور الإبداع والعبقريّة، والمقترنات الجديدة في إدارة هذا الشأن. ومن أجل ذلك تنظر باعجاب بعض الاقتصادات الناشئة في بعض الدول في شرق آسيا وفي سواها من البلدان الناجحة في إدارة اقتصاداتها، وتنتسّع ما هي المفاتيح المتاحة لاستثمار الموارد والموجودات والكفاءات، بما يتيح لنا جماعات ومؤسسات وأفراداً أن نعيش وأن نتطور، وأن نلاحظ تنمية حقيقية.

إن العلم والبحث العلمي هما مدخلان أساسيان للتنمية، حتى تكون مبنية على أسس علمية وعلى بحوث ودراسات، وليس على اجتهادات آنية أو شخصية. ومن أجل ذلك تعقد المؤتمرات وتحرى الدراسات وتؤلف الكتب وتخصص أعداد من الدوريات في العالم كله، ومن ذلك عدد مجلتنا هذا الذي يشارك فيه خبراء في هذا الباب.





# حرب العملات وأثرها على الاقتصاد الاردني

د. جواد العناني

## المقدمة والتعريف:

حرب العملات تعني قيام الدول بالتلطّع بأسعار عملاتها من أجل تحقيق صادرات أكبر، ومستوردات أقل. وهذا هو المعنى المتفق عليه كلاسيكيًا<sup>١</sup>. وتسعى الدول أحياناً لتخفيض العجز التجاري عن طريق تخفيض أسعار عملاتها حيال عملات الدول التي تتجه إليها. وبهبوط سعر عملة هذه الدولة، فإن المواطنين في الدول الأخرى يجدون اسعاراً لعملتها أقل بعملاً لهم. وهكذا، تزيد الكميات المطلوبة على سلع وخدمات الدولة المفضلة.

## \* الدولار عملة دولية:

وبعد إنشاء صندوق النقد الدولي، واستبدال نظام الذهب بنظام الدولار مع ضمان قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فقد تقرر نظام يرتب أسعار تبادل العملات، ويبقى ضمن هوماش ضيقة. وقد تحقق نوع من الاستقرار في أسواق العملات، إلى أن بدأت الولايات المتحدة تعاني من عجوزات كبيرة في موازناتها العامة، وفي ميزانها التجاري بسبب نمو اقتصادات الدول الأوروبية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في كثير من مناطق العالم في شبه الجزيرة الكورية، وفي الهند الصينية، وبخاصة في فيتنام.

وقد بدأت الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي بالتدمر من أن شركاءها التجاريين لا يتبنون سياسة سعر صرف لعملاتهم تتفق مع فوائضهم التجارية. وبمعنى آخر، فإن الولايات المتحدة طالبت الدول ذات الفائض التجاري معها برفع أسعار صرف عملاتهم. ولكن رد تلك الدول كان رفض هذه الفكرة، وقالوا إن سبب تراجع الوضع التجاري الأمريكي وهو التراجع في انتاجية الصناعة الأمريكية وفي مستوى نوعية تلك السلع، مما رغب المستهلكين عنها وحولهم لطلب سلع أحسن جودة وأقل كلفة.

ولما استلم الرئيس ريتشارد نيكسون مقاليد الحكم عام 1969، واجهته هذه المشكلة، فقام في العامين 1971 و 1972 بتخفيض الدولار مرتين حيال الذهب والعملات الرئيسية الأخرى، وأوقف اتفاق تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب بعدما تراجع مخزون الذهب الأمريكي تراجعاً كبيراً بالقياس إلى ما كان عليه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.<sup>٢</sup>

## \* حقوق السحب الخاص:

وقام صندوق النقد الدولي بإصدار «حقوق السحب الخاص» ليس كعملة أو وسيلة مباشرة لتسوية المدفوعات،

وإنما كوحدة قياس لأسعار العملات. وقد خصص الصندوق لكل دولة حصة من حقوق السحب الخاص.<sup>٣</sup> فإذا أرادت دولة أن تفترض وفقاً لهذه الوسيلة، يقوم الصندوق بالباحث مع دولة أخرى ذات فائض لدى تقدم قرضاً للدولة الراغبة في الاقتراض، مقابل زيادة حصة الدولة الدائنة من حقوق السحب الخاص، وسحبها من الدولة المدينة. وهكذا، صارت حقوق السحب الخاص وسيلة لخلق وسيلة دفع، ومرجعاً تقاد به العملات ولكنها لم تصبح العملة الدولية الجديدة (البانكور) التي نادى بها «جون كينز» الاقتصادي البريطاني الأشهر أثناء مفاوضات اتفاقية «بريتون وودز»، والتي أسست لإنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين.

### \* هزة النفط والكساد التضخمي:

وبعد ارتفاع اسعار النفط في اعقاب حرب اكتوبر عام 1973 بين العرب وإسرائيل، دخل العالم في منافسة على العملات وفي سباق لرفع اسعار الفوائد على العملات الرئيسية. وهكذا ارتفعت كلف الاستثمار والانتاج لأسباب أهمها ارتفاع كلفة الطاقة، وارتفاع اسعار الفوائد على القروض، وتذبذب اسعار العملات. ودخل العالم في دورة جديدة لم يعهدنا من قبل وهي "الكساد التضخمي" أو ما سمي بالإنجليزية "Stagflation". وقد قام اقتصاديون مثل "روبرت منديل"<sup>٤</sup> الكندي وفريدرريك فون هايك (الإنجليزي النمساوي)<sup>٥</sup> بتقديم تفسير لاجتماع ظاهرة البطالة مع ظاهرة التضخم لأن الاقتصاديين في السابق كانوا يعتقدون أن كلا الظاهرتين لا تجتمعان. ووفقاً لما سمي «بمنحنى فيليبس» (Phillips Curve)<sup>٦</sup>، فإن التغيير في البطالة والتغيير في الأسعار يجمعهما منحني سالب، أي أن كلا منهما يسير باتجاه عكس الآخر، علمًاً أن ميلتون فريدمان الفائز أيضاً بجائزة نوبل قبل منديل وفون هايك، أكد أن منحنى فيليبس يمكن أن يكون عمودياً، أي أن ارتفاع نسبة التضخم لا يعني بالضرورة نقصاً في نسبة البطالة.<sup>٧</sup>

وواجه الاقتصاديون ابان تلك الفترة ما اصطلاح على تسميته «بأزمة النموذج» بمعنى أن الأدبيات الاقتصادية المتاحة لم توفر تفسيراً لظاهرة الكساد التضخمي. ولذلك، بدأت تظهر تفسيرات جديدة في العمق تفسر سلوك الأسواق (العمل، والنقد، والانتاج) داخل الاقتصاد بشكل يركز أكثر على علم النفس، والعلوم السياسية، والاستثمار في رأس المال البشري.

ولما بدأت ظاهرة الكساد التضخمي في الانحسار، برزت بالمقابل مشكلة جديدة، وهي أزمة المديونية العالمية. وقد تزامنت مع بداية تراجع المنظومة الشيوعية والاشتراكية داخل الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، وفوز المجددين داخل الصين على عناصر الثورة الثقافية. ولهذا، عاد النموذج الرأسمالي الكلاسيكي للسيطرة

من جديد. فمثلاً بفوز مارغريت تاتشر المحافظة في المملكة المتحدة عام ١٩٧٩، وبنوز رونالد ريغان على كارتر في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠، وجد العالم نفسه أمام قيادة وطنية احادية متمثلة أساساً في الولايات المتحدة، ومعها نموذجها الاقتصادي "الريجانيزم" ، أو ما يسمى في بريطانيا "باتاتشرزم".<sup>٦</sup> وتحول نموذج صندوق النقد الدولي ونموذج البنك الدولي إلى التطابق الكامل مع الريجانيزم. ومارس العالم التطور تحت ستار تسديد الديون إلى ضغوط على الدول النامية لكي تقلل من حجم القطاع العام، وإجراءاته، وفيode، وتنظيماته، وملكياته لآليات الانتاج، وتفسح لدور أوسع وأشمل للقطاع الخاص. واستمر العالم محكوماً لهذا الإطار الذي ضعفت فيه النقابات، والضغط القادمة من الانظمة الاشتراكية، وادي انفراد أمريكا بالقوة، إلى زيادة الحروب، والتمادي في الاحتلال، وسيطرة رأس المال، خاصة في ظل الثورات التكنولوجية المتلاحقة، والتي أعطت للدول الكبرى تفوقاً لا حدود له.

### \* الفقاعة الاقتصادية:

وانطلق الاقتصاد الصيني يحقق معدلات نمو سنوية من رقمين، وبشكل مستمر مستدام. وصارت الصين بفضل غزارة انتاجها وتدني كلفتها مصدرأً أساسياً ليس للسلع والخدمات، وإنما أيضاً عنصراً هاماً في تحقيق استقرار الأسعار، وعدم السماح لها بالصعود في ظل معدلات نمو مرتفعة. وبعدما شهد العالم أزمة عام ١٩٩٧ في أسواق البورصات الآسيوية، تمكنت وسائل الضبط والتصحيح المتاحة من السيطرة على الوضع، وإعادة الهدوء لأسعار العملات. واستمر الحال الاقتصادي جيداً حتى فترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، حيث حققت معظم اقتصادات العالم معدلات نمو مرتفعة، ودخل العالم في فقاعة كبيرة من المضاربة على كل شيء بدءاً من الأسهم، فالأوراق المالية، فالعقارات، فالسلع وغيرها. وشهدت أسواق العقار وشركات التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، تطورات مذهلة. ولكن كما قال مليون فريدمان "لا شيء يرتفع ويبيقى مرتفعاً، ولا شيء يهبط ويبيقى هابطاً".<sup>٧</sup> ورغم كل مظاهر التذاكي والمهنية التي تعكسها دور البحث ومحطات التلفزة المتخصصة في الاقتصاد والمال عبر تقاريرها وقراءاتها المستقبلية، فإنها عجزت عن التنبؤ بالانهيار الذي حصل في أسواق العقار الأمريكية، ومن بعده سوق الأسهم في وول ستريت، ثم تلا ذلك انهيار في الاقتصاد الحقيقي حيث شهدت العقارات والبنوك وشركات الانتاج تدهوراً في أسهمها وأوضاعها المالية. واعتبرت أزمة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ واحدة من أخطر التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي منذ كсад عام ١٩٢٩.

واضطربت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى وضع حزمة إنقاذ بكلفة قاربت (٨٠٠) بليون دولار من أجل إنقاذ البنوك والشركات المالية والتأمين الكبرى.<sup>٨</sup> فبعد سقوط شركة "ليهمان بروذرز"، بدا واضحاً أن السكوت على هذه الحالة بدون تدخل حكومي مباشر سوف يؤدي إلى تفعيل «ظاهرة الدومينو»، حيث

يؤدي انهيار كل قطعة إلى سلسلة من الانهيارات في قطع الدومينو الأخرى. وقد منعت الإدارة الأمريكية بهذا التدخل انهيار بنوك ومؤسسات مالية وصناعية كبرى مثل بنك سانتا في، وبنك أوف أمريكا، وشركة إيه آي جي للتأمين، وجنرال موتورز لصناعة السيارات وغيرها.

وقامت دول أخرى في أوروبا، بتبني سياسات مشابهة في كل من المملكة المتحدة، وإيطاليا، وإسبانيا، وإيرلندا، وأيسلاند، وغيرها من دول العالم التي تضررت اقتصاداتها قبل انفجار الأزمة وبعدها بسبب الممارسات المفرطة في جني المال السريع عبر المضاربة والقامرة.

### \* نتائج الأزمة المالية:

وقد خرج العالم من هذه التجربة مصمماً على أن إعادة التوازن في الاقتصادات لم يعتمد على ضخ أموال جديدة من قبل الحكومات، بل بتجميد السياسة النقدية عن طريق تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، وعلى ضبط الإنفاق العام. وهكذا دخل العالم لمدة تقارب ثمان سنوات في غيبة للسياسات النقدية. أما الولايات المتحدة، فقد استطاعت تجاوز محنتها وبدأ الدولار بالصعود خاصة عندما استعادت أسعار النفط أقلها بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٠. وبسبب قوة الدولار زاد الطلب عليه دولياً على حساب التراجع في أسعار الذهب واليورو واليوان والين والجنيه الاسترليني وغيرها من العملات الدولية. وشهدت دول الخليج فورة كبيرة في اقتصاداتها وارتفاع معدلات النمو فيها. وبرزت مشكلات لبعض الدول الأوروبية، خاصة اليونان، وأعطت بعض المؤشرات نتائج مشابهة لكل من اقتصادات إسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، وقبرص، تحديداً، بينما عانت اقتصادات أخرى بشكل أقل مثل بولندا، وвенغاريا. أما الاقتصاد الألماني، فقد استمر في النمو وتحقيق فوائض داخلية (الموازنة) وخارجية (الميزان التجاري).

وأدركت الصين أن الوقت قد حان لكي تتحول من انتاج السلع الاستهلاكية، إلى التفوق في مجالات التكنولوجيا خاصة في مجال الفضاء، والطيران، والطاقة المتعددة، والأسلحة. ومن هنا، صارت الشركات الأمريكية والأوروبية ذات الأسماء التجارية اللامعة تعاني من ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها الصين، ويعاد تغليفها وبيعها عبر هذه الأسماء التجارية بأرباح مجزية. وقد ساهم هذا الامر في حدوث تطورين هامين: الأول أن الصين لم تعد مهتمة بعد ثلاثة عقود من النمو السريع بتحقيق معدلات نمو عالية لها أקלافها على الهجرة للمدن، وسوء التوزيع في الدخل والثروة، وفساد البيئة وتدهورها بشكل سريع، وانتشار ظاهرة الاستهلاك التفاخي المكلف. وأما التطور الثاني فهو أن زمن النقود الرخيصة بدون فوائد يجب أن ينتهي بالتدريج.

### \* توزيع الدخل والثروة:

وفي عام (٢٠١٣)، خرج علينا اقتصادي فرنسي اسمه توماس بيكيتي بكتاب رائع اسمه "رأس المال في القرن الحادي والعشرين"<sup>١٢</sup> وقد صدر هذا الكتاب بعد حوالي مائة وستة وخمسين عاماً من صدور كتاب كارل

ماركس «داس كابيتال: تحليل ناقد للاقتصاد السياسي»، الصادر لأول مرة عام ١٨٦٧ م. وكلما الكتباين اتي ردة فعل على سوء التوزيع الذي افرزته الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر في أوروبا، بسبب الاكتشافات العلمية الكبيرة في مجالات الآلة البخارية، وماكينات النسيج، وألات الضخ، والنفط ومن ثم الصناعات الكبيرة. وبعد الثورات التكنولوجية المتعاقبة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والفضاء، والعمران، والنقل وغيرها منذ منتصف القرن العشرين، ومثلاً طور «ماركس» في كتابه نظرية الاستغلال للعمال وطالبيهم بأن يتحدون لتحسين أجورهم وأوضاعهم، فإن بيكيتي بين أن سوء توزيع الدخل والثروة والذي وصل أسوأ مرحلة له في تاريخ الإنسانية قد نجم عن تشتيت الأجر وزيادة الأرباح وسرعة تحقيق البلايين في القطاعات التكنولوجية والعقارية وغيرها. وتتبأ «بيكيتي» مثلاً تنبأ ماركس من قبل بأن تحصل ردود فعل على هذا التوزيع السيء للدخل والثروة يعيد بعض التوازن للعالم، ويعيد إنشاء الطبقة الوسطى المتأكلاة.

وفي ضوء هذه الحقائق، بدأ العالم يدرك أن الأمان والاستقرار لن يتحققان في ظل الفقر والبطالة الحالية، وفي مناخ الجشع الرأسمالي الذي لا يبالي بالفقر. وقد رأينا مؤتمر الأمم المتحدة عام (٢٠٠٠)<sup>١٣</sup> يتبنى ما سمي بأهداف الألفية الثانية والرامية إلى محاربة الفقر والمرض والجوع وعمالة الأطفال وتدھور صحة النساء، والاستغلال، وفي ضوء بعض النتائج المشجعة ولكن غير الكافية قام زعماء الدول بتجديد الأهداف التنموية للألفية الثانية عام ٢٠١٥<sup>١٤</sup>.

وفي نفس الوقت، بدأ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة بإعادة تعريف النموذج الاقتصادي الذي يتبنونه آخذين بعين الاعتبار حقائق هامة مثل الاصلاح السياسي، دور المجتمع المدني، موقع المرأة، عمالة الأطفال، العدالة في تكافؤ الفرص، وغيرها. وقد ساهمت كتابات عدد من الاقتصاديين في تطوير هذه الأفكار مثل ثيودور شولتز مؤسس نظرية الاستثمار في رأس المال البشري<sup>١٥</sup>، وبيوكانان مؤسس نظرية «الرأي العام»<sup>١٦</sup> ودوره في اختبار السياسات الاقتصادية، د. جوزيف استيجلتز<sup>١٧</sup> وغيره منمن انتقدوا الرأسمالية في فرضياتها الأساسية وبخاصة التفاوت في المعرفة والمعلومة بين المنتجين والبائعين من جهة والمستهلكين من جهة أخرى.

## \* غياب التوازن الاقتصادي:

ولكن كل هذه الجهود لم توازن بين قطاعات الاقتصاد الحقيقي وقطاعات الاقتصاد النقدي. وما زالت سياسات اسعار الفائدة، وسعر الصرف، هي المحدد الأساسي لأسعار السلع والخدمات، والأجور، وليس

العكس. وما افترضه واضعو الاقتصاد الكلي من نماذج توازن في الأثر المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد الكلي والاقتصاد الكلي نفسه لم تعد صحيحة. وهذا التوازن قد أخذ تعريفات متعددة في نظريات الاقتصاد الكلي (جون هيكس)، أو الاقتصاد الجزيئي (أرثر لويس)، فإن زمان هيمنة السياسة النقدية، وفرضه على اقتصادات العالم لم ينته بعد.

### \* حرب العملات:

ولذلك، فإن حرب العملات، والتلاعب في أسعار الصرف واسعار الفائدة، ما زالا يهيمنان على الساحة الاقتصادية الدولية. وهذا هو الموضوع الحامي الذي يشغل أذهان كثير من الاقتصاديين في الوقت الراهن. وبالتالي فإن حرب العملات تأخذ أشكالاً مختلفة، وصارت أكثر تعقيداً. ومتنوعة المراحل، وتؤثر على أسواق البورصة، والتبادل التجاري، وحرب الأسعار، ووضع قيود على حركة السلع والخدمات. وغيرها من الأشكال التي تسعى في نهاية المطاف إلى تحقيق امتيازات اقتصادية لدول على حساب دول أخرى، أو بمعنى آخر هي حالة الانتقال من لعبة الفوز للجميع إلى قاعدة الصفر، حيث تتحقق مكاسب لطرف على حساب الطرف الآخر.

### \* نظام نفدي عالمي متعدد العملات:

بعد انفجار أزمة 2007/2008، برزت إلى السطح نظريات اقتصادية تتحدث عن ضرورة توسيع قاعدة العملات الدولية، وعدم اعتماد عملة دولية واحدة. ولعل أبرز هذه النظريات هي نظرية "مناطق العملات المثلث" والتي أثارها على مدى خمسة عقود الاقتصادي الكندي الفائز بجائزة نوبل عام 1999 "روبرت منديل". وبفضل النموذج الذي سمي بـ "نموذج منديل / فليمينج" أصبح من الواضح استحالة تحقيق أهداف ثلاثة في آن واحد وهي الاستقلال الذاتي وثبات أسعار الصرف وحرية تدفق رؤوس الأموال<sup>19</sup>. عليه، فإن الدولة الواحدة مضطرة للتضحية بواحدة من هذه الأهداف لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الهدفين الآخرين. واقتراح النموذج أن تقوم دول أوروبا بتبني نظام العملة الواحدة (أو التضحية بالاستقلال الذاتي في مجال العملة) مقابل ضمان استقرار أسعار الصرف فيما بينها، وحرية تدفق رؤوس الأموال. وقد كانت هذه الأدبيات هي المرجع الأساسي لإنشاء اليورو، أو العملة الأوروبية الواحدة، والشروط المرتبطة بها.

وقام منديل بعد ذلك بتطوير نظرية "مناطق العملات المثلث"، والتي كانت من ابرز الانجازات التي اشارت إليها لجنة جائزة نوبل في الاقتصاد حين منحته الجائزة.<sup>19</sup> وبموجب هذه النظرية فقد اقترح منديل على المستوى الدولي أن تنشأ ثلاثة مناطق عملات وهي منطقة الدولار، ومنطقة اليورو، ومنطقة ثالثة في آسيا اعتقد أن اليوان الصيني هو عمادها. أما الاقتصادي "ريتشارد كوبر" فقد دافع عن فكرة "البن" الياباني. ولكن من الواضح الآن أن الصين بصفتها ثاني أكبر اقتصاد في العالم هي المرجحة لذلك.

وبناءً على ذلك، نشرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريراً أكدت فيه بأنه لا يمكن الاستمرار الاعتماد في نظام النقد الدولي على عملة واحدة، وهي الدولار<sup>٢٠</sup> لما ينطوي عليه ذلك من عدم استقرار، وظلم فادح للدول النامية. وفي العام الذي يليه قامت سكرتارية الأمم المتحدة في نيويورك بإصدار تقرير آخر تطالب فيه بتبني نظام عملات دولية متعددة لأن النظام النقدي العالمي لا يمكن أن يستمر معتمداً على تزوييد العالم بالدولارات عن طريق العجز في كل من الميزان التجاري الأميركي والعجز في الموازنة الأمريكية، أي أن الولايات المتحدة تقوم بتسديد عجزها في الموازنة عن طريق إصدار سندات دين بالدولار تبقيه للدول الأخرى، أو عن طريق إصدار دولارات بدون رقابة.<sup>٢١</sup> ومما يغري الخزانة الأمريكية في إصدار الدولار طبعاً هو الربح المتحق لها عن الفرق الكبير بين كلفة طباعة الدولارات وقيمتها الإسمية. وهكذا تغذى الخزانة الأمريكية مواردها عن هذا الطريق فتحقق ربحاً أصطلاح على تسميته بـ«السينيوراج» .“Seigniorage»

وقد جاءت ردة فعل الولايات المتحدة على تقريري الأمم المتحدة الداعيين إلى التخلص من نظام العملة الواحدة قوية وعنيفة وتحمل لغة التهديد. ومنذ ذلك الحين لم يعد الموضوع مطروحاً ولكن المنافسة بين الدولار واليوان واليورو لن تتوقف. وصار واضحاً أن لكل من الرئيس شي الصيني، وترامب الأميركي، وميركل الأوروبية حرص على أن يعرف بعملة كل منهم عملة دولية. وفي الآونة الأخيرة، قبل اليوان الصيني من قبل صندوق النقد الدولي على أنه عملة قوية قابلة للتحويل.<sup>٢٢</sup>

## \* الصين وحرب العملات:

ومع أن الصين الرسمية لا تتحدث كثيراً عن دورها الكبير في الاقتصاد الدولي، وتدعى أن معدل الدخل فيها لا يؤهلها لذلك الدور، إلا أن الصين لم تعد تتصرف كدولة نامية. وكذلك، فإن الكتاب الصينيين صاروا يتحدثون عن حرب العملات. ولعل أبرز هؤلاء في<sup>٢٣</sup> الوقت الحاضر هو الاقتصادي «سونج هونج بنغ»، واصنع كتاب حرب العملات عام ٢٠٠٧. وقد لاقى الكتاب رواجاً كبيراً في الصين وفي دول أخرى وترجم إلى عديد من اللغات. واعاد المؤلف نشر الكتاب معدلاً عام ٢٠٠٩، ومرة ثالثة عام ٢٠١١. ويقول الكاتب إن مطالب الولايات المتحدة للصين برفع قيمة عملتها بسبب الوفر التجاري الكبير الذي تتمتع به الصين لن ينفع الولايات المتحدة بقدر ما سيضر بالصين، وذلك لا الاقتصاد الأميركي لم يعد منتجاً أو لأن رفع سعر العملة الصينية سيزيد من مستوردات الصين بغير حق. وفي الطبعة الأخيرة تجراً «سونج» أكثر وقال إن نظام التوزيع في الولايات المتحدة نظام غير عادل، ويخلق تفاوتاً كبيراً في الدخول والثروات. وأضاف أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي هو شركة، وليس مؤسسة عامة، وتخدم مصالح الشركاء أمثال عائلة «روتشيلد» التي لا يتعرض

لمركزها أحد. وبسبب هذا الواقع، فإن النظام النقدي العالمي غير مستقر، ولا يجوز أن ترکن الولايات المتحدة إلى نظام سعر الفائدة المتذبذب، والذي يتسبب في هذه الفوضى والمتغيرات في الأسواق العالمية لتحسين أوضاعها. وفي ظل رفض الصين التحاوب مع متطلبات الولايات المتحدة وأوروبا ورفع سعر صرف "اليوان"، بل وقد انخفض حيال الدولار، فقد واجهت الصين نفسها بفعل المضاربة والجشع فيها انهياراً في أسواقها المالية الثلاث في شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٥، ولم تنته آثاره إلا في شهر شباط (فبراير) عام ٢٠١٦. وفي يوم واحد هبط مؤشر الأسهم الصيني بنسبة ٧٪، وأدى إلى ردود فعل في كل أسواق البورصة العالمية.<sup>٤</sup>

وعلى الرغم من هذا الحدث وما جره من خسائر، إلا أنه أثبت حقيقة أساسية وهي مدى ترابط الأسواق العالمية وسرعة تجاوبها مع بعضها البعض، والثاني أن أي هزات تضرب الاقتصاد الصيني ستسبب نفس الدرجة من ردة الفعل كما لو أن هذه الهزة قد حصلت في الولايات المتحدة أو في الاتحاد الأوروبي.

## \* الأردن وحرب العملات :

الأردن تلميذ نجيب في منطقة الدولار. فقد ارتبط سعر الدينار الأردني برباط وثيق بالدولار، ويصعد معه، ويهدأ معه بنفس النسب. وإن حصل ارتفاع في سعر الفائدة الأمريكية بقرار من البنك الفدرالي الاحتياطي، نرى أن البنك المركزي الأردني قد فعل نفس الشيء. ولكن هذا لا يعني أن سعر الفائدة في الأردن يساوي سعر الفائدة في الولايات المتحدة. فالالأردن الذي تعلم درساً قاسياً من هبوط سعر صرف الدينار عام ١٩٨٩/١٩٨٨، مصمم على لا تكرر التجربة لأنها تتطوّر على ارتفاع كبير في الأسعار وارتفاع في نسب البطالة والفقر، علماً أن جزءاً من الفقر والبطالة التي تعاني منها ناتج عن ضعف الاستثمار بسبب ارتفاع تكاليف التمويل وعوامل أخرى مؤسّية لا يتسع المجال لذكرها هنا.

ومع أن أدوات السياسة النقدية محدودة جداً في الأردن وتقاد لا تتخذ فيها أي قرار إلا بفعل العوامل الخارجية، فإن مستقبل الاستقرار النقدي والمالي في الأردن سيبقى مرهوناً بالتطورات الدولية الخارجية. والجواب الأساسي هو تبني حزمة من الإجراءات النقدية التي تدفع نحو الاستثمار، والذي يبدو أن القطاع الخاص في الوقت الحاضر ليس متحمساً لها ولا متجاوباً معها. آن الأوان لكي يركز الأردن على اقتصاد الانتاج حتى يتمتع بالقدرة علىأخذ قرارات مستقلة في المجال الاقتصادي.

ومن غير المتوقع في المدى المنظور أن يتغير نظام النقد الدولي في الاعتماد على الدولار بالدرجة الأساسية. فهذه الخطوة تتطلب تطورات كبيرة لكي تتحقق. وفي ظل سياسة نقدية أردنية محافظة وحرصية ومحكمة بتجارب الماضي، وفي غياب تصور تموي واضح يضع دور السياسة النقدية والمالية في إطارها الصحيح، يكون من الصعب المجازفة بقرارات نقدية تتأى بنفسها عن تطورات سعر صرف الدولار والمتغيرات في أسعار الفائدة التي يحددها بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

## الملاحظات والمراجع

1. انظر مثلاً المقالة التالية للتعریف

Investopedia. Com. .“?Elvis Picardo. “What is a Currency War and How Does it work .April 20.2015

2. انظر خطاب الرئيس نیکسون يوم 15/8/1971

Richard Nixon.: Address to the Nation Outlining the New Economic Policy: The Challenge of Peace”. August 15. 1971.

3. انظر على سبيل المثال النشرة التعريفية الصادرة عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 21/4/2017 International Monetary Fund. “Special Drawing Right SDR. Factsheet. April 21. 2017.

4. Robert A Mundell. “A Reconsideration of the Twentieth Century”. Nobel Prize Lecture. December 8. 1999.

5. من أحسن ما كتب حول أفكار فریدریک فون ہائک هو جون بتلر

John Butler. “Stagflation is. Always and Everywhere. Keynesian Phenomenon”. Financial Jense. January. 2014

6. Phillips. A.W.H.. “The Relation Between Unemployment and Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom. 1961–1957”. Economica. n.s. 25. no. (2). 1958.

7. Milton Friedman “The Role of Monetary Policy. President lecture to 7- the American Economic Association”. 1968.

8. انظر مثلاً

H. Abraham. “Reaganomics and Thatcherism: From Ideas to Policy”. The Heritage Foundation. Report Political Process. May. 1990.

9 - Justine kuepper. “What was the Asian Financial Crisis”: Asian Crisis: Causes, Resolution and Lessons. The Financial March20. 2017.

10. كتب الكثير عن نظرية ميلتون فريدمان عن ” الدورة الاقتصادية انظر:

Jim Rose. “Milton Friedman’s’ Plucking Model of the Business Cycle”.n Utopia. 64.

11. انظر على سبيل المثال تفاصيل قانون اوباما بعنوان ”استعادة النشاط وإعادة الاستثمار الأمريكي للعام 2009

Ewan MacAskill. “Obama Signs 787 bn. Economic Stimulus Bill”. The Guardian. Tuesday February 17. 2009.

12. Thomas Picketty. “Capital in the 21st. Centuray”. 2013. Originally published in French

13. The United Nations. "Millennium Summit (6-8 Sept. 2000) Document.
14. The United Nations. "United Nations Sustainable Summit. 2-15-25-27 September". UN Document.
15. "Theodore W. Schultz. "Investment in Human Capital". The American Economic Review. 1(2). 1-17.
16. كتب جيمس بيوكانان مقالات وكتباً كثيرة حول نظرية "الاختيار العام او Public Choice" ولكن الاشارة هو إلى محاضرته التي ألقاها عند فوزه بجائزة نوبل في الاقتصاد. James M. Buchanan, Jr. "Prize Lecture: The Constitution of Economic Policy", Nobel Prize. Org. Nobel Media. AB 2014
17. جوزيف ستيلز الفائز بجائزة نوبل عام 2011 له انتقادات كثيرة لإجراءات الاقتصاد الدولي . ولعل أفضل مرجع لها هو كتابه عام 2015 Joseph E. Stiglitz. "The Great Divide: Unequal Societies and What We Can Do About Them". WW. Norton Company. 2015.
18. Robert A. Mundell. "Capital Mobility and Stabilization Policy Under Fixed and Flexible Exchange Rates". Canadian Journal of Economic and Political Science. 29 (4). 1963.
- 19- Robert A. Mundell: (A Theory of Optimal Currency Areas". The American Economic Review. 51 (4) : 657-665.. 1961.
- 20- UNCTAD." UNCTAD Annual Report 2009 .Edmund Conway. UN Wants New Global Currency to Replace Dollar. The Telegraph. Sept. 7. 2009 وفي المرجع (21) أدناه هناك اشارة إلى تقرير الانكاد عن الموضوع في عام 2011.
- 21- Bilge Erten and Antonio Ocampo "Study of Building a Stable and Equitable Global Monetary System. The United Nations. 2012.
- 22- Reuters. "Chinas Yuan Just Joined an Elite Club of International Monetary Fund of Reserve Currencies". Fortune. October 3. 2016.
- Song Hongbing. "The Currency War". 2007
- 23-2011 نشر الكتاب بالصين أصلاً وأعيد طباعته مرتين في العامين 2009.
- 24- كتب الكثير عن هذا الموضوع، ومن أهم ما كتب بعد سنة على انهيار اسوق البورصة الثلاث في الصين المثال التالي :
- Sara Hsu. "China's Stock Market Crash: One Year Later. Forbes. Asia. July 13. 2016.

# **ملخص التشريعات الناظمة للحياة الاقتصادية في الأردن**

**إعداد**

**أ.د. محمد خليل العدينات**

**الأصلاح الإداري هورافعة  
الأصلاح الاقتصادي .**

## **مقدمة :**

بعد منتصف العقد الثامن من القرن العشرين لم يعد النظر للتشريعات الناظمة للحياة الاقتصادية على أنها مجرد مسألة قانونية تشريعية بحته تخص رجال القانون دون سواهم ، بل أنها أصبحت جزء من مسألة أكبر ذات بعد تنظيمي ولها أهداف وغايات اقتصادية تمثل بتعزيز التنافسية وتنمية اقتصاديات الدول ، أطلق عليها مصطلح التنظيم (Regulation) . وقد حظي موضوع التنظيم بإهتمام متزايد في بلدان العالم المتقدم وذلك على مستوىين ، مستوى النظريات والأبحاث ، ومستوى التطبيق العملي ، فمثلاً على مستوى الأبحاث فقد تولى مركز Center on Regulation and Competition (CRC) في جامعة مانشستر في بريطانيا مهمة إعداد مجموعة الأبحاث عن تطوير التنظيم والمنافسة منذ عام 2001 ، وقد شملت هذه الأبحاث موضوع تقييم اثر التنظيم (Regulatory Impact Assessment RIA) ، والذي تم تطويره وتطبيقه في عقد التسعينات من القرن الماضي في عدد من الدول الأوروبية في منظمة (OECD) .

وفي هذه الورقة نتناول بإيجاز نشأة مفهوم الإدارة العامة الحديثة وعلاقتها العضوية بمفهوم التنظيم كما هو الحال في دول العالم المتقدم ، ثم نستعرض بإيجاز سريع لتجربة الأردن في إعادة هيكلة القطاع العام ، والتي شكلت التخاسية احد محاوره الرئيسية ، وعلاقة ذلك مع تطور مفهوم التنظيم في الأردن ، وسيتم تقييم تجربة الأردن، واستخلاص بعض النتائج، واقتراح بعض التوصيات ذات العلاقة .

## **مفهوم الإدارة العامة الحديث :**

شهد منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي (القرن العشرين) ثورة كبيرة في مفهوم الإدارة العامة (Public Administration) في الولايات المتحدة الأمريكية وايضاً حكم (Margaret Thatcher) في بريطانيا جرى نقدي وشديد لمفهوم الإدارة العامة التقليدي الذي كان سائداً قبل ذلك في معظم القرن العشرين ، والذي يقوم على أساس مبدأ البيروقراطية الحكومية في إدارة واتخاذ القرارات الحكومية ، هذا المبدأ والذي يفترض على أن الحكومة تنظم نفسها على أساس

السلسل الهرمي البيروقراطي ، وبالرغم من كون التنظيم البيروقراطي يتصرف بالقوة (Powerful) إلا ان سلبياته كبيرة ، فهو لا يعمل في جميع الأحوال والظروف بشكل ايجابي ، فالبيروقراطية عادة تتصرف بعدم المرونة ، وقد لا تحقق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية ، كما ان طول الإجراءات تعيق العمل وتضييع الفرص المتاحة وتقتل الإبداع والابتكار ، فالروتين وكثرة القيود المكبلة للحياة الاقتصادية وطول الإجراءات التي تعتبر احد سمات البيروقراطية لا تساعد على تعزيز المناخ الاستثماري في ظل وجود جهاز بيروقراطي متضخم من حيث الحجم فاقداً للكفاءة والفعالية .

كل هذه الإننقادات للإدارة العامة التقليدية أدت الى ان تشهد فترة حكم (Reagan) في الثمانينات من القرن العشرين الماضي عصرًا جديداً للإدارة العامة

(New Era of Public Administration) وولادة مفاهيم الإدارة العامة الحديثة (New Paradigm) تقوم على جملة من المبادئ الأساسية واهماها :

1. مبدأ المرونة في اتخاذ القرارات (Flexibility) وذلك للإستفادة من كافة البدائل المتاحة
2. مبدأ ان تعتمد الوزارات والدوائر الحكومية في ممارساتها الإدارية متطلبات السوق واحتياجاته (Market-based) وهي بذلك تصبح اقرب لمفهوم إدارة الأعمال .
3. مبدأ ان تكون القرارات موجهة لتحقيق الأهداف والنتائج (Result-oriented) تتضمن الكفاءة والفاعلية وجودة الخدمة .
4. الشفافية وتبسيط الإجراءات وتعزيز المنافسة
5. توسيع قاعدة اتخاذ القرارات مع تعزيز المراقبة والمساءلة .

لقد مارست حكومة Reagan هذه المباديء الأساسية لمفهوم الإدارة العامة وعملت على تقليل حجم القطاع العام حيث قامت حكومة Thatcher ومعها حكومة Reagan بتبني نهج التخاصية وخارج الحكومة من ممارسة النشاط الاقتصادي ، وسرعان ما انتشر فكر الإدارة العامة الحديث لباقي بلدان العالم المتقدم وبعض الدول النامية ، والتي اخذت بتطبيق مفهوم الإدارة العامة الحديثة للدولة . وخلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وعقد التسعينات من القرن العشرين تم انشاء هيئات تنظيم قطاعية مستقلة إدارياً ومالياً تتولى كل منها تنظيم القطاع ، لتعزيز التنافسية وتقديم الخدمات بجودة عالية للمجتمع بدلاً من الحكومة .

#### **تطور مفهوم التنظيم وعلاقته بالإدارة العامة الحديثة في البلدان المتقدمة :**

نتيجة لتطبيق مفهوم التخاصية وخارج الحكومة من الحياة الاقتصادية، وإنشاء هيئات التنظيم القطاعية في البلدان المتقدمة ، ظهر مفهوم التنظيم (Regulation) واحد يحظى باهتمام كبير ومتزايد في دول العالم المتقدم ، هذا الأهتمام الكبير في موضوع التنظيم كان متلازمًاً ونتيجة منطقية لما شهدته مفهوم الإدارة العامة من تغير جوهري أدى الى ظهور عصر الإدارة العامة الحديثة (New Era of Public Administration) ، ففي الدول المتقدمة أصبحت لا تتبى اي تنظيم جديد الا بعد اجراء الدراسات المستقبلية

(EX-Ante Study) لهذا التنظيم الجديد المقترن، وبنفس الوقت تقوم بإجراء دراسات الكفاءة وفعالية التنظيم القائم من حيث تحقيقه للأهداف المرجوة (EX-Post Study) ، كما وظهر مفهوم جديد لتقدير التنظيم وفقاً لمنهجية جرى اتباعها أولاً من قبل دول (OECD) واطلق عليها مصطلح تقدير اثر التنظيم (RIA) (Regulatory Impact Assessment) هو دراسة التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهذا التنظيم المقترن بما فيها تكاليف الامتثال للتنظيم Compliance Cost التي تحملها الجهات الخاضعة للتنظيم، وذلك قبل تبنيه والسير بإجراءات اعتماده، كما ان (RIA) يهدف ايضاً لتقدير التنظيم السائد (المعمول به حالياً) من حيث كفاءته وفعاليته في تحقيق الأهداف وجودة الخدمة المقدمة وذلك بشكل دوري ، واجراء الأصلاح اللازم (reform) للوصول الى تنظيم افضل ، ويشمل الأصلاح إما تعزيزاً للإجراءات او تبسيطها (Deregulation) ، وعليه أصبحت العلاقة بين التنظيم وتطبيق مباديء الإدارة العامة الحديثة علاقة عضوية قوية وذلك في مرحلة النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين وما بعدها .

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تم تبني فلسفة التخاصة ثم تم انشاء هيئات التنظيم القطاعية ، وبنفس الوقت قام Reagan بانشاء وحدة خاصة للتنظيم في البيت الأبيض تتبع للرئيس مباشرة غايتها دراسة كفاءة وفعالية التنظيم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ، بما في ذلك دراسة (Cost-benefit) للتنظيم وعلى ضوء ذلك يتم وضع السياسات القطاعية لتحديد شكل وطبيعة التنظيم وقامت حكومة Reagan بإجراء اصلاحات واسعة للتنظيم في قطاعات مختلفة وكان هدفها ازالة العوائق التشريعية والإدارية التي تعيق الاستثمار وجرى تقليل كبير للقيود المفروضة على النشاطات الاقتصادية واتباع سياسة (Deregulation) .

## \* تجربة الأردن :

بدأ الأردن خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي (القرن العشرين) بإعادة هيكلة القطاع العام كجزء من برنامج الأصلاح الاقتصادي والذي تم تبنيه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، حيث تم خصخصة بعض الشركات والمؤسسات المملوكة من قبل الحكومة في بعض القطاعات الانتاجية مثل (قطاع الإتصالات وقطاع الكهرباء ، وقطاع النقل ، وقطاع الأسمنت ، وشركة البوتاسي العربية ، وشركة الفوسفات) وبنفس الوقت قام الأردن بإنشاء هيئات تنظيم قطاعية مثل ( هيئة تنظيم قطاع الإتصالات ، وهيئة تنظيم قطاع الطاقة ، وهيئة تنظيم قطاع النقل وهيئة تنظيم قطاع التأمين ... الخ ) ، كما وتم انشاء شركات ومؤسسات عامة ذات طابع تموي ، ومعظم هذه الهيئات والمؤسسات العامة ذات استقلال مالي وإداري ترتبط معظمها بدولة رئيس الوزراء بشكل مباشر ، وقد أصبح عدد المؤسسات والهيئات التي ترتبط مباشرة بدولة الرئيس حوالي (40) هيئة ومؤسسة (الرقم تقدرها وغير دقيق ) ، وحيث انه لا يوجد وقت كافٌ عند دولة رئيس الوزراء لمتابعة كل واحد من هذه الهيئات والمؤسسات العامة ، فرئيس الوزراء عنده مهام كثيرة. علماً انه لا توجد جهة حكومية في الأردن تتولى مهام تقييم جودة التنظيم واجراء دراسات RIA للتأكد من

مدى كفاءة وفعالية التنظيم في تحقيق الأهداف المرجوة ، والتأكد من جودة الخدمات المقدمة .  
كما ان الأردن قد قطع شوطاً كبيراً في مجال الحكومة الالكترونية خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي (القرن الحادي والعشرون ) .

كما تم انشاء جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز الإداري وذلك لتعزيز التنافسية في القطاع العام في التطوير الإداري وتم في شهر كانون الثاني عام 2004 منح جائزة الملك عبد الله الثاني لأفضل خمس مؤسسات حكومية في مجال التطوير الإداري وذلك للمرة الأولى واستمر منح الجائزة سنوياً بعد ذلك التاريخ .

كما قامت الحكومة خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي بتعديل الكثير من التشريعات الناظمة للحياة الاقتصادية واقرار مشاريع قوانين اخرى وقد صدر معظمها على شكل قوانين مؤقتة قاربت مائتي قانون مؤقت .

#### \*تقييم تجربة الأردن في مجال التطوير الإداري :

بالرغم من ان الأردن كانت له رؤية واضحة في مجال التطوير الإداري وفقاً لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ، إلا ان الحكومات المتعاقبة لم تقم بإنجاز المهام المطلوبة منها كما هو مخطط لها وفيما يلي اهم هذه الإخفاقات :

1- لم يتمكن الأردن من ان يحقق النتائج الإيجابية لهيكلة القطاع العام كما كان ينبغي وذلك بسبب عدم اكمال انجاز مشروع الهيكلة الى النهاية ، فقد بدأت الحكومة ببرنامج التخاصية حيث انشأت وحدة للتخاصية ، كما قامت الحكومة بإنشاء هيئات التنظيم القطاعية ، ولكنها توقفت عند هذا الحد ولم تكمل مشوار هيكلة القطاع العام حيث كان الطرح في حينه ان يتم النظر بألغاء الوزارات التي انتقل جزء من مهامها لهيئات ومؤسسات اخرى .

وللتوضيح نكتفي باعطاء مثالاً واحداً على ذلك وهو قطاع البريد والإتصالات وبشكل مختصر ، حيث كان هذا القطاع يدار في ذلك الوقت من قبل وزارة البريد والإتصالات ومؤسسة الإتصالات السلكية واللاسلكية ، وقد جرى اعادة هيكلة الوزارة ومؤسسة الإتصالات على النحو التالي :-

1. خخصصة مؤسسة الإتصالات السلكية واللاسلكية وبيع جزء من حصة الحكومة لشريك استراتيجي (شريك فرنسي ) وتم تحويلها الى شركة الإتصالات الأردنية .

2. فصل قطاع البريد والتوفير البريدي عن الوزارة حيث تم انشاء مؤسستين مستقلتين هما شركة البريد الأردني مملوكة بالكامل للحكومة وصندوق التوفير البريدي .

3. تم انشاء مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بحيث يتولى مهام تكنولوجيا المعلومات الحكومية الالكترونية وان يتولى ايضاً متابعة مشروع الحكومة الالكترونية .

4. تم انشاء هيئة تنظيم قطاع الإتصالات لتنظيم عمل شركات الإتصالات وشركات تكنولوجيا المعلومات والبريد .

5. تم تغيير اسم الوزارة لتصبح وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتصبح وظيفتها الرئيسية رسم السياسات المتعلقة بالقطاع ، على ان يتم النظر في امر الغائبة فيما بعد .

والوقت لا يتسع لشرح الكيفية التي تمت بها هيكلة باقي القطاعات، ولكننا نود ان نذكر ان بعض هذه القطاعات أصبحت بعد الهيكلة على النحو التالي :

1. قطاع الطاقة والثروة المعدنية : وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، هيئة الطاقة الذرية ، شركة الكهرباء الوطنية ، شركة السمراء لتوليد الكهرباء ، شركة البترول الوطنية ، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن .
2. قطاع النقل : وزارة النقل ، شركة المطارات الأردنية ، مؤسسة سكة حديد العقبة ، الخط الحديدي الحجازي الأردني ، دائرة الأرصاد الجوية ، هيئة تنظيم النقل البري ، الهيئة البحرية الأردنية ، هيئة تنظيم قطاع الطيران .
3. قطاع التعليم العالي : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، صندوق دعم البحث العلمي ، هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة ، مجلس التعليم العالي .
4. قطاع المياه : وزارة المياه والري ، سلطة وادي الأردن ، شركة مياه اليرموك ، شركة مياه العقبة ، شركة مياه الأردن (مياهنا ) وسلطة المياه .

وفي الغالب أصبحت كل هيئة تنظيم او مؤسسة عامة رسمية مستقلة او شركة حكومية مرتبطة مباشرة بدولة رئيس الوزراء. وكان من الأجدى انشاء وحدة للتنظيم في رئاسة الوزراء تتبع لدولة الرئيس لتتولى جميع المهام المتصلة بالتنظيم Regulation لجميع هيئات التنظيم القطاعية والمؤسسات العامة الرسمية وذلك تماشياً مع الممارسات الفضلى في دول العالم المتقدم . وتشمل مهام وحدة التنظيم في الرئاسة رسم السياسات القطاعية ، ومتابعة اعمال هيئات التنظيم واجراء الدراسات التقييمية للتنظيم في كل قطاع وعمل دراسات RIA من اجل ضمان جودة التنظيم والتحقق من الكفاءة والفاعلية وجودة الخدمة المقدمة، وان لا يتم اجراء اي تعديل على التنظيم إلا بعد اجراء دراسات RIA ، ولكن للأسف لم يتم انشاء مثل هذه الوحدة لضمان جودة التنظيم ، وبقيت كل هيئة مرتبطة بمفردها بدولة رئيس الوزراء ارتباطاً بيروقراطياً ضعيف الجدوى والفائدة .

وما ينطبق على قطاع الإتصالات ينطبق على القطاعات الأخرى مثل قطاع الطاقة ، وقطاع النقل ، وان تم دراسة لأمكانية الغاء بعض هذه الوزارات .

2- أما فيما يخص تعديل التشريعات القائمة ووضع التشريعات الجديدة والذي تم من خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي ، فهناك اعتقاد سائد عند الكثير من المختصين ، انها تمت على عجل بل ان البعض يدعي ان كثير من هذه القوانين جرى اقتباسها من تشريعات دول اخرى مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها فهي عبارة عن COPYCAT لتشريعات دول اخرى ، ولكن الذي يهمنا في هذا المقام ان الأردن لم يقم بإجراء دراسات تقييمية مسبقة لتلك التشريعات ولم يقم بإجراء دراسات RIA قبل اقرار او تعديل تلك التشريعات كما هو معمول في الدول المقدمة هذا في الماضي ، ولكن للأسف استمر الأمر في الوقت الحاضر وبالتالي فإن العلاقة بين مفهوم الإدارة الحديثة والتنظيم في الأردن ليست علاقة عضوية قوية ، وللأسف انه لم تتم الاستفادة من تجارب البلدان المقدمة في موضوع التنظيم . وللأسف ايضاً ان الإدارة

العامة الحكومية هي أحد عوائق الاستثمار والتنمية الإقتصادية في الأردن ولم تبتعد الأردن كثيراً عن فكر المدرسة التقليدية للإدارة المعتمد على البيروقراطية الحكومية .

3- إذ نعرب عن اعتزازنا بالمستوى المتقدم الذي قطعته الحكومة في مجال الحكومة الالكترونية والتطوير الإداري في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحالي ، ولكن للأسف توقفت الحكومة عن إكمال مشوار الحكومة الالكترونية .

#### \* اهم التوصيات :

1- انشاء وحدة إدارية ترتبط بدولة رئيس الوزراء تتولى مهام متابعة هيئات التنظيم القطاعية ، وعمل دراسات RIA ورسم السياسات القطاعية واجراء الإصلاحات على التنظيم .

2- دراسة امكانية الغاء بعض الوزارات مثل وزارة الإتصالات ، وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، وزارة النقل ، وزارة المياه ، وزارة التعليم العالي ، وهذا سيؤدي الى تخفيض نفقات الحكومة وخفض عجز الموازنة ، إضافة الى ذلك سيؤدي الى حكومة رشيقه تهتم بالنتائج وتشجيع الاستثمار من خلال اعطاء التنظيم REGULATION الدور والأهمية الالزمة لرفع الكفاءة والفاعلية وجودة الخدمة ، وربط ذلك بمفهوم الإدارة العامة الحديث ذات الطبيعة المرنّة والمهتمة بتحقيق النتائج .

# السعادة بين مفهوم الثورة في علم الاقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي

أ.د. فؤاد حمدي بسيسو<sup>(1)</sup>

**المقدمة :** استهدفت دراستنا المتعلقة باقتصاديات السعادة من ناحية تحديد منابع الفكر المعاصر الذي جاء بثورة علم الاقتصاد الذي انبثق عن فكر الراعي الأول لعلم الاقتصاد آدم سميث وما تبعه من تطورات في النظرية الاقتصادية ومفاهيم التنمية الإنسانية ، ومن ناحية أخرى استهدفت دراستنا استكشاف دور النظام الاقتصادي الإسلامي ومنابعه المستمد من الشريعة الإسلامية ومقاصدها (أهدافها) في تحقيق السعادة الإنسانية والتنمية الإنسانية المستدامة<sup>(2)</sup>.

تضمن هذه الورقة خلاصة ماتم تقديمه إلى المؤتمر الدولي الثالث (قضايا معاصره في عالم المال والأعمال ) الذي نظمته الجمعية الأردنية للبحث العلمي بالتعاون مع جامعة البتراء في 29/4/2017 . تضمنت ورقة العمل التي عرضت على المؤتمر بالإضافة إلى التعريف بثورة علم الاقتصاد المتعلقة باقتصاديات السعادة استعراض المفاهيم المتعلقة بدور الاقتصاد الإسلامي ومنظقاته المرتبطة بالشريعة الإسلامية خاصة ما يرتبط منها بمقاصد الشريعة (أهدافها ) تبع ذلك تحديد الفجوة بين المفاهيم المتعلقة باقتصاديات السعادة في الإسلام وواقع التنمية في العالم العربي والإسلامي ، وتحديد ملامح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي الذي يتم تشبيه بهدف غلق الفجوة المشار إليها وتحقيق الرفاهية الإنسانية المستدامة .

## منبع اقتصاديات السعادة

أجهد الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والنفس والإدارة والسياسة- ضمن مفهوم العلوم الإنسانية- أنفسهم في دراسة ظواهر الحياة البشرية ومحاذات تحسين نوعيتها من خلال محاولات استكشاف محددات تحسين نوعية الحياة الإنسانية ومؤشراتها ، وقد استغرق هذا الجهد عدة سنوات شملتها تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي ، فعلى سبيل المثال تطور الفكر المتعلق بالتنمية الاقتصادية ونظرياتها من الاهتمام بمؤشرات الدخل القومي والفردي ليشمل كذلك مسألة توزيع الدخل للحكم على سلامة تقييم التطور الإنمائي ، ثم وجد أن ذلك غير كاف ويستدعي الاهتمام بالجوانب الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار مؤشرات التقدم المتحقق في الأوضاع الاجتماعية وأصبح الفكر التنموي مرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستند إلى مؤشرات اجتماعية تعكس التطور والتقدم في الحياة الإنسانية ، شملت هذه المؤشرات التطورات الكمية في التعليم والصحة ومدى توفر خدمات الأمن الاجتماعي .

ثم اكتشف الفكر المشترك (الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي ) عدم جدو الاحتكام إلى مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي فقط وبدون الاحتكام إلى مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بطبيعة الحكم

1 المحافظ المؤسس لسلطة النقد الفلسطينية (بنك فلسطيني المركزي ) ومؤسس مركز المستقبل الاقتصادي للإسشارات والدراسات الاستراتيجية ورئيسه التنفيذي، المستشار الاقتصادي والمالي الإقليمي .

2 أنهى الباحث الحالي مسودة كتاب حول انتصارات السعادة مع دراسة تطبيقية حول دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق اقتصاديات السعادة، ويجري الإعداد لنشره بواسطة دار النشر العالمية Emerald Publishing Group باللغة الإنجليزية ، ويعود الفضل في إعداد مساهمة الباحث الحالي في المؤتمر سابق الإشارة إليه لما أنجز من تحليلات علمية تضمنها مشروع الكتاب المنكور.

ومدى نفاذ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعدد الأحزاب والحربيات السياسية والإنسانية والتي بدونها لا يمكن الحكم على الأداء التنموي والاقتصادي العام مالم تتوفر للمجتمع هذه المركبات السياسية التي تمكن المجتمع من استمرارية الانتفاع من تحسين مستوياته المادية وخدماته الاجتماعية، وضمن المفهوم الشامل للأمن الإنساني الذي يدفع وفق المؤشرات السابقة مجتمعة إلى القول بتحقيق ما نطلق عليه التنمية الإنسانية المستدامة .

وفي تزاجر بين الفكرين الاقتصادي وعلم النفس بُرِزَ منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي ما أطلق عليه علم اقتصاديات السعادة (Happiness Economics) من قبل المفكر (Richard Easterlin) الذي وسع دائرة المؤشرات المستند إليها فيما يتعلق بدور التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي النفسي في تحقيق السعادة الإنسانية، أو ما يطلق عليه تحسين نوعية الحياة الإنسانية، وجرى تكثيف الضوء على ذلك مؤخرًا بمناسبة احتفالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمرور عشرين عاماً على مبادرته المتعلقة بإصدار تقرير التنمية الإنسانية الذي انطلق في عام 1990.

وتطور الإهتمام العالمي الحديث باقتصاديات السعادة بتبني مفهوم مؤشر السعادة القومية الإجمالية (GNH) الذي لفت العالم إليه ملك نيبال بدلاً من مؤشر الناتج القومي الإجمالي (GNP) مما أدى إلى تبني الأمم المتحدة منذ عام 2012 تبني لهذا المؤشر وإصدار تقرير يتضمن مؤشر عالمي يقيس معدلات تطور السعادة في مختلف دول العالم ويعندها ترتيباً حسب أدائها المتعلقة بالسعادة الإقتصادية.

أضاف علم اقتصاديات السعادة مؤشرات جديدة تحكم إلى تقييم الإنسان ذاته في مجتمع الدولة المعينة ومن خلال جميع الشرائح الداخلية والاجتماعية وذلك فيما يتعلق بمدى شعوره بالتقدم والتطور المتحقق في مختلف مؤشرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، بما في ذلك مؤشرات الحرية الإنسانية (Human Freedom) ومؤشرات التمكين (Empowerment). وعلى أن تؤخذ في الاعتبار نتائج هذه الإستبيانات التي يجري تصميمها بدقة تساعد على تحقيق هدف السعادة الإنسانية بعد دمج نتائجها مع المؤشرات العامة المتعلقة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي السياسي .

تجدر الإشارة بأن العديد من الدراسات صدرت حول المفاهيم المتعلقة باقتصاديات السعادة منذ السبعينيات من القرن الماضي والتي تكشفت خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي . كما تم إجراء العديد من الاختبارات عليها في بعض الدول في أمريكا اللاتينية وفي آسيا ونشرت نتائجها .

أردنا من هذا العرض لمفهوم المعاصر لاقتصاديات السعادة تحقيق خمسة أهداف : يتعلق الأول بلفت النظر إلى هذه المفاهيم التي لم تطرح بشكل مركز ، وربما لم تطرح بأي شكل ملحوظ ضمن تعاملنا مع إدارة شؤون التنمية الإنسانية وتقييماتها على المستويات الأكاديمية والمؤسسات الرسمية . كما استهدفنا ثانياً أن نوضح بان تقييم الأداء التنموي الإنساني الحقيقي والحكم على مدى تقدمه وتسارع هذا التقدم يجب أن يأخذ في الاعتبار مجموعة مركبة من المؤشرات الاقتصادية (النمو في الدخل وتوزيع الدخل ،مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة حول العمالة وتكاليف المعيشة وأوضاع المالية العامة والأوضاع النقدية والمصرفية وميزان المدفوعات ... الخ) والمؤشرات الاجتماعية ، خاصة ما يتعلق بمرتكزات الأمن الاجتماعي ومرتكزات الحرفيات السياسية ،

وتطور الوضع النفسي للمواطنين والمجتمع والذي يتم قياسه وتحليله من خلال الاستطلاعات المبرمجة بدقة. وتوضيحاً لذلك كله، يمكننا الاستشهاد بقول أحد علماء السياسة عندما ذكر بأن الديمقراطية لاتتحقق بمجرد منح بعض الحريات للصحافة وللمواطنين والسماح بتعدد الأحزاب ، وإنما يتم الحكم الحقيقي على نفاذ الديمقراطية عندما يصبح الشعب هو صاحب الصياغات النهائية للتشريعات والهيئات المؤسسة والقرارات المصيرية.

وتعلق الهدف الثالث بتكتيف الضوء المسلط على أهمية تعزيز قاعدة البيانات والإحصاءات والمؤشرات وفق منهاجيه عمل مثابر تضمن بناء قاعدة معلوماتية آمنة وصلبة بدونها تصبح أحکامنا على أداء التنمية الإنسانية ومدى تحسين نوعية الحياة للمجتمع وسعادته منقوصة.

أما الهدف الرابع فمرتبط بالمفاهيم الروحية والأخلاقية التي تضمنتها الشرائع السماوية الأصلية والتي كان الإسلام باعتباره خاتمة الأديان جاماً ومبيناً لها، تسهم هذه المفاهيم بشكل فعال في تحقيق اقتصاديات السعادة البشرية، والكشف عن مضامينها وتطبيقاتها كفيل باعتماد أساسيات تكامل مع الجهود العالمية المبذولة في علم اقتصاديات السعادة وتضييف إليها ما يقويها وصولاً إلى بلورة مفهوم متكامل لاقتصاديات السعادة ويسهم في تجنيد العالم المزيد من الأزمات الاقتصادية الدورية ذات الكوارث الإنسانية .

وأخيراً أثبتت الدراسات والمسوحات المتعلقة بتحقيق اقتصاديات السعادة بأن فرصة التقدم في تحقيقها لدى الدول الفقيرة والنامية هي أفضل من الفرص المتوفرة لدى الدول المتقدمة نظراً لأن الدول النامية تتطلب في أدائها للتنمية الإنسانية وتحسين نوعية الحياة من مستويات متدنية تتيح الفرصة للتقدم السريع في ظل فرضية الإلتزام الجاد بتحقيق اقتصاديات السعادة الإنسانية .

### أولاً : اقتصاديات السعادة<sup>(3)</sup> The Economics of Happiness بين المفهوم وتطبيقاته

الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة (Economics of Happiness) يرتبط بتبني اقتصاد الكفاية (Sufficiency Economy) وترجمتها دستورياً وتشريعياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، خاصة ما يتعلق بما يلي مفهوم اقتصاديات السعادة هو مفهوم معاصر، يجمع بين اهتمامات علماء الاقتصاد حول نظرية المنفعة والجوانب المادية للنشاط الاقتصادي واهتمامات علماء النفس الذي اهتموا بموضوع السعادة الإنسانية منذ فترة طويلة وسعوا من مفهوم المنفعة وفق تعريف علماء الاقتصاد ، ولم يقتصر علماء الاقتصاد المفهوم الجامع لمفاهيم الاقتصاد مع مفاهيم السعادة الإنسانية سوى بشكل معاصر، والاقتصاديين والفلسفه الأوائل منذ ارسطوطاليس وبنتام وميل وسميث دمجوا فكرة السعادة ضمن أعمالهم ..

### اقتصاد الكفاية Sufficiency Economy

اقتصاد الكفاية ينسجم ومفاهيم اقتصاد السعادة ويقوم على منهج الوسطية وعدم التطرف في تلبية الحاجات والاندماج الشخصي في متطلبات المجتمع والشعور بالسعادة عندما يتم إسعاد الآخرين في المجتمع ، والالتزام بالقيم والأخلاقيات واتخاذ القرارات استناداً للمعلومات الجيدة وهذه شروط أساسية للنجاح

3 - Carol Graham, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Forthcoming in Steven Durlauf and Larry Blume, eds., *The New Palgrave Dictionary of Economics*, Second Edition.

في تحقيق الأهداف والأمان والاستدامة في النمو والتوازن والانسجام بين مختلف الأنشطة. والتنمية لاتأتي بالسعادة وتحقيق السعادة بتعليم أنفسنا كيف نبني المفاهيم وأنماط السلوك التي تجعلنا سعداء<sup>(4)</sup>.

#### دور السياسة العامة في تحقيق المعيشة الكريمة للمواطنين :

تمكين المواطن من التعليم والخدمات الصحية الملائمة والإسكان للجميع، خاصة غير القادرين على التمويل. ضمان العمالة والدخل المحقق لمستوى معيشي لائق ، وحماية العامل وحقوقه وضمان وجود القوانين المحددة للتوازن بين مصلحة العامل وأصحاب العمل . ضمان المستويات الصحة العامة وإجراءات الأمان في العمل وضمان الالتزام بتطبيق القوانين .

يجب تصميم السياسة الضريبية لتقليل الفجوة بين المستويات الاجتماعية ، وبين نظام ابداعي لتقديم العون والدعم من أجل بناء مجتمع أكثر انتماءاً وحرضاً . وتعزيز البناء الأسري لأهميته لتحقيق سعادة المجتمع . وعلى سياسة العمالة أن تضمن استقرار العائلة .

على المستوى المتعلق بالعلاقات الدولية على الدول المتقدمة أن تسعى لتمكين الدول المتلقية للمساعدات من الاعتماد على نفسها تدريجياً ، وعلى هذه الدول أن تسعى بشكل مثابر بذاتها لتعزيز قدراتها على الاستقلالية المالية . ولابد من هيمنة القيم الإنسانية في النطاق الدولي وعدم حساب المساعدات المقدمة للدول الأخرى بحسب المصالح المادية المنتظرة للمقابل ، لأن عدم تحمل المسؤولية الإنسانية الدولية المشتركة يمكن أن يهدد بخلق التوتر والصراعات والإنفجارات المؤثرة ليس فقط في مناطق حدوثها ، بل في العالم أجمع .

#### ثانياً : أركان النظام الاقتصادي الإسلامي المرتبطة بالسعادة البشرية

أقيمت المذاهب الاقتصادية المختلفة في التاريخ الاقتصادي استناداً إلى العديد من النظريات الاقتصادية وأساليب الفكر الاقتصادي التي جاءت وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية انطلقت منها هذه النظريات والافكار والمذاهب. لذلك واجهت هذه النظريات تغيرات وتعديلات جوهرية وعجزت عن مواجهة المشاكل الاقتصادية المتتابعة التي انعكست في تحقيق الأزمات الدورية المتعاقبة.

ويحمل الاقتصاد الإسلامي خصائص وميزات النظام العام الذي ينبع عنده ، والتي تميزه عن كافة النظم الوضعية واهتمام هذه الخصائص ، العقائدية ، الواقعية ، الأخلاقية ، الوسطية ، الإعتدال والتكامل والترابط .

1- العقائدية : النظام الاقتصادي الإسلامي هو جزء من العقيدة الإسلامية. حيث الإسلام هو دين الحياة، عبادة وتعاملًا وسلوكًا ، والعقيدة تقوم على توحيد الله تبارك وتعالى والإيمان بوحدانيته وكونه المالك المطلق للكون ورافق المخلوقات «ولله ملك السموات والأرض وما بينهما وإليه المصير» سورة الحجرات من الآية 13. ويكتسب النشاط الاقتصادي في الإسلام طابعاً تعبدياً ينفذ واجبات الخالق في وظيفة الاستخلاف وعمارة الأرض، والدنيا هي عقيدة المسلم و مزرعة الآخرة ، والمسلم مطالب باستخراج حقوق الله في كل مال نام استخلفه الله فيه .

2- الواقعية والأخلاقية : تحكم أداء المسلم على المستوى الخاص وعلى المستوى الرسمي وفق الواقع المادي والفطرة الإنسانية وصيغت أنماط السلوك المتعلق بذلك وفق أركان العقيدة الإسلامية والقيم والمثل الإسلامية.

4-Ibid.

ضمن حق الفرد أن يتحقق مصلحته ويشبع حاجاته الذاتية دون الإضرار بالغير. والاقتصاد الإسلامي هو الوحيد الذي يشترط صلة عضوية بالبعد الأخلاقي والاجتماعي وفق التوجيه الإلهي «وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبيك من الدنيا ولا تبغ الفساد في الأرض ، إن الله لا يحب المفسدين (سورة القصص الآية 77) . ولا يفصل الإسلام بين إقامة الدين وأداء الواجبات « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلوة في يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذر棹 البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون، فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون(سورة الجمعة الآية 10 )

3- الوسطية والاعتدال : يوازن الإسلام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة لجماعة المسلمين، فلا حريات مطلقة ولا حقوق مطلقة»

لا يكون اشباع الحاجات الإنسانية بصيغة مطلقة على حساب التكاليف الدينية والروحية، فقد وازن الإسلام بين متطلبات الروح والجسد وفرض على الإنسان الاعتدال في سلوكه العام.

الارتباط العضوي والموضوعي بين شقي الشريعة « العبادات والمعاملات» والزكاة أبرز عنصر في ذلك.

4- التكامل والارتباط : الاقتصاد الإسلامي كل متكامل في جميع عناصره، فالزكاة مثلاً ترتبط بإقرار حق الملكية وتحريم الاقتناز وتحريم الربا.

ويرتبط الاقتصاد الإسلامي بالنظام الاجتماعي الإسلامي وكذلك بالنظام السياسي وبالنظام القضائي والتشريعي .

التوزيع في الفكر الإسلامي: التوزيع هو اشتراك كل البشر فيما سخر الله سبحانه لهم من : ثروات الأرض وضرورة حصولهم على نصيبيهم من ناتج عوامل الانتاج، قال تعالى « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً (سورة البقرة، الآية 29) .

تفاوت عوائد النشاط الانتاجي تبعاً للملكيات الإنسانية المتفاوتة « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق درجات(سورة الزخرف، آية 31-32) .

ضمان حد الكفاية من خلال الحد الأعلى المتمثل في الإحسان ويعنى عمل الفرد في العملية الانتاجية بأكبر من دخله والحد الأدنى يحكمه معيار لا دخل إلا مقابل العمل ويعنى أن يأخذ الفرد من الناتج بقدر ما بذله من جهد. بذلك يتحقق هدف التوزيع في الإسلام وهو المساواة بين أفراد المجتمع في تحقيق مستوى متفاوت للمعيشة لكل منهم - حد الكفاية- وفقاً للموارد المتاحة وظروف الزمان والمكان مع ترك المجال للتنافس بعد ذلك إلى حد الغنى المحكوم بضوابط شرعية في مجال الإنفاق الاستهلاكي تحول دون الترف المرفوض في الإسلام لأنّه طغيان بالنعمة وتستند أسس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي : العمل - المخاطرة - الحاجة - الملكية.

يحرم الإسلام جميع الأنشطة التي تدر دخلاً دون عمل : الرشوة والاحتكار والربا بأنواعه ، ضمان حق العمل العادل في كل صور الجهد الإنساني المبذول سواء أكان في مجال الادارة والتنظيم أو بما حدد في مختلف عقود المشاركة وشروط الاجارة.

عقد المضاربة : الربح بينهما أنصافاً أو أثلاثاً أو أخماساً وفي حالة الخسارة يكون لصاحب رأس المال فقط ملف العدد الاقتصاد في الأردن 28

رأسماليه وفي حالة خسارة جزء من رأس المال يتحمل ذلك الممول ولا يتحمل العامل ان لم يقتصر.

**من المقررات الشرعية ضرورة توفير الغذاء الكافي والكساء الواقي والمسكن اللائق .**

**الضمان والمخاطرة :** رأس المال النقي يتحقق عائدًا لمساهمته الإيجابية في عملية الانتاج، أي يكون له عمل اقتصادي فرأس المال وحده ليس له عائد في الاسلام إذ لا يلد المال مالاً، وإنما يتحقق عائد إذا شارك عنصر العمل متحملاً غرمه.

قاعدة «الفنم بالغرم» تحمل الفرد من الأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق ولا كسب بدون مخاطرة (رأس المال) أو بذل الجهد (العمل)

**الخارج بالضمان** أي المشاركة والتضامن في الربح والخسارة وهو أساس عقد المضاربة أو القراء ومختلف أنواع الشركات في الاقتصاد الاسلامي.

توفير الكفاية من يعجزون عن المشاركة في العملية الانتاجية لأسباب قهرية..

يتحدد حد الكفاية بتحديد مستوى المعيشة الملائمة للمسلم في مجتمع تقي في ضوء الموارد المتاحة ، ويتم الارتفاع بهذا المستوى مع تزايد الموارد.

تعتبر فريضة الزكاة هي الأداة الاساسية لتحديد الفئات ذات الحاجة وحصولها على نصيبها العادل من عائد العملية الانتاجية.

### **الخلاصة : معايير التوزيع في الاقتصاد الاسلامي**

توفير الحد الأدنى - حد الكفاية لكل أفراد المجتمع مع ترك المنافسة بينهم بعد ذلك .

التوزيع الشخصي يعتمد على معيار الملكية (عامة وخاصة مقيدة)

التوزيع الوظائي يتم وفقاً للجهد المبذول ، والمخاطر المحتملة، وال الحاجة كمعيار .

الأسس والمعايير سابق الإشارة إليها تستهدف كلا من ضمان تحقيق الحياة الطيبة في حياة الإنسان والمجتمعات البشرية والسعادة الأبدية في الآخرة . فقد اتفق علماء المسلمين على «أن السعادة في الدنيا مهما بلغت فهي سعادة ناقصة؛ لأن الدنيا دار اجتهاد وعمل وامتحان، والآخرة دار الحساب ومن فاز فيها حصل على السعادة ». لذلك نلاحظ أن كلمة السعادة لم ترد في القرآن الكريم إلا في إطار الآخرة قال تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ سُدُّوا فَفِي الْجَنَّةِ حَالَدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْدُودٍ» (سورة هود الآية 108) وقال: «يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكُلُّ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِّيٌّ وَسَعِيدٌ» (سورة هود آية 105)

### **التنمية المستدامة والبيئة وفق التصور الإسلامي**

تناول أحد الباحثين الجدل القائم حول معنى التنمية المستدامة ومدلولات ذلك على السياسة المتعلقة بالتنمية من وجهة نظر إسلامية، وذلك من خلال مرج المواقف التقليدية والإسلامية<sup>(5)</sup> ، ويصل إلى أنه مهما يكن التعريف المستخدم للتنمية المستدامة فإن الهاجس البيئي يظل طاغيا على نتائج المناقشات. ويحاول الباحث تدعيم المقوله بأن الزيادة المطردة في إنتاج السلع والخدمات في العالم ينتج عنها ضرورة الاختيار بين الرفاهية المادية وتعريف البشر للتلوث البيئي، بل إن الباحث ينغمض أكثر في الجدل المتنامي حول ما إذا كان من الممكن تحقيق توزيع متساوي بين الفوائد الإيجابية من الرفاهية المادية والتأثيرات السلبية للتلوث البيئي.

يستند الباحث إلى مقاصد الشريعة والآيات القرآنية لحل هذه المعضلة، حيث إن جوهر الخلاف بين العلمانية والإسلام يقف خلف تعارض الموقفين من التنمية. ومن هذا المنطلق فإن موقف الإسلام يبدو أكثر قرباً من حماية البيئة. وبخلاص الباحث إلى أن تعقيدات القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، أكبر من أن يفلح الاقتصاديون بمفردهم في حلها.

ثالثاً : الفجوة بين المفاهيم والتطبيقات والنموذج المتعلق بغلق الفجوة وتحقيق التنمية للرفاهية الإنسانية المستدامة .

أداء النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي العربي المتعلق بالأمن الإنساني الذي تستهدفه التنمية الإنسانية المستدامة الاقتصاد العربي يتخذ مساره للتطور وسط مجموعة من الأعاصير والأزمات الهيكيلية الذاتية والدولية التي تهب رياحها الموسمية فتضرب بقوة بفعل الاعتماد العربي في إدارة شؤون التنمية على الاقتصاد الدولي من خلال المساعدات وقنوات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية ، تمثل الأزمات الهيكيلية الذاتية في الإختلالات الهيكيلية في اقتصاداتها الكلية بفعل خصوص العديد من الدول العربية ظاهرة الاختلال في القطاع المالي والتجاري وسوء الادارة الاقتصادية والمالية .

إِنَّ أَدَاءَ الْإِقْتَصَادِيِّ الْعَرَبِيِّ مِنْذِ قَرْتَةِ الثَّمَانِيَّاتِ وَالْتِسْعِينَاتِ مِنِ الْقَرْنِ الْمَاضِيِّ - وَلَازَلَ حَتَّىِ الْآنِ - بِالْأَعْضَعِ الْعَامِ وَبِدَرَجَاتِ مُتَفَاقِوَةٍ مِنْ دُولَةٍ لِأُخْرَىٰ ، أَسْهَمَ ذَلِكَ فِي تَحْقِيقِ اختِلَالَاتِ مَالِيَّةٍ وَالسَّحْبِ عَلَىِ الْأَحْتِيَاطِيِّ النَّقْدِيِّ عَلَىِ حِسَابِ الإنْفَاقِ عَلَىِ مَشَارِيعِ الْبَنِيةِ الْهِيَكِلِيَّةِ وَالْمَشَارِيعِ الْاسْتِثْمَارِيَّةِ .. ثُمَّ جَرِيَ تَبْنِي بَرَامِجِ التَّصْحِيحِ الْهِيَكِلِيِّ أَسْهَمَتِ فِي تَبْنِيِ التَّخْصِصِيَّةِ وَبَعْدِ الْعَدِيدِ مِنِ الْمُؤَسَّسَاتِ الْعَامَّةِ وَكَانَتِ نَتَائِجُ ذَلِكَ مُتَوَاضِعَةً ، كَمَا أَسْهَمَ ارْتِبَاطِ الْعَمَلَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْدُّولَةِ فِي الْعَدِيدِ مِنِ النَّتَائِجِ السَّلَبِيَّةِ الَّتِي تَرَبَّتْ عَلَىِ اسْتِمْرَارِيَّةِ ضَعْفِ الدُّولَةِ وَتَهَاوِيِّهِ كَعْلَةِ الْأَحْتِيَاطِيِّ النَّقْدِيِّ الرَّئِيْسِيِّ فِيِ الْعَالَمِ (٦) . وَبِدَلَّا مِنْ تَحْقِيقِ تِرَاكِمِ تَنْمِيَةِ وَتَطْوِيرِ فِيِ الْقُوَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْتَّكْنُوْلُوْجِيَّةِ وَالْأَنْطَلِاقِ فِيِ أَنْشِطَةِ مَحْقَقَةِ لِلنَّمْوِ الْمُسْتَدَامِ ، سَجَّلَتِ تِرَاكِمًا فِيِ الْأَدَاءِ السَّلَبِيِّ وَتَعمِيقِ حَدَّةِ الْمَشَاكِلِ الْإِقْتَصَادِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْسِّيَاسِيَّةِ (المزيد من البطالة ، خاصة لعنصر الشباب ، اتساع هامش الفقر، الضغوط على الحريات السياسية ، تعريض الأمان الإنساني للخطر ، امتهان كرامة الإنسان ، ضنك العيش بدلاً من تحقيق العيش الكريم ، استشراء الفساد واستغلال الموارد لصالح القيادات والمصالح المرتبطة بها وفق ما تم الكشف عنه في تونس ومصر وليبا واليمن ) وهو ما أسهم في اندلاع ثورات الربيع العربي المطالبة بتحقيق الكرامة الإنسانية المفقودة.

وتشير دروس التطور الاقتصادي والإنساني العربي المعاصر إلى تواضع ، بل وفشل النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي العربي في النهوض بمتطلبات التنمية المستدامة وفق مفاهيمها الحقيقة ذات المحتويات الاقتصادية والاجتماعية ومكونات التنمية الإنسانية والبيئية والسياسية المتكاملة (٧) ، فقد

6 مقال ومقابلات صحفية للباحث الحالي بعنوان : أقول نجم الدولار والأزمة المالية العالمية ، نشرت في العام 2002 في جريدة الدستور الأردنية وجريدة الشعب وأجريت مقابلات خلال عام 2008.

7 Arab Organization for Industrial development and Mining. "Financial Crisis Impact on the Arab Economies and Industries", Arab Industrial Report 2009-2010 (Arabic) Beseiso, F.H.(2009), "Governance and Practical Approach for Integrating A Sustainable Environment into Human Development: A Regional Case Study" In:E.N.Laboy-Nieves,F.C.Schatner, A.Abdelhadi & M.F.A.Goosen(Editors) Environment Management Sustainable Development and Human Health, (London: Tailor and Francis Group,2009).

Beseiso,f.h. Managing Economic Crisis Challenges and Post Crisis Era- Arab Region, The Conceptual and Practical Basis, Working Paper Presented to the Workshop on International and Arab Perspectives on the Recent Economic Crises- Market or State Failure? American University of Beirut and Adenaware Center (Amman) held in Beirut , June 19th, 2010 Beirut.

شهدت بعض الدراسات الرصينة على ضعف القطاع الصناعي العربي عندما أوضحت أن الدول العربية كانت في عام 2007 أقل تصنيناً من عام 1970 (منذ اربعة عقود).<sup>8</sup> هذا النظام الذي شيد على مفاهيم الرأسمالية المالية المدمرة التي ثارت عليها ولازال العديد من المجتمعات في الولايات المتحدة وقارات أوروبا وأستراليا وغيرها ، والذي أملته الدول الغربية ومؤسسات النظام الاقتصادي الدولي التابع لها . هذا النظام المتواхش هو الذي أهدي العالم أسوأ كارثة اقتصادية مالية اجتماعية إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية ، وانعكست بآثارها التدميرية ولا زالت على جميع البشر على سطح كوكبنا الأرضي ، بمن فيها الإنسان العربي الذي ضربته انعكاسات هذه الأزمة العالمية عبر نظامه الاقتصادي السياسي الاجتماعي غير المحسن ضد الأزمات وعواصف العولمة الاقتصادية والمالية العالمية .

كما تشير انتلقة الثورات العربية منذ عام 2011 إلى أنها ليست موجهة فقط ضد الظلم السياسي والأمني وقمع الحريات وانعدام الأمن الإنساني لدى المواطنين، والذي يعني تمكّن الإنسان من ممارسة الخيارات بحرية وأمان ووفق إطار التحرر من الخوف وال الحاجة باعتبارهما محوري الأمان الإنساني ، والتعايش مع متطلبات البيئة لتحقيق استدامة التنمية والأمن الإنساني في الحاضر والمستقبل للأجيال اللاحقة<sup>9</sup> ، وكذلك لأسباب مرتبطة بالنظام الاقتصادي وما أنتجه من بؤس وبطالة وفقر اتسعت دائرته مع الأيام . كما رافق ذلك ظهر التدهور المروع في معدلات النمو الناجم أولاً عن فساد السياسات الاقتصادية الرسمية وغياب العدالة الاجتماعية وعن الانتقال الموجه إلى الاقتصاد الحر دون ضوابط ، وما استتبعه ذلك من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم فساد القطاع العام . أدى هذا الفساد بشكل مباشر إلى البطالة المتزايدة ، والتهميشه الاجتماعي ، والفقر المتفاقم ، وتدهور مركز الطبقة الوسطى ، وإفراط الأرياف من ساكنيها . وبرز ظهر تزايد وتأثير الاستبداد والتسلط في النظم السياسية العربية ، وانعكاسهما إهدا راً متعاظماً للحريات العامة وحقوق الإنسان ، بحيث أصبحت الحياة السياسية العربية تعاني انسداداً خطيراً.<sup>10</sup>

وانطلق الفكر الاقتصادي والسياسي العربي باحثاً عن ضالة العالم العربي حول نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يحقق السعادة الاقتصادية والكرامة السياسية والأمنية للمواطن بالإضافة للعيش الكريم في ظل قاعدة تبني منطقات التنمية المستدامة ، فأشارت بعض الدراسات وعلى رأسها دراسات الإسكوا ووفرق ماسبقت الإشارة إليه حول أدلة الثورات العربية على فشل النموذج الاقتصادي المتبعة لنظام العربي القائم

وتتوفر الحاجة الملحة لنموذج اقتصادي جديد يحقق النمو المستدام<sup>11</sup>

8 نوزاد عبد الرحمن الهبيتي، التنمية العربية في عالم متغير ، أوراق الجزيرة مايو 2009

9 تخذيات الامن الاقتصادي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009

10 حسين عبد العزيز ، المشروع التنموي العربي ، الجزيرة 11/05/2010

## ملامح النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القيمي (النموذججي)

بعد الوعي العميق بمفاهيم كل من اقتصاديات السعادة وأركان النظام النظار الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاتها يمكن بلوغ محددات نظام ما بعد الثورات العربية ونظام القرن الحادي والعشرين الذي يجب أن تتم صياغته وتشييده وفق المعايير التالية :

1) الاستقلالية الكاملة عن مفاهيم وأسس الرأسمالية المتوضحة وعن الدول التي ترعاها والتمسك بمفاهيم الحرية الاقتصادية المنضيطة وفق متطلبات المجتمع الاجتماعية المرتبطة بالحق في امتلاك أساس العيش الكريم والأمن الإنساني وهو ماساد أولًا في مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والذي آخذ في الانتشار من خلال ذراعه المالي عالمياً وثانياً وفق المفاهيم التي ترافقت مع العديد من التطبيقات الحية في بعض الدول الأوروبية، المتعلقة باقتصاديات السوق الحر الاجتماعي، خاصة في ألمانيا مع الأخذ في الاعتبار الفارق بين النظمتين الإسلامية والأوروبية في القاعدة الروحية التي ينطلقان منها.

2) الأخذ بـمفاهيم التنمية المستدامة وترجمتها دستورياً وتشريعياً وسياسيًا واقتصادياً واجتماعياً ، خاصة ما يتعلّق بما يلي :

الالتزام بالتنمية المستدامة والمستقلة يتطلب أكثر من مجرد النوايا الحسنة، والحكم الرشيد (Governance) يعتبر أحد المشاكل الرئيسية ، ورغم ذلك يجب غلق الفجوات بين الالتزامات والأفعال . والقيادة المؤسسية القوية و الفعالة للوزارات عنصر هام في ذلك . و عمليات التقييم مهمة لتحديد الأولويات وتوفير المعلومات التي تبني عليها السياسات والقرارات . و التأكيد على تكامل وانسجام الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يلعب التمويل عنصراً رئيسياً في مواجهة تحديات التنفيذ الإستراتيجية التنمية المستدامة. استقلالية التنمية والتي لا تعني العزلة أو القطعية الكاملة مع العالم، فهذه ليست من الأمور الممكنة، فضلاً عن أنها تجافي المنطق الاقتصادي وإنما جوهر استقلالية التنمية هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية وتنطلق باستقلالية في برمجة أولويات النظام<sup>12</sup>.

الالتزام الكامل وبالحكمة الرشيدة المطلوبة بتبني أسس ومعايير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الإسلامي ضمن إطار القيم الحاكمة له والمربطة بمقاصد الشريعة الإسلامية . ونستشهد ضمن هذا التوجه

11 Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) REPORT, 11-0104 Distr. LIMITED, E/ ESCWA/EDGD/2011/WG.2/Report 10 May 2011, EXPERT GROUP MEETING ON POST FINANCIAL CRISIS AND POTENTIAL EXI STRATEGIES, BEIRUT, 24-25 FEBRUARY 2011

12 حول مفهوم التنمية المستقلة تراجع وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ، خاصة البحث الذي قدمه: يوسف صالح، نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي ، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، عمان ، 29/4/1986، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير / كانون ثاني 1987 . ص 930-907 . وتعليق: سعد الدين إبراهيم ، ص 941-931 .

Eric Neumayer, Human Development and Sustainability

United Nations Development Programme, Human Development Reports, Research Paper, June 2010, Human Development Research Paper, 2010/05.

[http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/papers/HDRP\\_2010\\_05.pdf](http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/papers/HDRP_2010_05.pdf)

بمعايير السلوك والمبادئ التالية (النموذج) التي سجلها التاريخ الإسلامي كمنابع للنظام الإسلامي المشرق .  
بين الخليفة أبو بكر وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب

أبو بكر يحدد أسس النظام السياسي والتشريعي والقيمي والرقيبي أثناء خطبة خلافته للرسول (صلعم)  
«أيها الناس، وليت أمركم ولست بخيركم ، ولكن نزل القرآن وسن النبي (صلعم) السنن فعلمنا فعلمنا ...  
اعلموا أن أقوامكم عندى الضعيف حتى آخذ له بحقه، وإن أضعفكم عندى القوي حتى آخذ الحق منه ... أيها  
الناس، إنما أنا متابع ولست بمبدع ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن زغت فقوموني»  
وهكذا أوضح الخليفة الأول قواعد الحكم من القرآن ومن ممارسة وحديث رسول الله (صلعم) معنى هذه  
العبارات بلغتنا الحديثة والمعاصرة<sup>(13)</sup> :

١. أن الخليفة أعلن في خطاب افتتاح ولايته أنه واحد من المسلمين ، وأنه لا يفضل نفسه عنهم أو يشعر بأنه  
أرفع منزلة .

٢. وأن القرآن قد نزل بالهداية والإرشاد، وأن الرسول قد سن طرق العمل والتعامل . وقد أضاف الخليفة  
أنه سيترشد بما ورد في القرآن الكريم ، وبما سنه الرسول (صلعم) من طرق العمل : أي أنه لن يترك  
هواء أو مصالحه تتحكم في تصرفاته . ومعنى ذلك بلغة سياسية حديثة، وبشكل واضح أنه سيقتيد بما  
ورد في الدستور والقانون والسوابق القانونية .

٣. أنه أكد حق المسلمين أن يراقبوا تصرفاته ، ويعاونوه إن أحسن العمل ، ويصوبوه إن أخطأ .  
وهكذا يجري اختيار القيادة العليا للأمة وفق صدق الانتفاء للأمة بالإيمان العقدي ، وبمبادئ السلوك التي  
يقوم عليها العمل والممارسة ، وتتوفر الأفضليّة الشخصيّة في القدرات اللازمّة لمن يتولى المنصب القيادي  
الأعلى .

عمر بن الخطاب يحدد أسس النظام المالي والعدالة الاجتماعية  
عن مالك ابن أوس قال: كان عمر يخلف علي أيمان ثلاث :  
«والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد ، وما أنا أحق به من أحد، والله ما من مسلمين أحد إلا وله في هذا المال  
نصيب»<sup>(14)</sup> .

عمر بن عبد العزيز  
يقول محمود شلبي<sup>(15)</sup>  
«سنتان ونصف ( ما عاشه في الحكم أمير المؤمنين ثم قضى ) ... كيف تكون فيها تلك العجائب كلها .. هل  
أوتي الرجل الطyi .. فطوي له الزمان .. فوقع منه في سنتين ونصف ... مالا يقع في مائة عام؟ »  
«أمن الممكن أن يحكم رجل العالم كلها .. في زمانه .. بعد أن انتشرت المفاسد والمظالم في كل مكان .. ثم يأتي  
ذلك الرجل فيقضي على جميع المظالم .. في دولة .. تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ... ثم يبدل  
كل ذلك ، إلى عدل تام ، وأمان تام .. قائمان على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وعلى

13 عبد الله أبو عزة ، انهيار الحضارة العربية الإسلامية وسبيل النهوض ، (عمان: دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، 2008) ص 19.

14 الإمام جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، (بيروت: دار الرائد العربي ، 1985م الطبعة الثانية) ص .

15 محمود شلبي ، عمر بن عبد العزيز، حياة عمرين عبد العزيز (بيروت: دار الجليل ، 1982)

رأس تلك الدولة الأعظم خليفة ، ينفق على نفسه في اليوم درهماً مائتين ، وله ثوب واحد ، إذا غسلوه له ..  
قعد في بيته عارياً حتى يجف الثوب .  
من هو هذا الكوكب العظيم ؟ من هو هذا الإنسان الكريم ؟ الذي طوى له ربه الزمان ؟ انه عمر بن عبد العزيز .

من الحوار الخالد بين فاطمة بنت مروان وعمري بن عبد العزيز واسس العدالة الإجتماعية:  
المبدأ الدستوري الخالد الذي نطق به عمر العملاء مع عمته التي جاءته بعد أن شكلها من هي عمتهم وعمته حول أخذ الأموال منهم وتوزيعها على الآخرين  
«إذا كان الظلم من الأقارب.. والوالى لا يزيل ذلك .. فكيف يستطيع أن يزيل ما هوناء عنه في غيرهم ؟ لابد للحاكم أن يظهر بيته وأقاربه أولاً .. ليسستطيع أن يظهر من سواهم ، ثم وأشار إلى تصوير رائع .. إن النبي صلى الله عليه وسلم مات .. وترك الناس على نهر مورود .. تركهم متساوين في ورود نهر الحياة .. فما زال الناس يستقصون من لك النهر .. أي ينهبون الثروات لأنفسهم من دون الناس .. حتى تركوه يابساً لا قطرة فيه ..  
أغنياء نهبو كل شيء .. ولم يتركوا للفقراء شيئاً .. ثم يقسم .. وائم الله .. لئن أبقىاني الله لأردنها إلى مجراه الأول .. لتعودن الثروات إلى ما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نهراً موروداً .. من حق الجميع أن يشربوا منه .. لا يغيب أحد على أحد ». .

وقد فعل عمر هذا وهو على بعد مائة عام من عهد النبوة .

# **اثر الاندماج المصري على ربحية البنك الاردني**

الأستاذ الدكتور أحمد زكريا صيام

جامعة البلقاء التطبيقية

المملكة الاردنية الهاشمية

Siam\_ahmad@hotmail.com

## **مقدمة**

شهد العالم في العقدين الاخيرين تغيرات عديدة في جميع المجالات، ومن اهمها النواحي الاقتصادية والتي تميزت بزيادة التكتلات الاقتصادية في مختلف انحاء العالم والتي بدأت مع بدايات القرن في الظهور والانتشار . وفي البداية اقتصرت التكتلات الاقتصادية على الدول المتقدمة وقد اخذت هذه التكتلات اشكالاً متعددة مثل اتحاد كامل او تعاون في مواجهة معينة . وقد بُرِزَ خلال العقود الاخيرة اتجاه آخر في الظهور تمثل بظاهرة اندماج الشركات العملاقة التي اخذت في التزايد يوماً بعد الاخر . وامتدت هذه الظاهرة الاندماج لتشمل قطاع الخدمات المصرفية في مختلف بلدان العالم، اذ اصبح موضوع الاندماج المصري في وسيلة لعلاج الكثير من المشاكل المصرفية وخاصة تدني ربحية المصارف وضعف قدرتها على المنافسة . وشهدت الأسواق المالية والمصرفية في مختلف دول العالم الكثير من عمليات الاندماج المصري سواء بين مصارف الدولة الواحدة ، او مع المصارف حدود الدولة الواحدة لتكوين مصارف كبيرة لها القدرة على مواكبة عصر التكتلات والكيانات الاقتصادية العملاقة . وقد ظهرت بعض حالات الاندماج بين المصارف العربية وعلى الرغم من صغر الحجم النسبي لقيمة عمليات الاندماج بالمقارنة مع عمليات الاندماج في العالم إلا أنه يمكن القول أن هذه الخطوة ساعدت على تشجيع المزيد من حالات الاندماج بين المصارف العربية وذلك لتعزيز قدرتها التنافسية .

أما في الأردن فإن حالات الاندماج التي تمت لم تظهر إلا بعد أن قرر البنك المركزي رفع الحد الأدنى لرأسمال كل البنك الأردني إلى (20) مليون دينار أردني، حيث ظهرت حالات محدودة جداً من الاندماج بين البنوك الأردنية .

## **مشكلة الدراسة**

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

هل هناك علاقة بين الاندماج المصري، وربحية البنك المدموجة من وجهة نظر العاملين ؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية

هل هناك علاقة بين الاندماج المصري واعادة هيكلة رأس المال ونسبة الربحية في البنك المدموجة من وجهة نظر العاملين ؟

هل هناك علاقة بين الاندماج المصري ونسبة الربحية في البنك المدموجة من وجهة نظر العاملين

هل هناك علاقة بين الاندماج المصري وبين ونسبة السيولة من وجهة نظر العاملين في الادارات العليا؟

## **أهمية الدراسة**

تكمّن أهمية الدراسة لكونها تلقي الضوء على ظاهرة الاندماج التي تزايدت في العقدين الأخيرين بهدف مواجهة التحدّيات والصعوبات الناتجة عن عدّة عوامل كثيرة مثل بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة العالمية، واقتصاديات السوق الحر، كما تكمّن من كونها تسعى للتعرف على اثر الاندماج المصري في على الميزة التنافسية للبنوك الأردنية، كما يتوقّع أن تسهم هذه الدراسة مساعدة الباحثين المهتمين بالاندماج المصري في مساعدة القطاع المصرفي الاردني في بيان اهم مزايا وفوائد الاندماج المصري في

## **اهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق التعرّف على اثر الاندماج المصري على ربحية البنوك من خلال التركيز على إعادة هيكلة رأس المال ونسبة الربحية ونسبة السيولة.

## **الاطار النظري والدراسات السابقة**

### **الاندماج المصري**

أدى التقدّم السريع في تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر إلى تطوير الخدمات المصرفية والأدوات المالية الجديدة (Shiang, 2009). ومن المعروف ان القطاع المصري في جميع أنحاء العالم يخضع لإعادة هيكلة وعملية الاندماج. فعلى سبيل المثال ادى الغاء القيد في الولايات المتحدة بين الولايات إلى موجة من عمليات الاندماج والاستحواذ. كما ان الاندماج امتد الى أوروبا. حيث ادت زيادة عمليات اندماج البنوك والاستحواذ داخل الدول الأوروبية الى قطاع مصرفي أصغر حجما. علاوة على ذلك، سهل طرح اليورو والسوق المالية المشتركة عمليات الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي. وقد لعبت المنافسة بين البنوك دورا محوريا في لفت انتباه البنوك لتوفير خدمات مالية متطرفة وفي تلبية مطالب تحسين الخدمات للعملاء وهذا يتطلب تقييم مناسب للكفاءة البنكية، الأمر الذي يعكس من بين أمور أخرى، قدراتها لادامة موجة مستمرة من عمليات الاندماج والاستحواذ (Caccavale, 2004) وقد دفعت للعولمة ومعطياتها البنوك الى التركيز على فعاليتها في توفير الخدمات المالية لتلبية الطلب المتزايد على منتجات وخدمات أفضل الامر الذي تطلب تقييما مناسبا للأداء في البنوك، وهو ما يعكس قدرتها على الابقاء على عمليات الاندماج والاستحواذ باستمرار. ويمكن للبنوك ان تعمل على توليد مكاسب الكفاءة من خلال زيادة حجم العمليات، ونتيجة لذلك تحسين الربحية. وعلاوة على ذلك، تبني الحكومات وصانعي السياسات سياسات واجراءات مختلفة منها دمج البنوك باعتبارها واحدة من أكثر الاستراتيجيات الأفضل. وهناك طرق متعددة لتوحيد الصناعة المصرفية المعتمدة من قبل البنوك الأكثر شيوعا هو الاندماج. فالاندماج بنكين ضعيفين أو اندماج بنك قوي مع بنك ضعيف يمكن التعامل بها على أنها وسيلة أسرع وأقل تكلفة لتحسين الربحية من حفز النمو الداخلي ومن بين اهم الدوافع الرئيسية لعملية الاندماج والاستحواذ في القطاع المصري هو تحقيق وفورات الحجم لأن الحجم يزيد من كفاءة النظم وتساعد عمليات الاندماج أيضا في توسيع المنتجات، والتي تساعده للحد من المخاطرة (Bhan, 2009) ويعتبر الاندماج المصري احد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة ، ” والتي بربت خلال النصف الثاني من التسعينيات نتيجة التوجه المتزايد الى عولمة المصارف الناتجة من العولمة الاقتصادية ( عبد الحميد, 2005) والاندماج المصري هو ” اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذويهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصري الجديد ” ( التونسي, 2007, ص 963) ، ويعرف الاندماج بأنه ” اتفاق بين

مصرفين أو أكثر وذوانيهما إدارياً في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذات قدرة عالية وكفاءة عالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصري الجديد” (الهنداوي، 2004) ويقسم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع وهي :

### 1. الاندماج المصرفي الاقوى :

هذا النوع من الاندماج يحدث بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل المصارف التجارية أو مصارف الاستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة وغيرها و يؤدي إلى زيادة الاحتكارات في السوق المصرية ، ولذلك وضعت السلطة التشريعية في كل دولة قوانين تمنع و تكافح الاحتكارات. (عبد الحميد ، 2005)

### 2. الاندماج المصرفي الراسى :

هذا النوع من الاندماج يحدث بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة (التونى، 2007).

### 3. الاندماج المصرفي المتنوع :

يتم هذا النوع من الاندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها ، مثل الاندماج بين احدى المصارف التجارية وأحدى المصارف المتخصصة أو بين احدى المصارف المتخصصة وأحدى مصارف الاستثمار والأعمال ، وهذا النوع من الاندماج يشجع عملية التكامل في الأنشطة بين المصارف ، و يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة ( عبد الحميد ، 2005 )  
ب. الاندماج المصرفي : - من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج .

وينقسم هذا النوع من الاندماج إلى ثلاثة أنواع :

### 1. الاندماج الارادى :

يتم هذا النوع من الاندماج من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في عملية الاندماج وبهدف تحقيق المزايا والفوائد من الاندماج المصرفي الودي ( حماد ، 2003 )

### 2. الاندماج المصرفي القسري :

يتم هذا النوع من الاندماج من خلال البنك المركزي عندما يكون هناك مصرف متغير الأمر الذي يفرض دمجه مع أحد المصارف الناجحة أو القوية ، ولتحقيق هذا الاندماج يجب أن يرافقه حواجز ومزايا

### 3. الاندماج المصرفي العدائي :

يتم هذا النوع من الاندماج دون موافقة أو رغبة المصرف المستهدف للاندماج ، اذ تقوم المصارف الناجحة والقوية في السوق بالتجهيز نحو المصارف الضعيفة للاستيلاء عليها بهدف تغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية وناجحة ( حماد ، 2003 ) .

## الدراسات السابقة

اجرى الدباس (2012) دراسة هدفت الى التعرف على اثر اندماج الشركات المساهمة العامة في قطاع الصناعة على أدائها المالي وأرباحها وتكونت عينة الدراسة من مجمع الضليل الصناعي ومجمع الشرق الأوسط للصناعة واستخدمت الدراسة مؤشرات TOBINS- $q$  المتوازن بواسطة نموذج الربحية والسيولة بواسطة نسب مالية عديدة وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عملية اندماج الشركات وبين

ما تم تحقيقه من أرباح وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الاندماج الشركات وبين أدائها هدفت دراسة (Goyal and Vijay 2012) الى التعرف الى بنك ICICI المحدود من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ، والاندماج. وقد توصلت الدراسة الى أن على الشركة أن تضع استراتيجية على ثلاث مراحل أي مرحلة ما قبل الاندماج، مرحلة الاستحواذ ومرحلة ما بعد الاندماج.

اجرى القعايدة (2012) دراسة هدفت الى قياس اثر الاندماج على ربحية البنك الاهلي وقد استخدمت الدراسة النسبة المالي المتعلقة بالربحية وقامت بدراسة القوائم المالية للبنك الاهلي لمدة ثمانية سنوات وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للاندماج على ربحية البنك الاهلي حيث ارتفعت جميع نسب الربحية للبنك بعد عملية الدمج بحث Chen and Lin, 2011 ))الفوائد الممكنة وأثار الاندماج على اداء تطوير منتجات جديدة (من حيث الكفاءة والفعالية. وتكونت عينة الدراسة من من 251 فردا. وقد وجدت الدراسة ان التكامل الخارجي يرتبط إيجابيا مع التكامل الداخلي. وعلى الرغم من ان التكامل الخارجي يتعلق بشكل إيجابي بالميزة التنافسية للمنتج الجديد الا ان التكامل الداخلي وليس له علاقة إيجابية مع الميزة التنافسية للمنتج الجديد. علاوة على ذلك، ترتبط رؤية المنتج يرتبط إيجابيا بالميزة التنافسية للمنتج الجديد واداء تطوير المنتج الجديد .

وهدفت دراسة Azeem , 2011 ، الى الكشف عن مختلف دوافع الاندماج و الاستحواذ في القطاع المصري في الهندي. وهذا يشمل مختلف جوانب الاندماج والاستحواذ في الصناعة المصرفية. ويقارن أيضا الاداء المالي للبنوك قبل وبعد الاندماج للبنوك المدموحة بالاستعانا ببعض المؤشرات المالية مثل هامش الربح الاجمالي، هامش صافي الربح، هامش الربح التشغيلي ، والعائد على رأس المال المستخدم (ROCE)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE) و نسبة الديون إلى حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة الى ان البنوك قد تأثرت ايجابيا بالاندماج والاستحواذ واقتصرت النتائج ان البنوك المتدمجة يمكن ان تحصل على الكفاءة والمكاسب من خلال الاندماج و الاستحواذ ويعود ذلك بالفائدة على المساهمين في شكل أرباح. كما هدفت دراسة Muhammad (2011) الى التعرف على اثر الربحية بعد الاندماج وقد استخدمت الدراسة النسب المحاسبية لتحليل الاداء المالي لبنك رویال سکوتلاند في الباكستان بعد الاندماج وقد حللت الدراسة البيانات المالية للفترة 2006-2009 من خلال استخدام 20 نسبة مهمة وعلى الرغم من بعض القيود فان النسب المحاسبية لا زالت تعتبر اداة تحليلية مناسبة وموثقة وقد بيّنت الدراسة ان الاداء المالي للبنك في مجالات الربحية والسيولة وادارة الاصول والرفع المالي والتدفقات النقدية كانت مقبولة قبل صفقة الاندماج وهذا يعني فشل صفقة الاندماج في تحسين الاداء المالي للبنك .

وهدفت دراسة (Pardeep, and Gian. 2010) الى التعرف الى كفاءة تكلفة البنوك التجارية الهندية باستخدام تقنية تحليل البيانات غير المعلمية التقنية. كما هدفت الى التعرف على اثر الاندماج على فعالية تكلفة البنوك التي اندمجت خلال فترة ما بعد التحرير ولاختبار فروق الكفاءة بين البنوك الخاصة والعمامة تم استخدام كل من الاختبارات المعلميمية وغير المعلميمية وقد اشارت نتيجة الدراسة ان معدل فعالية التكلفة طيلة فترة الدراسة كانت 73.4 للفتح العام و 76.3 للفتح الخاص كما اشارت الدراسة ان لحد ما فان برنامج الاندماج نجح في القطاع المصرفي الهندي كما اشارت النتائج الى ان الاندماجات ادت الى كفاءة تكلفة عالية وان الكفاءة الفنية كانت المصدر الرئيس لمكاسب الكفاءة من الاندماج

واجرى (Rawiloh, 2009) دراسة هدفت الى بيان اثر الاندماج على الاداء المالي للشركات الاردنية وقد اجريت الدراسة على (103) شركات التي اندمجت واصبحت (49) شركة وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير قوي لعمليات الاندماج على سيولة الشركات الاردنية وكذلك على ربحية الشركات وعلى ايرادات الاسهم لتلك الشركات.

وهدفت دراسة (Badreeldin and Kalhoefer, 2009) الى قياس اداء البنوك المصرية التي خضعت الاندماج او الاستحواذ خلال الفترة 2002-2007 وقد تم ذلك من خلال حساب العائد على حقوق الملكية باستخدام the Basic ROE Scheme بهدف تحديد درجة نجاح الاصلاحات في تقوية وتعزيز القطاع المصرفي المصري وقد اشارت النتائج الى ان لم تظهر كافة البنوك التي تم دمجها تحسناً في الاداء والعائد على حقوق الملكية مقارنة بالاداء قبل صفقة الاندماج كما توصلت الدراسة الى ان الاندماجات والاستحواذات لم يكن لها تاثيراً واضحاً على ربحية البنوك المصرية وووجدت فقط ان هناك تأثيرات ايجابية صغيرة على وضع مخاطر الائتمان.

واجرى (Fadzlan, et al, 2008) دراسة هدفت الى تحليل أداء البنوك قبل وبعد الاندماج في سنغافورة من خلال توظيف تحليل النسب المئوية وتحليل Data Envelopment Analysis وقد اشارت نتائج تحليل نسبة المئوية إلى أن عملية الاندماج لم تؤدي الى ربحية أعلى من المجموعات المصرفية السنغافورية بعد الاندماج، والتي يمكن أن تعزى إلى ارتفاع التكاليف المتبددة. ومع ذلك، فقد أدى الاندماج في المجموعات المصرفية في سنغافورة إلى كفاءة أعلى بوجه عام.

ودرس (Murthy, 2007) خمس حالات عمليات اندماج البنوك في الهند وقد استنجدت الدراسة ان الاندماج كان ضرورياً لهيكل مالي وتشغيلياً اقوى ، وموارد عالية وشبكة فروع واسعة، وقاعدة عملاء ضخمة، وميز تكنولوجية، والتركيز على القطاعات ذات الأولوية، والتغلغل في السوق الريفية. علاوة على ذلك، تم تحديد بعض القضايا مثل التحديات في عمليات الاندماج المذكور مثل إدارة الموارد البشرية، وإدارة قاعدة العملاء، التثاقف، وضغط موظفي البنك .

وهدفت دراسة زايدة (2006) إلى التعرف على أهم دوافع تحقيق الاندماج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، وأهم المحددات التي تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك الاندماج، سواء كانت محددة داخلياً ناتجة عن البيئة الداخلية للمصارف الوطنية، أو محددة خارجية تفرضها البيئة الخارجية المحيطة بها، بالإضافة إلى تحديد مدى الاختلاف بين اتجاهات آراء العاملين في كل من سلطة النقد الفلسطينية والإدارات العليا للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين حول طبيعة دوافع ومحددات تحقيق الاندماج تلك. واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى مناهج أخرى كما تم تصميم استبيانه وتوزيعها على عينة الدراسة والتي تتكون من ( ١٢٤ ) فرداً يمثلون الإدارات العليا لمجموعة المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، والعاملين في سلطة النقد الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة الى أن المصارف الوطنية تعاني من صغر كياناتها ومحفوبيتها نشاطها في السوق المصري الفلسطيني، وتوصلت أيضاً الى عدم توجد اختلافات بين اتجاهات آراء كل من العاملين في سلطة النقد والإدارات العليا للمصارف الوطنية حول طبيعة دوافع ومحددات تحقيق الاندماج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين .

هدفت دراسة (Ninkoolaos, and Ioanna , 2005) الى تقييم الاداء المالي العام وتقييم آثار عمليات الاندماج والاستحواذ الأخيرة في القطاع المصرفي اليوناني وقد استخدمت الدراسة عوائد الأسهم من والبنوك المستهدفة لدى تاريخ الاعلان عن الاندماج لتحديد وجود العائدات غير الطبيعية. وقد وجدت الدراسة ان نتائج الاداء التشغيلي لا تقدم دليلاً الكثير عن مكاسب الأداء الناتجة عن عمليات الاندماج البنوك. ومع ذلك، يبدو أن البنوك التي اندمجت تفوقت على على مجموعة البنوك التي لم تتدمج اجري (Caccavale, 2004) دراسة هدفت الى التعرف فيما إذا كانت عمليات اندماج والاستحواذ البنوك في أمريكا اللاتينية مفيدة أم غير مفيدة لأمريكا اللاتينية على وجه التحديد، وقد توصلت الدراسة إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين في أمريكا اللاتينية. كما اظهرت النتائج أيضاً أن عمليات اندماج البنوك الكبيرة لا تتحقق ثروة أكبر من عمليات اندماج البنوك الصغيرة ولكن الاندماج المصري خارج الحدود خلق ثروة أكبر من عمليات الاندماج المصري المحلي. كما وجدت أن البنوك لا تواجه أمريكا اللاتينية تغيرات كبيرة في خطر بسبب عمليات الاندماج والاستحواذ. كما بينت الدراسة أيضاً أن عمليات الاندماج المصري في البنوك الكبيرة أو الصغيرة أو الخارجية أو المحلية لا تؤثر في مخاطر بنوك أمريكا اللاتينية. وبينت النتائج أيضاً أن عمليات اندماج البنوك الكبيرة هي أكثر كفاءة من عمليات اندماج البنوك الصغيرة وأم الاندماجات المصرفية خارج الحدود ليست أكثر كفاءة من عمليات اندماج البنوك المحلي .

هدفت دراسة ( Sufian. 2004) الى التعرف الى اثر كفاءة عمليات الاندماج والاستحواذ للبنوك في ماليزيا. وقد بينت نتائج الدراسة ان البنوك الماليزية اظهرت خلال فترة معينة مستوى كفاءة كلية قدرها 95.9% كما بينت نتائج الدراسة ان مقياس عدم الكفاءة سيطر على فعالية التقنية الصافية في البنوك الماليزية بعد الاندماج ووجدت الدراسة ان برنامج ما بعد الاندماج كان ناجحاً وان البنوك الماليزية صغيرة الحجم استفادت من برنامج الاندماج بعكس البنوك الكبيرة .

### **فرضيات الدراسة**

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية

#### **منهجية الدراسة :**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة أثر الاندماج المصري على الربحية في البنوك

### **فرضيات الدراسة**

- (Ho-1) : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاندماج المصري على الأداء المالي في البنوك من وجهة نظر العاملين
- (Ho-2) : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاندماج المصري على نسبة السيولة من وجهة نظر العاملين
- (Ho-3) : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاندماج المصري على نسبة الربحية في البنوك من وجهة نظر العاملين .

### **مجتمع وعينة الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في البنوك الاردنية وقد تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بلغت (150) موظفاً ومموظفة.

## **مصادر جمع البيانات**

اعتمدت الدراسة على مصدرين اساسيين في جمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة وهي :  
**-المصادرثانوية :**

تم جمع البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة والانترنت المتعلقة بالاندماج المصري وذلك بهدف بناء الادب النظري للدراسة.

### **-مصادر أولية :**

استخدمت الدراسة الاستبانة التي تم تصميمها وفقاً لاهداف وفرضيات الدراسة والتي تكونت من قسمين تناول القسم الاول منها المعلومات الديموغرافية بينما تناول القسم الثاني الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة

### **- المعالجة الإحصائية :**

وفقاً لفرضيات واهداف الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لمعالجة البيانات والمعلومات على النحو التالي:

- التكرارات والمتosteات والانحرافات المعيارية: واستخدمت للتعامل مع الاستجابات المتعلقة بخصائص العينة وبعض متغيرات الدراسة.
- اختبار العينة الأحادية (T-test): تم استخدام هذا الاختبار للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة.
- معامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم
- تحليل الانحدار البسيط والمتجدد

## **النتائج والتوصيات**

توصلت الدراسة الى النتائج التالية، وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للاندماج المصري على الاداء المالي في البنوك الاردنية حيث تبين ان الاندماج الى يؤدي الى تبادل الخبرات بين العاملين الاكثر اهمية.

وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للاندماج المصري على نسبة الربحية في البنوك الاردنية حيث تبين ان الاندماج يزيد من تعظيم العائد على حقوق الملكية الاكثر اهمية في هذا المتغير. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للاندماج المصري على نسبة السيولة في البنوك الاردنية وتبين ان د انتشار المصرف نتيجة الاندماج يساعد في زيادة المودعين مما يسهم في زيادة نسبة السيولة الاكثر اهمية في هذا المتغير.

وتوصي الدراسة بضرورة توجه البنوك الصغيرة الى الاندماج لتشكيل وحدات مصرفيه كبيرة قادرة على المنافسة اقليئياً وعالمياً ، كما توصي البنك المركزي بوضع الاجراءات التي تشجع البنوك الصغيرة وعلى الاندماج كتهيئة المناخ المناسب ومنح البنوك بعض المحفزات للاندماج ، والعمل على زيادة الوعي حول نتائج الاندماج والآثار المترتبة عليه

## قائمة المراجع:

- التوني محمود أحمد(2007) الاندماج المصري (النشأة والتطور والد الواقع والمبررات والاثار) ، ط1، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع .
- حمد طارق عبد العال(2004) «اندماج وخصخصة البنوك »، الدار الجامعية، مصر
- الدبياس معتصم محمد (2012) أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرون ، العدد الثاني، ص ٥١١ - ٥٤٤
- زايدة مهيب محمد.(2006) دوافع الاندماج المصري في فلسطين ومحدداته ” دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العالمية ” رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة
- عبد الحميد عبد المطلب(2005) العولمة واقتصاديات البنوك ، ط1، الاسكندرية، الدار الجامعية،
- القعايدة ، فادي فلاح ( 2012 ) اثر الاندماج على ارباحية : دراسة حالة البنك الاهلي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- الهنداوي، عمار عمر، محمود(2004) «اقتصاديات الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرية، رسالة ماجستير. في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الزقازيق.

Azeem Ahmad Khan( 2011) Merger and Acquisitions (M&As) in the Badreldin. A.. & Kalhoefer. C. (2009). The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Performance in Egypt Journalof Management Technology, 1-15.

Bhan. Akhil. 2009. “Mergers in Indian Banking Sector Benefits and Motives Caccavale. Felice.( 2004) The Effect of Mergers and Acquisitions on the Wealth.Risk. and Efficiency of Latin American Bank. Dissertation. Doctor of Philosophy in Business Administration. University o f Texas-Pan American

Chen. C.. & Lin. M. (2011). An assessment of post-M&A integration influences on new product development performance: An empirical analysis from China. Taiwan. and HK. Asia Pacific Journal of Management. 28(4). 807-831.

Goyal K.A and Vijay Joshi (2012) Merger and Acquisition in Banking Industry: A Case Study of ICICI Bank Ltd .International Journal of Research in Management Issue2. Vol. 2

Indian Banking Sector in Post Liberalization Regime. International Journal of Contemporary Business Studies Vol. 2, No: 11

Muhammad Usman Kemal(2011) Post-Merger Profitability: A Case of Royal Bank of Scotland (RBS) International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 5

Murthy. G. K. (2007). Some Cases of Bank Mergers in India: A Study. In Bose. J. (Ed.). Bank Mergers: The Indian Scenario. (244-259). Hyderabad: The ICFAI University Press.

Nikolaos . M. and Ionna . K.(2005) Merging Activity in The Greek Banking systems A financial Accounting Perspective. South Eastern Europe Journal of Economics 1 , pp 121-144

Ninkoolaos. M. and Ioanna . K.(2005) Merging Activity in the Greek Banking System : A financial Accounting Perspective.South Eastern Europe Journal of Economics 1 pp 121-144

Pardeep. K.. and Gian. K.(2010) Impact of Mergers on the Cost Efficiency of Indian Commercial Banks .Eurasian Journal of Business and Economics , 3 (5), 27-50.

Rawailih. N (2009) The Impact of Mergers Policy on the Financial Performance of the Jordanian Companies : Field study. MSC . Talal Abu Gazallah College. Amman

Sufian. F. and Habibullah. M. Shah (2009) “Do Mergers and Acquisitions leads to a Higher Technical and Scale Efficiency? Evidence from Malaysia” African Journal of Business Management.3 (8), pp: 340-349

# تجربة التحول الاقتصادي

أ.د سامر الرجوب

لم ينتشر مفهوم التحول الاقتصادي على النحو الذي نتعامل معه الان إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفصال كثير من الدول عنه لتنفرد بإقتصاداتها بعيداً عن تمركز القرار.

التحول الاقتصادي هو عملية تحول الاقتصاد من اقتصاد مركزي التخطيط الى اقتصاد السوق تخضع فيه جميع العمليات الى آلية الطلب والعرض وحرية التسعير ورفع يد الدولة عن الملكيات والتدخل في الأسواق. وعندما تم وضع الخطط للدول التي كانت تتبع النظام الاشتراكي في بداية تسعينيات القرن الماضي وضعت على أساس بناء نظام رأسمالي يبدأ من الصفر وضمن خطط صارمة تتطلب تحقيق ستة شروط أساسية لا حياد عنها حتى تنجح وتتكامل عملية التحول.

وأما تلك الشروط الستة للتحول فتتمثل بما يلي :

1. التحرر الاقتصادي من خلال تحرير الأسعار والتخلص النهائي أو الجزئي من الدعم الحكومي للسلع والخدمات .
2. إزالة او تقليل قيود التجارة الخارجية على الصادرات والمستوردات وحرية انتقال رؤوس الاموال وعناصر الانتاج ومنع الاحتكار وتوفّر سياسة استقرار نقدٍ قوية توفر الحماية للعملة المحلية .
3. المحافظة على استقرار المؤشرات الكلية لللاقتصاد من خلال المقدرة على التحكم في معدلات التضخم وضبط الانفاق والذي يتطلب جنباً الى جنب ضبط عجز الموازنة وتقادي تراكمه بالتزامن مع وجود سياسة نقدية قادرة ومؤثرة .
4. هيكلة الاقتصاد وشخصنة ملكيات الحكومة في المؤسسات والتي تتطلب وجود قطاع مالي رصين ووجود قطاع انتاج حقيقي قادر على التصدير بعد تحويل الملكيات العامة الى خاصة .
5. إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية المخصصة وصياغة القوانين الجديدة بما يضمن الانتقال السلس للملكيات وتطوير قانون عصري لسوق تنافيسي يوفر جو عام من الثقة والالتزام وتشمل قوانين الملكية ، والعقود ، والافلاس ، ومنع الاحتكار ، واسواق الاسهم ، وحماية الملكية وقانون العمل .
6. توفير "شبكة الأمان" والتي تتعلق بنظام التقاعد وتعويضات البطالة وتعويضات العمالة والصحة والتعليم .

وهناك منهجان للبدء بعملية التحول : المنهج السريع والمنهج المتدرج . أما المنهج السريع او ما يطلق عليه «الإنفجار العظيم» الذي يكون فيه التحول سريعاً للغاية ( وهذا ما يجعله خطيراً أحياناً ) والذي قد يرافقه انهيار وقتى في الاقتصاد وتضخم غير مسبوق ( مثل هنغاريا و سلوفاكيا و سلوفينيا و التشيك ) ويقتضي هذا المنهج ان يتم تحقيق شروط التحول بسرعة ، وأما المنهج الآخر في التحول المتدرج فيتم تنفيذه بخطىٰ بطيئةٰ ويراعى فيه حاجة المؤسسات الجديدة للوقت اللازم لكي تتكيف وتتغير بطريقة صحيحة وناجحة . وفي الأردن تم بدايةً تبني المنهج المتدرج في آخر عشر سنوات من القرن الماضي عندما بدأت الحكومة بيع

حصص من شركاتها وعندما تم رفع بعض الدعم الحكومي عن بعض السلع ، ثم انتقل الإقتصاد بعد ذلك مع بداية سنوات الألفية الثانية نحو التحول السريع مع توسيع قاعدة رفع الدعم والشخصية وتطوير بعض القوانين وتحرير التجارة الخارجية .

وبغض النظر عن طرق التحول فهناك نقطة في غاية الاممية وهي التسلسل في الاصلاحات (Sequencing of reforms) والتدرج فيها ؛ وهذا يعني مثلا : في اي قطاع نبدأ ؟، ومتى تتحرر الاسعار ؟ ، وهل نحررها جميعا ام بعدها ؟، وهل يجب ان تتطور الأسواق المالية بالتزامن مع شخصية الشركات ؟ وكيفية توفير راس المال ؟ بالإضافة الى تحديد شبكة الأمان (Safety Net) .

وفي إطار ما تم ذكره سابقاً فإن هيكل التحول يكتمل عندما تجتمع جميع تلك المحاور والتي يمكن ان يعبر عنه بالشكل التالي :



فإذا توافرت جميع هذه العناصر مع ضمان حسن التنفيذ يتم التحول الاقتصادي وتبدأ الدول بتحقيق معدلات نمو مستقرة وتحقيق الرفاه للأفراد .

وقد دخلت دول كثيرة في عملية التحول الاقتصادي فبعضها نجح والآخر فشل وما تبقى منها علق في مكان ما خلال عملية التحول ، فأين نحن من هذه الدول ؟

لقد سعى الإقتصاد الأردني للدخول في التحول الاقتصادي منذ سنوات فقام وبشكل شبه حرفي بإتباع الخطوات الستة أعلاه وهي نفس الخطوات التي اتبعتها بعض الدول التي نجحت بالتحول مثل بلغاريا وهنغاريا وبولندا ورومانيا واستونيا ولاتيفيا وليتوانيا وغيرها وهي نفس الخطوات التي اتبعتها بعض الدول التي فشلت او علقت في عملية التحول مثل ارمينيا واذربيجان وجورجيا وروسيا وأوكرانيا وطاجيكستان وغيرها .

إن التحول الاقتصادي الأردني لم يبدأ من الصفر وإنما اتجهالأردن نحوه منذ فترة طويلة ( بالرغم من عدم تسميته «تحول اقتصادي ») الا إنه لم يكتمل حتى هذه اللحظة ، كما أن بعض الشروط المطلوبة لذلك لم تتحقق بعد ، فلقد حررت الأسعار ، ورفع الدعم عن غالبية السلع والخدمات، وأزيلت الكثير من القيود عن التجارة الخارجية ودخلنا في اتفاقيات تجارة متبادلة مع دول مختلفة ، وزادت حرية انتقال رؤوس الاموال وعناصر الانتاج ، وخصصنا جميع المؤسسات العامة ، وهيئتنا لقطاع مالي قوي يتضمن منظومة بنوك ورقابة مالية محكمة ، وحددنا شبكة الامان الاجتماعي ، ووسعنا دائرة التأمين الصحي ، وطورنا تعليمات تعويضات البطالة والتنمية الاجتماعية ، لكننا في المقابل لم ننجح حتى هذه اللحظة في ضبط عجز الموازنة ، ولا ان خطط لادارة الدين العام على المدى الطويل ، ولم نستطيع التحكم بالتضخم بشكل جيد ، وكما ان السياسة النقدية حادت عن بعض أهدافها منذ اكثر من ثلاثة عشر سنة ، ولم ننجح ايضاً في إيجاد قطاع إنتاج حقيقي قادر على التصدير بكفاءة والذي يعد من اهم عناصر نجاح التحول ، وما زالت القوانين تحتاج الى تطوير لدعم التنافس المحمود بين الشركات وللحد من الاحتكار وتنظيم سوق العمل وتطوير قانون السوق المالي وتطوير قانون للابلاس ، ناهيك انه لم تتحقق بعض اسرار نجاح التحول التي تتطلب تزامن بعض الشروط كما هي الحالة في مشروع الخصخصة وتحرير الاسعار.

ان عدم اكتمال التحول أو تنفيذه بشكل خاطئ او سريع سيؤدي الى تعطيله وحداث اختلالات وتشوهات هيكلية في الاقتصاد ويمكن ان يؤدي الى فشله او عدم القدرة على ادارة الشكل الهجين بكفاءة اقتصادية عالية .

وبالنسبة لللاقتصاد المحلي فان التحول لم يكتمل وعلقنا فيه لأن بعضاً من متطلبات التحول لم تتحقق مثل عدم تحقيق الاستقرار في عجز الموازنة وعدم القدرة على توفير الانتاج الصناعي والسلعي التصديري وقد علقنا ضمن هذه السياسة الاقتصادية ولم نحقق ما صبونا اليه ، ولذا لا بد من حزم الأمر والاستمرار في تلك السياسة ومعالجة الاختلالات وسد النواقص ، فالامر ليس قرارا يمكن ان تتراجع عنه فنحن تبنينا نظاما اقتصاديا رأسمانيا وقطعنا خطوات كثيرة في ذلك الاتجاه .

يتوجب تقييم ما تم انجازه وحل المشاكل التي تواجهنا وتحقيق شروط التحول كاملة والإستمرار فيه بالطريقة الصحيحة فيها نحن نرى الكثير من الدول توجهت نحو التحول وآخرها المملكة العربية السعودية سعيا نحو تدعيم الاقتصاد وبناء قواعد قوية .

وفي النهاية لا بد من إكمال جميع العناصر وتحقيق الشروط حتى نعبر البحر ونرسو على شواطئ الإستقرار الاقتصادي طويلا الأمد .

# **أثر المتطلبات الأخلاقية على أداء المحاسبين الإداريين والمدراء الماليين**

الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب  
كلية الاقتصاد / جامعة البتراء

## **مقدمة**

في عصر التكنولوجيا والمعلومات وسرعة انتشار الخبر، يواجهه العالم أزمة أخلاق Ethics Dilemmas بشكل عام وأزمة أخلاقية للأعمال بشكل خاص، حيث يواجهه المدير المالي أو المحاسب الإداري أزمة أخلاقية العمل ومتطلبات المهنة مقابل إرضاء الأطراف الأخرى ذات المصالح المتعارضة لدى تنفيذ واجباته والقيام بمهامه على أفضل صورة ممكنة. فمثلاً لدى مطابعة الإدارة العليا على تقييم بعض الأصول بسعر الكلفة وإعداد التقارير المالية واستنباط المعلومات وصنع القرارات على هذا الأساس، في حين يعلم بأن سعر هذه الأصول قد انخفض بشكل ملحوظ بسبب تغير الطلب أو التقادم، يكون قد خالف أخلاقيات المهنة ومعاييرها. فعلى المحاسب الإداري أن يدخل في نقاش مع الأطراف الأخرى مثيرةً أخلاقيات المهنة ومتطلبات المعايير الأخلاقية الدولية والمحلية على حد سواء في المحافظة على حقوق الآخرين طبقاً للفرضيات والمبادئ والمعايير المحاسبية المعدة من قبل الهيئات المهنية والدولية التي لابد من تطبيقها بغية تحقيق النزاهة والعدالة الاجتماعية في تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.

## **مشكلة البحث**

عادة تلازم صفة الأخلاق بالعلاقات الإنسانية بين فرد وآخر ومدى جودتها أو سوئها، صحتها أو خطأها، ولكن ذلك يتآتى من خلال تنفيذ الأعمال أو نتيجة علاقات الأنشطة الاقتصادية بين هؤلاء الأفراد. إن تحقيق المنظمة لأهدافها عن طريق برامج تخطيطية لأداء مختلف أنشطتها لابد أن يتم ذلك وفق معايير لا تقوم على افتراض تعظيم الربح فقط، باعتباره أحد أهم الأهداف الذي تسعى الإدارات نحو تحقيقه في المدى الطويل، بل من خلال الجودة، الجدية، الخطأ أو صحة القرارات المتخذة وفق معايير أخلاقية تساعده متعدد القرارات على التأكد من ملائمتها ومواكيتها للمعايير الموضوعة - عادة يتم وضع مثل هذه المعايير من قبل جهات مهنية أو جمعيات مؤهلة وذات مصداقية للقيام بمثل هذه المهام - بحيث يطمئن على عدم تجاوز قراراته لحقوق الأطراف ذات المصالح المتعارضة بتلك القرارات. أو تبني نموذج بديل يقوم على إفتراضات أكثر واقعية ويعبر عن أهداف المنظمة بشكل يتميز بالتجددية كما تعكس هذه الأهداف المتعددة للمستويات المرضية للإداء .(Wheelen, L., & Hunger, J. (2005).

ففي الغالب لا يوجد معايير إحصائية أو قوالب جاهزة لعمليات صنع القرارات لكون المادة الأولية لصنع أي قرار فريدة من نوعها وتتطلب مهارة وخبرة ومعلومات خاصة جداً القرارات الروتينية التي أصلاً لا تدخل ضمن مجال المعايير الأخلاقية للمحاسبين الإداريين والمدراء الماليين. لذا على متعدد القرار أن يختبر أثر قراره على الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالقرار سواء كان ذلك من الناحية المادية أو مدى ملائمتها لموافقهم تجاه القرار، فضلاً عن مسؤوليته الوظيفية، الأخلاقية، المهنية وتقييم ما سيؤول إليه الوضع في المستقبل

نتيجة القرار سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً. حيث أثبتت التجارب في بداية قرن العشرين وبعد سبع عقود من الزمن أي بداية قرن الواحد والعشرين بفشل كلتا السياستين من تدخل الدولة أو عدم تدخلها في تحديد المعايير الدولية بشأن التقارير المالية والسياسات المبنية على أساسها او ترك المجال للأعراف والقواعد العامة والمعايير الاجتماعية لتحديد هذه النواحي المالية (Jamal, et al 2005).

## فرضيات البحث

مما تقدم يمكننا تحديد فرضيات البحث والتي سوف تكون محل الإختبار العملي من خلال تحليل البيانات المجمعة لهذا الغرض سواء من مصادر منشوره اوفق استماره إستبيان أعدت لهذا الغرض وهي:

1. هل القرارات الإدارية المتخذة حققت أهدافها لأنها كانت تعبّر عن إستراتيجيات المنشأة ولم تشكل أزمة مع المعايير الأخلاقية الدولية والمحلية لمهنة المحاسبة الإدارية والإدارة المالية؟
2. هل متطلبات المهنة والمسؤولية المشتركة تملئ على المحاسبين الإداريين والمدراء الماليين أن يتصرفوا بأعلى درجات الأخلاقية المهنية وتطبيق المعايير الأخلاقية عند أداء مهامهم تجاه أنفسهم أولاً ثم تجاه الجمهور والمنظمات المهنية؟
3. هل لعلاقة المحاسبين الإداريين والمدراء الماليين التي تتصف بالفردية من نوعها مع العاملين معهم ناتجة بسبب ظروف العمل الذي يقومون به جميعهم ومسؤوليتهم المشتركة لتلبية متطلبات أخلاقية العمل وإستعدادهم لتلبية المعايير المهنية الصادرة من معهد المحاسبين الإداريين؟
4. هل المعايير الأخلاقية الصادرة عن المنظمات المهنية موحدة على المستوى المحلي والدولي وتخدم المحاسب الإداري عند أداء مهامه بالشكل الصحيح وعدم إرتكاب أي مخالفات تؤدي إلى عدم تطبيق هذه المعايير على المستوى الفردي أو منظماتهم وتحقق أهداف جميع الأطراف؟
5. هل القرارات الصادرة عن الإدارات المالية والمحاسبية منصفة وعادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة بتلك القرارات؟

هذه الفرضيات الخمس تم إستقاقها من المعايير الأخلاقية الخمسة للمحاسبين الإداريين والمدراء الماليين الصادر عن معهد المحاسبين الإداريين ( Institute of management accountants ) IMA .

## هدف البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة مدى التزام المحاسبين الإداريين والمدراء الماليين بالمعايير الأخلاقية الصادرة عن معهد المحاسبين الإداريين ( Institute of management accountants ) IMA ) لدى قيامهم بمهامه المهنية في تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقهم. كما أن الدراسة تبحث عملياً مدى استخدام معايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية والإفصاح عن الحوادث الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوة وزيادة فاعلية الأداء للملالكات، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. تحليل أثر تطورات أهداف المنظمة في الفكر الإداري على نماذج التخطيطية للكشف عن مدى تطبيق إستراتيجيات المنشأة، بغية استخدام المعايير كأداة فعالة في تقييم كفاءة الأداء.
2. وضع إطار تحليلي لعلاقة النماذج التخطيطية بإدارة أنشطة المنظمة، ثم القيام بتقييم ما يتربّط على تعدد أهداف هذه النماذج من رفع فاعلية أداء هذه الأنشطة.
3. درجة الاعتماد على الطرق الكمية والمعادلات الرياضية عند تحديد المكافآت لمستويات الأداء، مقارنة ذلك بالطرق الموضوعية في تقدير المبلغ المدفوع للعاملين كحافز لجهودهم المبذولة.

## **خلاصة البحث**

للدراسة فوائد على المستوى النظري والتطبيق العملي. في الجانب النظري تم تحديد الإطار النظري للدراسة Framework لقياس مدى إلتزام المحاسبين الإداريين والمدراء الماليين بالمعايير الأخلاقية الصادر عن معهد المحاسبين الإداريين (IMA) Institute of management accountants ) لدى قيامهم بمهامهم المهنية في تنفيذ الواجبات الملقاة على عاقفهم. كما أن الدراسة تبحث عملياً مدى استخدام المعايير المحاسبية في إعداد التقارير المالية والإفصاح عن الحوادث الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوة وزيادة فاعلية الأداء للملاكات، وفق معايير أخلاقية تساعد متى تأثر القرارات على التأكيد من ملائمتها ومواربتها للمعايير التي يتم وضعها من قبل جهات مهنية أو جماعيات مؤهلة وذات مصداقية. أو تبني نموذج بدليل يقوم على إفتراضات أكثر واقعية ويعبر عن أهداف المنظمة بشكل يتميز بالتعديدية كما تعكس هذه الأهداف المتعددة للمستويات المرضية للإداء ولن يست المستويات العظمى وتدخل السلطات حينما تملك كفاءة للقيام بذلك.

إن الجمعيات والمنظمات المهنية تمكنت من تطوير وتوحيد المصطلحات والنظم المحاسبية بشكل مستمر وبخطوات راسخة بالرغم من بطيئها من خلال إصدارات للمعايير المهنية للمحاسبة بشكل عام ومعايير أخلاقية صادرة عن معهد المحاسبين الإداريين (IMA) Institute of management accountants ) لأجل ضمان أخلاقيات هذه المهنة في إعداد التقارير المالية ورسم سياسات المنظمة وتجهيز المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالقرارات المتخذة، سواء تعارضت مصالحها أو تماشت لأهداف المنظمة. إن معايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها هذه المنظمات حققت بعض الجوانب الأساسية لتوحيد النظم المحاسبية في العالم من خلال الممارسين لهذه المهنة، مفاهيمها، فرضياتها، مبادئها، والتوضيحات والإجراءات التي تصدرها هذه المنظمات المهنية، فضلاً عن تطوير ثقافة المحاسبين بإجراء أبحاث لتطوير قواعد المهنة ونشر الثقافة المهنية في كافة أرجاء العالم. هذا الأمر قد يؤدي إلى تنظيف العيوب اللاأخلاقية بجميع إشكالها ويساعد المحاسبين وممثلي الأجهزة الحكومية والاقتصادية على الإستمرار في العمل معاً وخلق معايير أخلاقية أكثر توازناً.

إن نتائج الإختبارات تؤكد صحة العلاقة القوية التي تربط بين كل من المعايير الأخلاقية الخاصة بالكفاءة Competence، الثقة Confidentiality، وحل الصراع بين أخلاقية المهنة والمصالح المنضارة في المنظمة Resolution of Ethical Conflict وفعالية تنفيذ إستراتيجيات المنشأة وتحقيق أهدافها يحقق مصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة بغض النظر من تعارض بعضها مع البعض. كذلك إن ضعف العلاقة بين الأهمية النسبية لمعايير الإستقامة Integrity، والموضوعية Objectivity وفعالية تنفيذ إستراتيجيات المنشأة قد يتاماً إلى حد كبير مع الأدبيات المحاسبية حول عدم وجود أي علاقة بين تحديد المكافآت والمحفزات والمعايير الأخلاقية للمهنة حيث بالرغم من الكوارث الاقتصادية التي حصلت في كثير من المنشآت الكبيرة في العالم إلا أن المكافآت والمحفزات الإدارية إستمرت في الارتفاع بإستمرار. فإن هذا الأمر يوضح مدى تضارب الأهداف للأطراف المتصارعة في منظمات الأعمال مع المعايير الأخلاقية لأداء متطلبات الوظيفة والواجب.

وأخيراً هناك أمور أخرى مشجعة جداً ظهرت نتيجة التحليل كالاهتمام المتزايد بهذه المعايير والقواعد المهنية من قبل أطراف عديدة قد يكون سببها للأعتماد الكلي على التقارير المالية الناتجة من تطبيقها في تجهيز المعلومات والبيانات لجميع الأطراف في المنظمات والمادة الأولية لصنع القرارات، ولكن إهمال أخلاقية

الأعمال والأخلاقية المهنية للمحاسبين الممارسين أدى إلى عدم فهم الإجراءات والمحاكيم القانونية التي تحكم الإجراءات التنفيذية لممارسي مهنة المحاسبة. فالتوزن بين دور القواعد القانونية والنظم المحاسبية المطبقة والمعايير الأخلاقية للأعمال الموازية للمعايير الأخلاقية لممارسي المهن المحاسبية والمالية في المنظمات محبذة لجميع الأطراف.

## الهوامش footnotes

لقد أضافت كتب المحاسبة بشكل عام وإصدارات الجمعيات العلمية والمهنية التي تخص الشؤون المحاسبية سواء كان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا اللتان تشكلان المراكز الرئيسية لهذه الجمعيات وكذلك صفحات لأنترنت بأسماء ومهام وإصدارات هذه الجمعيات من معايير محاسبية دولية، لذا من يرغب التعرف على مزيد عن هذه الجمعيات ومهامها ومعايير التي اصدرتها فليرجع الى هذه المراجع، حيث لا مجال لذلك في بحثنا هذا.

2. للتفاصيل يراجع قواعد ومعايير المحاسبية المنشورة من قبل المنظمات المشار إليها والجانب وممثلي مهنة المحاسبة في العالم.

3 . للتفاصيل يراجع:

[www.irrc.org/company/04072004- Option.htm1](http://www.irrc.org/company/04072004- Option.htm1) Investor Responsibility Research Centre. http: reports an increase in the percentage of audit and compensation committees with all independent members from mid-fifties in 1999 to about 80 in 2003

4 . للتفاصيل يراجع:

Investor Responsibility Research Centre. <http://www.irrc.org/company/04072004- Option.htm1>

5 . للتفاصيل يراجع:

Joann S. Lublin. "CSO Bonuses Rose 46.4% at Big Firms in 2004." The Wall Street Journal. February 25, 2005. P. A1

6 . للتفاصيل يراجع:

Ackerlof. G.A.. "The market for lemons: quality, uncertainty and the market mechanism." Quarterly Journal of Economics 84 (3). (pp. 488-500. Bates V. state for Arizona. 433 US 350 (1977

7 . للتفاصيل يراجع:

Erickson. M. Hanlon. M. and Maydew. E. (2005). "Is there a link between executive compensation and accounting fraud?" Accounting Organization & Society 30. 1. pp. 61-85

8 . حيث كل وحد يعرف س من المعلومات ويتوقع الآخرين يعرفون أيضاً س من المعلومات والآخر يتوقع الآخرين يعرفون س من المعلومات وهكذا .....الخ.

9 . هناك أدبيات كثيرة نفسية، إجتماعية، سياسية، وإقتصادية بهذا الخصوص ومنها:  
Economy: Sunder. 2002. Psychology: Cook. 2001. Sociology: Granovetter. 1985, and Political: Putnam. 1993

10 . جميع المدراء الذين تم مقابلتهم أكدوا بأنه ليس منباحث يغامر بإعداد دراسة يناقش فيها ما يجري بين المدقق والعميل والإتفاقيات التي قد تقع لتمشية القوائم المالية بشكل أو آخر. حيث أن المحاسبة بنيت على أساس الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع وعلاقاتهم الإجتماعية المستمدة من إنتماءاتها السوقية، وهذا الإنتماء هو الذي يخلق شعور بالطمأنينة وتطبيع معايير أخلاقية للأعمال تجاه الآخرين أكثر فاعلية من تطبيق القوانين والقواعد الإلزامية التي تتعرض من قبل السلطات.

#### Selected references

:a. Books  
Evans. L. (2005). Brothels, Tombstones and Morality: a literary .1 look at offbeat perspectives on accounting and finance. University of Edinburgh. presented at the Annual Meeting of the British Accounting Association. March-April 2005

Kitchen. J. (1954). Costing Terminology. Accounting Research. .2 in Baxter. W.. and Davidson. S. (Eds.).Studies in Accounting Theory. 399-413. Sweet & Maxwell. London. Irwin. Homewood .((reprinted

Wheelen. L. , & J. Hunger. (2005). Strategic Management and .3 Business Policy. Prentice- Hall

:b. Periodicals  
Ackerlof. G.A.. "The market for lemons: quality, uncertainty .1 and the market mechanism." Quarterly Journal of Economics 84 .((3), pp. 488-500. Bates V. state for Arizona. 433 US 350 (1977 Bullen. H.G.. and Crook. K. (2005)."Revising the concepts: a .2 new conceptual framework project (May). Financial Accounting Standards Board. Norwalk. CT. and International Accounting Standards Board. London

Erickson. M. Hanlon. M. and Maydew. E. (2005). "Is there a .3 link between executive compensation and accounting fraud?" Accounting Organization & Society. 30. 1. pp. 61-85 Frederick. W. C.. (2004)."Setting the record straight." Social .4 Issues in Management List (March 29

5. Gallhofer, S. & Haslam, J.. (1991). "The aura of accounting in the context of a crisis: Germany and the first World War. Accounting, Organization and Society. 16 (5/6), 487-520.
6. Ganim, J. M. (1996). Double entry in the Shipman's Tale: Chaucer and bookkeeping before Pacioli. Chaucer Review. 30(3), 294-305.
7. Jackson, M. W.. (1992). Goethe's economy of nature and the nature of his economy. Accounting, Organization and Society. 17 (5), 459-469.
8. Jamal, K., Maier, M. & Sunder, S. (2005). Enforced Standards versus evolution by general acceptance: A comparative study of e-commerce privacy disclosure and practice in US and the UK. Journal of Accounting Research. 43 (1), 73-96.
9. Joann S. Lublin. "CSO Bonuses Rose 46.4% at Big Firms in 2004." The Wall Street Journal. February 25, 2005. P. A1.
10. Kocham, T.A.. (2002). "Addressing the crisis in confidence in corporations: Root causes, victims, and strategies for reform. Academy of Management Executive. 16 (2): 139-141.
11. Maltby, J.. (1997). "Accounting and the soul of the middle class: Gustav Freytag's *soll* and *haben*". Accounting, Organization and Society 22 (1), 69-87.
12. Parker, R. H.. "Accounting in Chaucer's Canterbury tales. Accounting". Auditing and Accountability Journal 12(1), 92-112.
13. Petrick, J. A. and Scherer, R.F. (2003). "The Enron Scandal and the Neglect of Management Integrity." Mid-American Journal of Business 18(1), 37-50.
14. Plich (2003). "Is there Shortage of Qualified Directors?" Career-Journal.com

#### Manuscripts & other publication:

1. British Business. 9th. December 1998. 25th. November 2001. 25th. December 2003.
2. UNIDO (1999). Guidelines for Evaluation of Technology Transfer Agreements. New York: United Nations. DTTS. Series No. 22, 30, 43.
3. UNCTAD, for various years and series.
4. UNESCO, for various years and series.
5. ESCWA, for various years and series.

- 1) [www.google.com](http://www.google.com). United Nations Publication.com
- 2) [www.google.com](http://www.google.com). Escwa publication.com
- 3) [www.google.com](http://www.google.com). national account book.com
- 4) [www.yahoo.com](http://www.yahoo.com). measuring intangible assets and intellectual capital-an Emerging standard
- 5) [www.yahoo.com](http://www.yahoo.com). A brief history of intangible capital movement
- 6) [www.yahoofile://a.1knowlz.htm](http://www.yahoofile://a.1knowlz.htm)
- 7) [www.irrc.org/company/04072004- Option.html](http://www.irrc.org/company/04072004- Option.html)
- 8) Investor Responsibility Research Centre. [http://reports](http://http://reports) an increase in the percentage of audit and compensation committees with all independent members from mid- fifties in 1999 to about 80 in 2003.
- 9) Investor Responsibility Research Centre. [www.irrc.org/company/04072004- Option.html](http://http://www.irrc.org/company/04072004- Option.html)

# إنجازات البنوك التجارية الأردنية للفترة 2015-2010

إعداد  
د. عبد المعطي رضا بكر إرشيد

## الملخص :

يهدف الباحث من هذه الدراسة التي تغطي الفترة 2010-2015 إلى التعرف على إنجازات البنوك التجارية الأردنية. وقد وجد الكثير من الباحثين أن الربحية هو أفضل مقياس في هذا الشأن. ويقصد بذلك العوائد المتأتية من الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأسهم .  
الاسلوب الذي استخدم هو التحليل في مجموعة بيانات التسلسل الزمني وكذلك الانحدار المتعدد . ارتكز التحليل على مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي المخاطر التي يواجهها المصرف ، درجة التركز في السوق، وحصة الصرف في السوق ، وعلاقة هذه التغيرات بمتغيرات تابعه وهي العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، ونسبة العائد على الأسهم . وهذه العلاقات تم ترتيبها ضمن معادلات رياضية .  
استخلص الباحث من هذه الدراسة أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعه فيما يخص العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كانت موجبة . في حين أنها كانت سالبة مع المتغير التابع وهو نسبة العائد على السهم .

## Abstract:

The researcher aims at from the study to investigate the Jordanians commercial banks achievements .such achievements are represented by the profitability coming in from return on investments .return on equity and return on stock .It's important to determine the factors affecting on the profitability.

The methods employed are pooled time series data as well as regression analysis .Both methods relied on dependent variables :Risk Facing Banks. concentration at market and Market Size .These dependent variables will be measured with three dependent variables :ROA , ROE .and EPS .Both dependent and independent were organized in a mathematical equations .

The results find that there is a significant impact of the dependent variables on the independent variables represented by the measures of ROA and ROE .On the other hand both independent variables named above had a negative impact on the percentage of return on stock

## **مقدمة :**

ان البنوك بشكل عام اصبحت جزءاً مهماً في الاقتصاد العالمي وكذلك بالنسبة لكل دولة حيث لا يمكن الاستغناء عنها في عصرنا الحاضر وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في حشد المدخرات من وحدات الفائض ومن ثم إعادة توظيف هذه الأموال لدى وحدات العجز . المالكي، 1994

توسّع النشاط المصري في بمعدلات متطابقة حيث تراجع النمو المصري من متوسط سنوي 9.5% خلال الفترة 1991 - 1997 إلى نحو 7.2% للفترة 2004 - 2008 حيث استقر على 5.6% عام 2016. وقد تأثر هذا التطور المصري بالوضع الاقتصادي السائد في الأردن. من هنا كان برنامج الحكومة للتصحيح الاقتصادي بايعاز من صندوق النقد الدولي البنك المركزي 2000 - 2010

ومما يزيد من أهمية الخدمات المقدمة من قبل هذه البنوك وخصوصاً في مجال الاقراض هو ارتفاع وتيرة المنافسة بين البنوك وازدياد الوعي لدى طالب التمويل، وهذا بدوره يتطلب من هذه البنوك تطوير صيغ التمويل وأساليب تقديمها وتحسينها باستمرار لتلبى احتياجات المستفيدين من هذه الخدمات.

تعتبر الارباح بالنسبة للمصارف مؤشراً مالياً هاماً تستطيع من خلاله الاستثمار والتوسيع، لذلك تسعى هذه المصارف دوماً نحو تعظيم ارباحها، فهو مقياس لفعالية سياسات ادارة المصرف الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. الا ان ادارة المصرف تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربحية والسيولة والضمان. ذلك ان طبيعة اموال المصرف التي يتعامل بها تختلف عما عليه في المشاريع الأخرى . (عبد الحليم محسين، 1992

## **مشكلة البحث :**

تمثل مشكلة هذا البحث في كيفية تحديد العناصر المؤثرة على ارباح الجهاز المصرفي في الأردن وذلك بهدف المحافظة وتعزيز ما هو ايجابي منها وتلافي أو اتخاذ الحيطة والحذر بالنسبة للعوامل السلبية. ويعزى ذلك للتناقض الحاد في السوق المصرفي المحلي والدولي وللمخاطر الاقتصادية التي قد تتعرض لها المنطقة مستقبلاً. ويطلب ذلك دراسة المتغيرات المستقلة ذات الصلة بارباح وحدات الجهاز المصرفي وبيان اثرها على الاداء. وتلخص هذه المتغيرات بحصة المصرف في السوق ونسبة التركيز في السوق والخطر الذي يواجهه المصرف في السوق .

## **أهمية البحث**

تبعد أهمية هذا البحث من كونه يمثل مرآة لصانع القرار المصرفي الأردني بالتركيز على المحددات الإيجابية على الارباح والعمل على تقويتها ودراسة العناصر ذات التأثير السلبي على الارباح، اضافة إلى المساعدة في رفع ثروة المصارف الأردنية لتمكن من المنافسة مع البنوك الدولية في ظل العولمة المصرفية التي اصبحت واقعاً لا مفر منه.

## **هدف البحث :**

هدف الباحث إلى قياس الكفاءة بين مختلف مفاهيم الربحية، بمعنى اخر قياس الكفاءة بين كل من العوائد المتأتية من الأصول والإيرادات مقابل الاسهم (مقاساً بشكل نسب) اضافة إلى الإيرادات المتحصلة من حقوق الملكية من جهة وبين العوامل المؤثرة على ربحية المصرف بمفاهيم الربحية المتنوعة.

- وبالتحديد تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الأساسية التالية عند مستوى شبة 0.05
- H<sup>o</sup>1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الربحية والخطر الذي يواجهه المصرف.
  - H<sup>o</sup>2 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الربحية ومستوى التركيز السوقي المصري.
  - H<sup>o</sup>3 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الربحية وحصة المصرف في السوق المصري.
  - H<sup>o</sup>4 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الربحية وحجم المصرف.

### تجميع البيانات :

اعتمد الباحث في دراسته على البيانات الثانوية، تم الحصول على هذه البيانات من أربعة مصادر هي: البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي ومعهد الدراسات المصرفية، المعلومات الاقتصادية والمالية المنشورة من وزارة المالية، سوق عمان المالي، والتقارير السنوية المحلية التي تصدرها البنوك التجارية محل الدراسة.  
اداة التحليل:

ركز الباحث في قياس انجازات البنوك التجارية التي اشتملت عليها العينة على مؤشر الربحية، وقام بقياس هذا المؤشر بناء على مجموعة من المتغيرات التي تعتمد على أهداف القياس وعلى مستخدم هذه المعلومات. وجد الباحث ان اغلب الدراسات التي قام بها الباحثون في موضوع الربحية في القطاع المصري والاكثر استخداما في هذا المجال هي: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على السهم. ومن بين هذه المؤشرات الذي احتل الصدارة في البحوث العلمية هي EPS. والسبب ان هذا المؤشر تعكس عليه جميع مؤشرات العناصر التي تؤثر وتحدد الربحية، ومن هذا المنطلق فان نسبة مرتفعة من العائد على السهم يشير إلى كفاءة متقدمة في توظيف الموارد المتاحة للبنك. ورغم ان هذا المؤشر له أهمية فاعلة للبنك فإن المؤشرات الأخرى (مثل ROA و ROE) تلعب دورا فاعلا في تحقيق الربحية، حيث ان العائد على حقوق الملكية يمثل أهمية خاصة لاصحاب راس المال من خارج المؤسسة، بينما مؤشر العائد على الاصول ينظر اليه كمقياس هام لكفاءة الموارد المتاحة للمؤسسة.

في دراستنا قام الباحث بتوظيف المؤشرات المالية الثلاثة السالفة الذكر والتي سنوضحها على الشكل التالي:

$$ROE = b + b1RB + b2CB + b3MB + B4SB$$

$$ROA = b + b1RB + b2CB + b3MB + B4SB$$

$$PEPS = b + b1RB + b2CB + b3MB + B4SB$$

ROE = العائد على حقوق الملكية ويقاس بقسمة صافي العائد على حقوق الملكية .

ROA = العائد على الاصول ويقاس بقسمة صافي العائد قبل الضرائب على الموجودات.

PEPS = نسبة العائد على السهم ويقاس بطرح العائد على السهم في السنة الماضية من عائد السهم في السنة الحالية وقسمة الباقي على عائد السهم في السنة الماضية.

RB = المخاطر المصرفية التي تواجه المصرف وتقياس بقسمة قروض المصرف على جميع الودائع لديه.

CB = درجة تركز المصرف في السوق المصري وتقياس بقسمة ايداعات المصرف على مربع مجموع ايداعات البنوك التجارية الاردنية محل الدراسة.

MB = حصة المصرف في السوق وتقياس بقسمة ايداعات المصرف على مجموع ايداعات المصارف التجارية محل الدراسة.

SB = حجم المصرف ويقاس بمجموع ودائع المصرف.

## **حدود الدراسة :**

سوف يتم استخدام نموذج رياضي يعتمد على ثلاثة متغيرات مستقلة (الخطر الذي يواجه البنك، درجة تركز البنك السوقية، حجم البنك في السوق) وعلاقتها بثلاثة متغيرات تابعة (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على السهم) لكل بنك على حدة من العينة محل الدراسة.

تقوم هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير المتغيرات المستقلة على كل متغير تابع، وبالتالي فإنها سوف تستخدم البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة من قبل بنك العينة، وبالتالي سوف يتم عقد مقارنات ما بين المتغيرات المستقلة من حيث قوة التأثير على المتغير التابع.

سوف يتم استخدام نموذج رياضي يتحقق قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع بالنسبة للبنوك في الأردن التي تشكل مجتمع عينة الدراسة.

## **ما يميز الدراسة :**

ان كافة الدراسات السابقة لم تتناول القطاع المصرفي التجاري الاردني بمتغيرات تؤثر على ربحية المصارف الاردنية والتي اشتملت عليها دراسة الباحث، بل ركزت على مؤشرات ليست على صلة وثيقة بالربحية مثل نسبة السيولة، عمر البنك، والسيولة النقدية.

بعض الدراسات السابقة اعتمدت على مؤشر العائد على الأصول وبعضها اخذ في الاعتبار العائد على حقوق الملكية اضافة إلى العائد على الأصول ولم تتطرق لمؤشر نسبة العائد على السهم بخلاف الحال في دراسة الباحث التي شملت المؤشرات الثلاثة.

ركز الباحث في دراسته على أساليب قياس مختلفة للمتغيرات المستقلة عن أساليب القياس التي تبنوها الباحثون السابقون. ويعزى السبب إلى تلافي الظروف الطارئة غير العادية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة وكذلك لتقليل معامل الخطأ الحسابي.

## **الدراسات السابقة :**

دراسة العرابيد، 2012 (دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية الفلسطينية بهدف تحسين الاداء: دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى قياس اثر المحددات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 1985 - 1999). وقد شملت الدراسة ثلاثة بنوك هي: البنك العربي، بنك الاردن، والبنك الاردني الكويتي. تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد متخدما المتغيرات: حجم البنك، السيولة والرافعة المالية متغيرات مستقلة والربحية كمتغير تابع. استخلص الباحث إلى ان حجم البنك وموجودات البنك المكون من التسهيلات الائتمانية والنقدية والمحفظة المالية تؤثر ايجابا على الربحية، بينما مؤشر مخاطر سعر الفائدة يؤثر سلبا على الربحية.

دراسة الرشدان، 2002 (العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن: دراسة ميدانية) ركزت الدراسة على تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، ولتحقيق ذلك جمع الباحثان البيانات اللازمة عن البنك من سوق عمان المالي ومن مصادر كل بنك الذاتية وذلك عن الفترة (2010 - 2013)، وقاما بتحليلها احصائيا، باعتبار ان ربحية البنوك التجارية متغير تابع وكل من

حجم البنك، نسبة المديونية والسيولة النقدية، وعمر البنك ونسبة الفوائض كمتغيرات مستقلة. وتم بناء النموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد. توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ربحية البنك التجاري والمتغيرات حقوق الملكية ونسبة المديونية والفوائض النقدية والسيولة النقدية وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الربحية واجمالي الاصول وعمر البنك.

### دراسة مروح، 2004 (محددات الربحية للبنوك التجارية)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين المحددات المختلفة المؤثرة على الربحية وبين ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (1990 - 2002). استخدم الباحث للوصول لهدفه أسلوب (Structure- Conduct-Performance SCP) الذي يساعد في التعرف على اداء البنوك من خلال ربط معدلات ربحيتها بمتغيرات تعكس خصائص البنك. اختار الباحث عينة عددها 11 بنكاً، واعتمد في دراسته على فرضيتين: الأولى – الفرضية الاساسية التي تنص على ان تركز البنك في السوق يحفز ظاهرة التوطؤ (Collusion) فيما بين البنوك التجارية الاردنية ويقلل من درجة المنافسة بينها، الثانية – فرضية الكفاءة التي تؤكد على ان عامل الكفاءة هو الذي يحقق ارباح البنك بصرف النظر عن درجة تركز البنك في السوق.

خلصت الدراسة إلى ان درجة التركز ساهمت ايجابياً في رفع معدل الربحية في البنك في حين اظهرت المخاطر التي يتعرض لها البنك تدني مستوى ربحية البنك، اضافة إلى ان اداء البنوك التجارية الكبيرة ليست بالضرورة افضل من اداء البنوك المتوسطة والصغرى.

### دراسة jeharaandWhidbee، 1997 (Bank Share Holder Returns and Risk: An International Perspectives).

استعرض الباحثان في الدراسة التي اجريت على عينة من المصارف التجارية للدول (السويد، كندا، اليابان، سويسرا، ايطاليا وبلجيكا) العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف التجاري، وتم توظيف معادلة الانحدار الخطي. خلصت الدراسة إلى ان ربحية المصرف تتأثر ايجاباً بحجم المصرف ونسبة السيولة وبدرجة اقل نسبة الضمان.

### دراسة هنلي ، 2000 (ارقى البنوك اداء)

هدف الباحث في دراسته الى تحديد افضل النسب المفيدة للمصارف التجارية لتقييم ادائها المالي من الوجهة الربحية، وركز على ان نسبة العائد على الاصول والمتغيرات المؤثرة على هذه النسبة افضل النسب التي يمكن توظيفها بغرض المقارنة بين ربحية المصارف التجارية واضاف انه في حالة تساوي هذه النسب لدى المصارف محل المقارنة فان نسبة معدل العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المؤثرة فيها هي التي يفضل استخدامها وأشار إلى ان دراسة هذه النسب لفترة سنة واحدة لا تكفي للحكم على اداء المصرف بل يجب ان تكون الفترة الزمنية تصل على الاقل لخمس سنوات واستعرض التجربة الامريكية بهذا الخصوص.

دراسة الصباح ، 1999 (كفاءة اداء التدفقات النقدية في البنوك التجارية الاردنية) وضد الباحث على تحليل كفاءة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الاردنية خلال الفترة (1986 - 1999). شملت الدراسة اكبر ثلاثة بنوك اردنية (البنك العربي، بنك الاسكان وبنك الاردن) وتصل حصتهم في السوق الاردني ما يقارب 70%. استخدم الباحث أسلوب الانحدار الخطي، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين السيولة والربحية وعلاقة سلبية بين الربحية ونسبة التوظيف. اضافة إلى وجود سلبية بين نسب الربحية والمركز المالي للبنك، كما اشار الباحث إلى ان المصارف تتجه نحو التوظيفات طويلة الاجل أو المشاريع العالية الخطورة إذا كانت نسبة حقوق الملكية فيها مرتفعة.

دراسة Berger ، 1995 (Relationship Between Capital and Earnings in Banking) تناول الباحث في دراسته إلى اختبار العلاقة بين مجموعة متغيرات ذات علاقة بالربحية من جهة وبين العائد على الاصول لدى المصارف التجارية الامريكية. وقد توصل باستخدام نموذج رياضي إلى ان هذه العلاقة طردية. وهذا ناجم عن ان الارباح لا يتم توزيعها بالكامل على المساهمين، بل يتحجز جزء منها وبالتالي فان المصارف التي تتمتع بمركز مالي مرتفع تواجه مخاطر افلاس اقل وبالتالي عند المقارنة بين المصارف فان التي تتمتع برأس المال مرتفع يكون اداؤها افضل.

دراسة قدومي، 1970 (المركز المؤسسي للودائع على ربحية البنوك التجارية) استعرض الباحث اثر التباين في حجم البنك التجاري في السوق الاردني على الربحية للفترة (1990 - 1993). استخدم الأسلوب الاحصائي للانحدار الخطي المتعدد متخدلا سنة متغيرات مستقلة وتاثيرها على الربحية. وشملت دراسة اكبر ثلاثة مصارف اردنية وذلك لما تتمتع به هذه المصارف من ارتفاع في الاصول والانتشار الواسع في الاردن. اضافة إلى استقطابها نسبة عالية من ودائع المدخرين الاردنيين حيث تصل مجتمعة إلى 60% من حجم ودائع النظام المصرفي باكمله.

استخلص الباحث من دراسته عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الربحية وحجم المصرف في السوق الاردني وكذلك بين الربحية وبين مؤشر تكلفة مصادر الودائع، بل تاثيرها ايجابا بما تملك من محافظ مالية وقيام مدراء هذه المحافظ بالمضاربة.

### **التحليل الاحصائي : بيانات واسلوب بحث**

يركز الباحث في هذه الجزئية من البحث على الاسلوب الذي تبناه بمنطق المجتمع والعينه التي تم اتخاذها والبيانات التي جمعها الباحث اضافة الى صياغة النموذج الرياضي الذي ارتكز عليه في الوصول لهذا الهدف الدراسه . مجتمع الدراسه الذي اشتمل عليه البحث هو ان القطاع المصرفي في الاردن يتكون من البنوك التجارية (غير الاسلاميه ) العامله في الاردن وهي ثلاثة عشر بنكا يبلغ مجموع اصولها دينار اردني واجمالي الاموال بمقدار دينار اردني في عام 2016 . قام الباحث باختيار عينه من اكبر ستة بنوك تجارية في الاردن . (البنك العربي، بنك الاسكان ، بنك القاهرة عمان ، بنك الاستثمار الاردني، والمؤسسة العربية المصرفية ) . المعيار الذي تم اختيار هذه العينه ، من البنوك هو التداول النشط لاسهم هذه البنوك المشتمله في العينه في سوق عمان المالي ، لفترات دوريه قصيرة الزمن. كما ان هذه العينه تكون 75% من مجمل مجتمع الدراسه لاجمالي البنوك الاردنية. السمات الاساسيه للبنوك المشتمله في هذه العينه فيما يخص اجمالي الاصول ، اجمالي الاموال ، اجمالي القروض لعام 2016، موضحة في الجدول التالي :

جدول(1) يوضح اجمالي الاصول ،الايداعات ،والقروض لبنوك العينه لعام 2016 (الارقام بالمليون ) :

اجمالي	اجمالي الموجودات	اجمالي القروض	اجمالي الايداعات	
57596	21052	10182	88830	

### المصدر: البنك المركزي الاردني، نشره إحصائيه 2016

تفسر هذه النسبة ROA الايرادات التي يتم تحصيلها من رأس المال المستثمر . بتعبير اخر فإنها تعنى ممارسة الكفاءه الاداريه في توظيف الاصول بهدف خلق الارباح ( GIBSON 2012 ) . إضافة الى ان هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الاصول في خلق الايرادات ( MILLER 2013 ). في المقابل فإن النسبة ROE تقيس ربحية البنك وإلى أي مدى يمكن من تحقيق ارباح من خلال توظيف مؤشر حقوق الملكيه . ( GIBSON 2012 ) .

### عرض النتائج

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر كل من المؤشرات (الخطر التجاري الذي يواجه البنك (BR))، (درجة تركيز البنك السوقية (MC))، (حجم البطالة في السوق (MSI))، (حجم البنك (DB)) على مؤشرات الربحية (ROA, ROE, EPS) حيث وبعد جمع البيانات المالية حول متغيرات الدراسة خلال الفترة (2010-2015م)، تم الإستعانة بالمنهج الكمي للدراسة وتحليل البيانات، حيث تم إيجاد المتosteطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك لغرض التحليل الوصفي، كما تم إجراء اختبار (T. Test) لبيان العلاقات التأثيرية بين المتغيرات.

### عرض نتائج التحليل :

العائد على المساهمين (ROE) :

يبين الجدول رقم (1) الى المتosteطات الحسابية للمؤشرات (الخطر التجاري الذي يواجه البنك (BR))، (درجة تركيز البنك السوقية (MC))، (حجم البطالة في السوق (MSI))، (حجم البنك (DB)) بحسب العائد على المساهمين (ROE) خلال الفترة (2010-2015).

الجدول رقم (1)

المتوسطات الحسابية للمؤشرات (BR), (MC), (MSI), (DB) خلال الفترة (2010-2015) بحسب ROE.

السنة	C+	BR	MSI	MC
2010	-5.63	-0.14	119.17	-187.43
2011	19.17	-3.47	9.19	47.51
2012	38.51	-6.8	-29.06	-76.12
2013	24.41	-2.26	69.32	-281.78

31.28	-126.13	-0.87	17.2	2014
112.35	-307.5	0.31	9.87	2015
52.04	-155.2	-2.205	17.26	المتوسط العام

المصدر: البنك المركزي الاردني ، نشرات إحصائيه للفترة 2010-2016  
 يشير الجدول رقم (1) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير (C) بلغ خلال فترة الدراسة (17.26)، أما المتوسط الحسابي للمتغير (BR) فقد بلغ (-2.205)، كما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير (MC) (-155.2)، أما المتوسط الحسابي للمتغير (MSI) فقد بلغت (52.04)، وذلك بحسب قيم العائد على المساهمين (ROE). العائد على الموجودات (ROA) :

#### الجدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية للمؤشرات (C)، (MSI)، (MC)، (BR) ، ، (ROA) خالل الفترة (2010-2015) بحسب ROA.

السنة	C+	BR	MC	MSI
2010	-0.13	-0.08	-21.2	9.5
2011	2.32	-0.17	-7.53	16.11
2012	3.56	-0.29	16.2	-14.12
2013	2.48	-0.13	-13.05	0.34
2014	3.7	-0.07	31	-5.21
2015	2.14	-0.06	-5.12	2.03
المتوسط العام	2.345	-0.01	0.05	1.442

المصدر : البنك المركزي الاردني،نشرات إحصائيه للفترة 2010-2016  
 يشير الجدول رقم (2) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير (C) بلغ خلال فترة الدراسة (2.345)، أما المتوسط الحسابي للمتغير (BR) فقد بلغ (-0.01)، كما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير (MC) (0.05)، أما المتوسط الحسابي للمتغير (MSI) فقد بلغت (1.442)، وذلك بحسب قيم العائد على الموجودات (ROA).

العائد على السهم (EPS)

الجدول رقم (3)  
المتوسطات الحسابية للمؤشرات (BR ، MC ، MSI ، DB) بحسب EPS خلال الفترة  
. (2010-2015)

السنة	C+	BR	MC	MSI
2010	0.006	-0.005	-3.09	0.64
2011	0.9	-0.13	0.32	0.11
2012	0.18	-0.03	-1.45	0.71
2013	0.06	-0.11	0.43	-0.07
2014	0.03	-0.002	0.18	-0.08
2015	0.05	-0.002	0.03	0.032
المتوسط العام	0.204	-0.047	-0.597	0.224

المصدر : البنك المركزي الاردني ، نشرات إحصائيه للفترة 2010-2016 يشير الجدول رقم (3) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير (C) بلغ خلال فترة الدراسة (0.204)، أما المتوسط الحسابي للمتغير (BR) فقد بلغ (-0.047)، كما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير (MC) (-0.597)، أما المتوسط الحسابي للمتغير (MSI) فقد بلغت (0.224)، وذلك بحسب قيم العائد على السهم (EPS).

ارتباط المؤشرات للمؤشرات (C ، BR ، MC ، MSI ، +) بمؤشرات الربحية:  
هل هناك علاقة بين المؤشرات (C ، BR ، MC ، MSI ، +) ومؤشرات الربحية (ROA ، ROE ، EPS) ؟

وللإجابة عن تساؤل الدراسة تم اجراء اختبار (T-TEST) لبيان مدى وجود علاقة بين المؤشرات (C ، BR ، MC ، MSI ، +) ومؤشرات الربحية (ROA ، ROE ، EPS) وذلك على مستوى دلالة إحصائية (0.05) والجدول رقم (4) يشير الى النتائج .

الجدول رقم (4)

المؤشرات (C)، (MSI)، (MC)، (BR)، (ROA)، (ROE)، (EPS) وعلاقتها بمؤشرات الربحية (+).

T tabled	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	PROFIT	
2.571	2.3883333	.006	5	4.549	C	ROA
	.1333333	.013	5	3.740	BR	
	15.6833333	.010	5	4.048	MC	
	7.8850000	.030	5	2.998	MSI	
19.1316667	.010	5	4.033	C	ROE	
	2.3083333	.077	5	2.225	BR	
	171.0783333	.011	5	3.910	MC	
	61.7283333	.022	5	3.272	MSI	
.2043333	.208	5	1.446	C	EPS	
	.0465000	.108	5	1.956	BR	
	.9166667	.115	5	1.907	MC	
	.2736667	.085	5	2.144	MSI	

يشير الجدول رقم (4) الى ما يلي:

هناك علاقة ذات دلالة بين المؤشرات (C)، (MSI)، (MC)، (+BR) والعائد على الموجودات ROA حيث بلغت قيمة المختبر  $t$  قيمة اعلى من قيمتها الجدولية وعلى مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحدد (0.05) لكافة المؤشرات.

واعتماداً على قيمة المختبر  $t$  يتبين أن أعلى المؤشرات تأثير على العائد على الموجودات ROA (C)، (+MC)، (+BR)، ثم المؤشر (MSI). وأخير المؤشر (ROA).

وهذا يؤكّد العلاقة الإيجابيّة بين التغيرات المستقلة أعلاه وبين الربحية المتمثلة في نسبة العائد على الموجودات. وكان المتغير المستقل درجة الترکز في السوق يمثل الاعلى في التأثير على الربحية من باقي المتغيرات. وهذا يتمشى مع الفرضيّة الثانية وعلاقتها بنسبة العائد على الموجودات.

يشير الجدول رقم (4) الى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين BR والعائد على حقوق المساهمين ROE حيث بلغت قيمة المختبر  $t$  قيمة اقل من قيمتها الجدولية وعلى مستوى دلالة إحصائية أعلى من القيمة المحدد (0.05).

هناك علاقة ذات دلالة بين المؤشرات المؤشرات (C)، (MSI)، (MC)، (+BR) والعائد على حقوق المساهمين ROE حيث بلغت قيمة المختبر  $t$  قيمة اعلى من قيمتها الجدولية وعلى مستوى دلالة إحصائية أقل من القيمة المحدد (0.05) لتلك المؤشرات.

واعتماداً على قيمة المختبر  $t$  يتبين أن أعلى المؤشرات تأثير على العائد على حقوق المساهمين ROE كان  $(+C)$  تلاه المؤشر  $(MC)$  ، ثم المؤشر  $(MSI)$ .

ويشير التحليل الاحصائي على أن الربحية المتمثلة في المتغير المستقل درجة التركز في السوق كان له التأثير الأكبر على الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية مما يعزز إيجابية الفرضية الثانية وعلاقتها بنسبة العائد على حقوق الملكية .

يشير الجدول رقم (4) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمؤشرات  $(+C)$  ،  $(MC)$  ،  $(MSI)$  ،  $(BR)$  والعائد على السهم  $EPS$  حيث بلغت قيمة المختبر  $t$  قيمة أقل من قيمتها الجدولية وعلى مستوى دلالة إحصائية أعلى من القيمة المحددة  $(0.05)$  لكافة المؤشرات.

يؤكد التحليل على عدم وجود علاقة إيجابية بين كافة المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع نسبة العائد على السهم. وهذا يخالف فرضيات الدراسة لجميع المتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغير التابع وهو نسبة العائد على السهم .

بالاضافة إلى ما سبق فإن التحليل أفرز أن المتغير المستقل وهو الخطر الذي يواجهه المصرف يؤثر بإيجابيه على المتغيرين التابعين وهما نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية . وهذا يتمشى مع الفرضيه الاولى والثانية . في حين أن المتغير حصة المصرف في السوق المصري والمتغير حجم المصرف في السوق لهما تأثير إيجابي على المتغيرين نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية (الفرضيتان الاولى والثانية) ، وسلبي فيما يتعلق بالمتغير التابع وهو نسبة العائد على السهم (الفرضيه الثالثه) .

## **الآثار الاقتصادية لللاجئين على البيئة الحضرية في مدينة عمان**

د. اسماعيل ابوتيه / كلية العلوم التربوية والأداب، الانروا

د. نجلاء حماد / كلية العلوم التربوية والأداب، الانروا

تعاظمت تيارات اللاجئين في العقود الأخيرة، فما من دولة إلا وكانت منطقة: مصدر أو عبر أو مستقبلة للاجئين. ووفقاً للمفوضية العليا للاجئين بلغ عدد اللاجئين في العالم (65.3) مليون لاجئ، توجه 59% منهم لسكنى المناطق الحضرية. استدعاً الارتفاع المستمر في نسبة اللاجئين في المناطق الحضرية الحاجة لمدتهم وجعلهم محوراً في الخطط التنموية على كافة المستويات: العالمية والإقليمية والمحلية وبشكل خاص الحضرية. ويواجهه عملية دمج المهاجرين معينة متمثلة في تباين الدول في قدرتها على دمج اللاجئين لتبني حجم سكانها وقدرتها الاقتصادية وأمكناتها، وتبني مدى تجانس خصائص اللاجئين مع خصائص المجتمع المحلي وحجم تيارات اللاجئين وسرعة تدفقها.

يعد اللاجئون جزءاً من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع المستضيف سواء أكان منسجماً أو مغايراً للنسيج العام. وللاجئين دور ايجابي أو سلبي في تطوير ونمو المناطق الحضرية، فهي تعيد تشكيل كل من: أهمية الموقع والحجم والتركيب للمناطق الحضرية، وتؤثر في خصائص بيئتها الطبيعية والبشرية الاقتصادية والاجتماعية.

تتعدد دوافع اللجوء إلى المناطق الحضرية، فمن جانب تعاني مخيمات اللجوء من سلبيات عدّة: فهي تفتقر إلى الامن والحماية من التقلبات المناخية، كما تفتقر للخدمات التعليمية والصحية كماً ونوعاً، عدا عن ما يعيشه اللاجئون من مشكلات التزاحم وارتفاع الكثافة. في المقابل تتمتع المناطق الحضرية بمزايا جاذبة أهمها العاملين الاقتصادي والاجتماعي؛ فينظر اللاجئون إلى المدن على أنها مراكز اقتصادية توفر فيها فرص العمل وخاصة في القطاع غير الرسمي، ويتمكن اللاجئون فيها من رفع دخلهم وتحقيق مستوى معيشى أفضل، كما يمكن للاجئين الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الاتصالات لأسرهم.

لقد أثبتت الدراسات أن المهاجرين ينشطون سوق العمل ويخلقون مزيداً من الطلب على السلع والخدمات، وبذلك يتحول اللاجئون إلى أداة فاعلة في تمية المدينة وتحقيق النمو الاقتصادي فيها. كذلك يمثل اللاجئون صلة الوصل بين المنطقة الأصل والمدينة المستقبلة، إذ يعتبر اللاجئون تياراً لانتقال المهارات والموارد وبالتالي زيادة حجم التفاعل المكاني بينهما. إلى جانب ذلك فإن ما تقدمه وكالات إغاثة اللاجئين من مساعدات مادية وتوفير خدمات البنية التحتية تزيد الطلب على الأيدي العاملة وتحرك الأسواق خاصة تلك القرية من المخيمات. وبالتالي يتحول اللاجئون إلى فئة منتجة تساهُم في الاقتصاد والمجتمع وليس فقط فئة معالة.

وقد يمثل اللاجئون عبئاً على المجتمع الحضري واقتصاده. إذ يضيف تدفق اللاجئين مزيداً من التكاليف على كاهل الدول المضيفة تعيق النمو الاقتصادي وتشوه الأسواق، وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية ومشكلات سياسية، فمن حيث الآثار الاقتصادية الاجتماعية، فإنبقاء اللاجي عاطلاً عن العمل يزيد من نسبة الإعالة، وإذا ما تم توظيفه فإن فرص العمل ستقتصر أمام المجتمع المحلي. حتى أولئك الذين يعملون منهم يتعرضون إلى الاستغلال بالعمل لساعات طويلة وبأجور متدينة، ويدفع هذا الفشل في تحسين الأوضاع الاقتصادية

العديد من اللاجئين العودة إلى المخيمات أو إلى بلده. كما إن التخوف من المشكلات الاجتماعية والسياسية تدفع السلطات المحلية إلى فرض قيود أمنية. لا بل أن السلطات كثيراً ما تفضلبقاء اللاجئين في المخيمات مما سيساعدها على الضغط على المجتمع الدولي والمنظمات بتقديم مزيد من المساعدات للاجئين.

### هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى:

- مراجعة نظرية للأدبيات المتعلقة باللاجئين في المناطق الحضرية.
- تحديد الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين والعراقيين في مدينة عمان.

### منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب الاحصاء الوصفي لتحليل الآثار، وتحاول الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على تدفق اللاجئين إلى مدينة عمان؟ وهل يعد اللاجئون عنصراً اقتصادياً نشطاً في اقتصاد المدينة؟

اعتمدت الدراسة على التقارير والاحصائيات المنشورة للفترة (2003-2015) وعلى البيانات التي تم الحصول عليها من: دائرة الاحصاءات العامة، وزارة الصناعة والتجارة، دائرة الارضي والمساحة.

### الدراسات السابقة :

تنوعت الدراسات السابقة حول اللاجئين التي عالجت جوانب مختلفة حول آثار اللاجئين الإيجابية والسلبية على مستوى عالمي وبشكل خاص في المناطق الحضرية:

في تقرير (international organization for migration 2015) اوضح كيف تستطيع الدول الحد من المشكلات الناجمة عن المهاجرين واللاجئين من خلال برامج مثل Glasgow business gateway طرق منها :

- توفير المعلومات حول الفرص والإجراءات في السوق المحلي .
- عمل شبكة علاقات مع المهاجرين.
- تقديم الاستشارة والتدريب وتسهيل الاستثمار.

دراسة (Alix-Garcia and Saah 2009) لانعكاسات تدفق اللاجئين على الاقتصاد في تنزانيا، عانت الأسر الحضرية من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لكن استفاد المزارعون من ارتفاع الاسعار. كما أوضحت الدراسة أن تباين مصدر أفواج اللاجئين (الدولة الأصل) أدى لتباين الحمية الغذائية وبذلك تباين الطلب على انواع السلع الغذائية، فمن لم تتلاءم المساعدات الغذائية مع حميتهم قاموا ببيع حصصهم وبالتالي تراجعت أسعار السلع الغذائية.

أما في دراسة حول اللاجئين في كينيا (Pavanello et al. 2010)، أظهرت الدراسة تنوع مصادر الدخل لدى اللاجئين كما يلي:

- (1) 21% موظفين في القطاع غير الرسمي (2) 43% توظيف ذاتي (3) 36% حالات خارجية

وفي دراسة لللاجئين في أوغندا (Betts et al. 2014) والتي تتفق مع احدى نتائج دراسة Pavanello et al. 2010 ، بينت الدراستين أنه لدى اللاجئين القدرة على التطوير الذاتي واعادة انفسهم اذا ما وجدوا البيئة الداعمة.

ومن الدراسات التي تناولت آثار اللاجئين السوريين العراقيين في الأردن: تناولت خصائص اللاجئين العراقيين في عام 2007، واظهرت ان (Fafo et al. 2007) دراسة معظمهم سكنوا مدينة عمان، وأن 76% منهم قدموا من مدينة بغداد، ويعيش معظمهم بالاعتماد على المدخلات والحوالات، وكانت نسبة من يعتمد على الحالات 42%.

لتحليل اثر اللاجئين السوريين على سوق العمل، (Svein and Kattaa. 2015) وفي دراسة بينت تراجعاً في نسبة عمالة السوريين من 44.9% الى 31.5% أما من حيث نوع المهنة فيعمل غالبية الأردنيين في الخدمات والمبيعات واعمال ذات مهارات عالية ومنخفضة، بينما يعمل 80% من السوريين في المبيعات والحرف اليدوية و6% مهن متخصصة.

دراسة (Stave and Hillesund. 2015) قام الباحثين بمسح لعينة من الاسر في محافظات (عمان- المفرق- اربد)، وتمثلت تأثيرات اللاجئين على سوق العمل في:

1. تقلص عدد الفرص العمل في المهن التي تتطلب مهارات دنيا أمام العمالة الأردنية
2. ارتفاع البطالة بين الأردنيين بين عامي 2011-2014 بنسبة 14.5-22.1%
3. تواجه العمالة الأردنية صعوبة العمل خاصة للفئة العمرية (15-24)
4. تهديد خاص للعمالة الأردنية ضمن قطاعات البناء والمفرق والجملة.

اما دراسة (Harvard Field Study Group 2014) حول اللاجئين السوريين، فقد اعتمدوا في دخولهم بشكل رئيس على المساعدات التي توفرها المنظمات الدولية والعمل في قطاعات غير رسمية، خاصة بعد وقف منح تصاريح العمل. فمن مخيم الزعتري، تمكنت 27% من الأسر التي في مخيم الزعتري من توليد دخلها بالعمل في القطاع غير الرسمي في المدن القريبة كاربد.

وفي دراسة لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2015) حول تأثير العمالة السورية على السوق الأردني، بينت أنه تتميز العمالة السورية بتدني أجورها، وأنها استحوذت على 50 ألف وظيفة، يعمل معظمهم في قطاع البناء والمطاعم ومحلات التسوق. كما أظهرت الدراسة زيادة الطلب على السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

(Alwazani et al. 2014) اظهرت الدراسة أن كلفة استضافة اللاجئين 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الأزمة أثرت سلباً على النواحي التالية:

- تدهور الوضع المالي وارتفاع عجز الميزانية
- ارتفاع معدل الفقر والبطالة وتزايد عدد جيوب الفقر
- التضخم وارتفاع فاتورة استيراد النفط

بينما تمثلت الآثار الإيجابية لتدفق اللاجئين في: زيادة الإنفاق الخاص والعام والاستثمار وارتفاع الدخل القومي، وقدرت مساهمتهم بنسبة 32% من الدخل القومي، وبالتحديد ارتفع دخل قطاعي الاسكان وتجارة التجزئة.

دراسة صبع وأخرون (2014) ذكرت أن اللاجئين أثروا سلباً على توفر الخدمات الأساسية، إذ عانت 64% من الأسر الأردنية من نقص الماء، وتزايد الضغط على المنشآت الصحية والتعليمية. قدرت الدراسة نسبة التضخم في الأسعار بين عامي 2010-2013 (15.4%)، وكانت نسبة التضخم الأعلى في قطاعي الأغذية بنسبة 13% والملابس بنسبة 10%.

وفقاً لتقرير International monetary fund's report (2014) اثرت الأزمة في النواحي التالية على الميزانية: خسارة سوريا كطريق تصدير وزيادة الاستهلاك فارتفعت اسعار المواد وارتفعت نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي GDP بين 2013-2020 ، واظهرت أنه لا بد من خلق 403 الف وظيفة تفي بالعملة المحلية واللاجئين حسب الوضع الحالي سيتم توفير 275 الف وظيفة منها فقط، كما انخفضت الصادرات بنسبة 30% مع ارتفاع الواردات واستخدام الطرق الأطول في الاستيراد والتصدير.

أما دراسة Ministry of Planning and International Cooperation (2013) فقد حددت الآثار البيئية التالية:

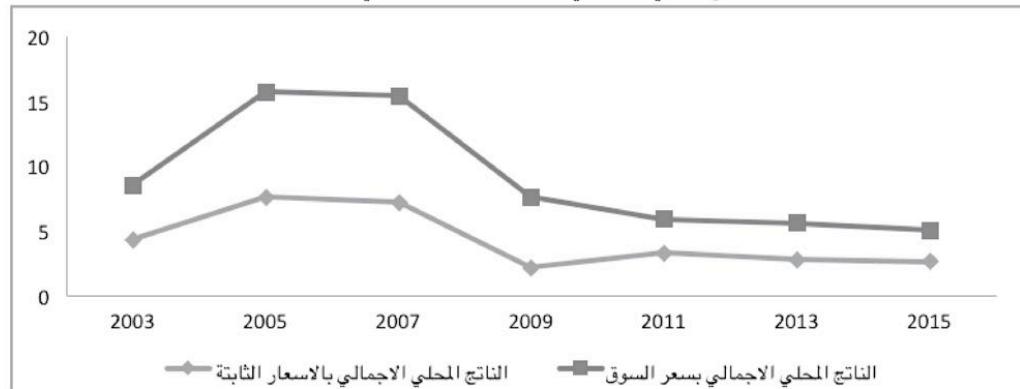
- زيادة الضغط على الميزانية العامة متمثل في خسائر القطاعات وتراجع نمو الناتج الإجمالي 2% وتم إغلاق الحدود واستبدال السورية بسلح أغلى ثمناً وارتفاع اسعار المواد الغذائية
- تراجع نوعية الخدمات العامة باستثناء مدينة عمان الكبرى عانت البلديات من نقص القدرات التقنية والمالية لمواجهة الأزمة.

تميز الدراسة بأنها ستلقي الضوء على الآثار الاقتصادية الإيجابية لتدفق اللاجئين في مدينة عمان، وما احدثته من تغير على البيئة الاقتصادية الحضرية، وهذا ما لم تطرأ له الدراسات السابقة.

**نتائج الدراسة:**  
في عام 2015 وحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن بلغ عدد السوريين في الأردن 1265514 منهم 380677 في مدينة عمان بنسبة 30% من مجموع اللاجئين و10% من سكان المدينة. أما العراقيون فقد بلغ عددهم في الأردن 130911 منهم 121747 بنسبة 93% في مدينة عمان.

شهد الناتج المحلي الإجمالي للأردن ارتفاعاً بعد 2003 بعد تدفق اللاجئين العراقيين، لكنه تراجع بعد الأزمة الاقتصادية ومع تدفق اللاجئين السوريين:

**معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للأردن (%) بين عامي 2003-2015**



- من حيث الاقبال على تملك العقارات في المملكة، جاءت الجنسية العراقية في بيوغات عام 2015 بالمرتبة الأولى بمجموع (2,076) عقاراً، والجنسية السعودية بالمرتبة الثانية بمجموع (918) عقاراً، فيما جاءت الجنسية الكويتية بالمرتبة الثالثة بمجموع (377) عقاراً، وجاءت الجنسية السورية بالمرتبة الرابعة بمجموع (223) عقاراً.

- أمّا من حيث القيمة فقد جاءت الجنسية العراقية أيضاً بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ (215,079,360) دينار بنسبة (51%) من القيمة القديرية لبيوغات غير الأردنيين، والجنسية السعودية بالمرتبة الثانية: (66,397,589) دينار بنسبة (16%), تلتها في المرتبة الثالثة الجنسية الكويتية: (22,884,290) دينار بنسبة (5.4%)، فيما جاءت رابعاً الجنسية السورية: (17,267,520) دينار بنسبة (4.1%)، فيما جاءت خامساً الجنسية اليمنية: (17,465,120) دينار بنسبة (4.08%).

**جدول رقم (1): بيوغات غير الأردنيين خلال الأعوام 2013 – 2014 – 2015**

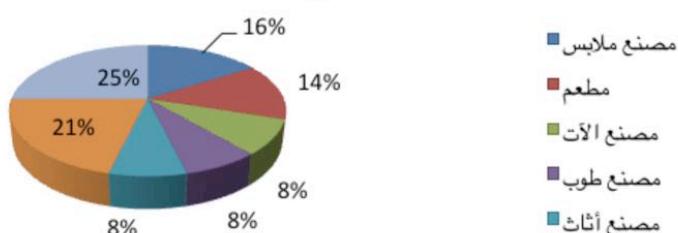
القيمة	عدد الشقق	عدد الأراضي	مجموع عدد الشقق والأراضي
2015	423,212,294	3,481	1,248
2014	492,030,034	3,604	1,566
2013	406,464,613	3,180	1,782

- في عمان بلغت قيمة المبيعات من الاراضي والشقق 373530682 لغير الاردنيين بنسبة 4.9% من قيمة المبيعات على مستوى المملكة.

- بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العراقية في مدينة عمان للفترة (2003-2015) 189 منشأة، وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية لسوريين ولذات الفترة 184 منشأة.

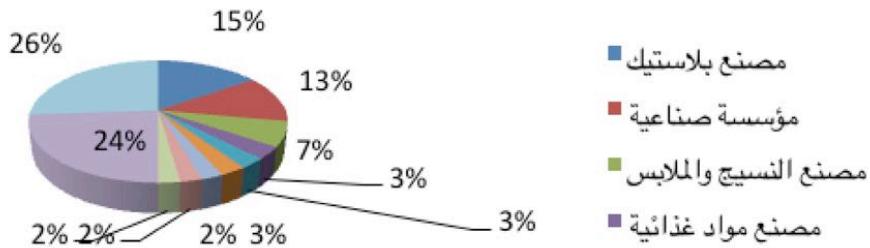
- وبين التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية السورية بين عامي (2003-2015) أن اكبر الاستثمارات كانت في مجال صناعة الملابس والمطاعم. استحوذ قطاع الصناعة على 62% من المنشآت الاقتصادية.

### **التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية السورية في مدينة عمان**



- وبين التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العراقية بين عامي (2003-2015) أن أكبر الاستثمارات كانت في مجال صناعة البلاستيك والصناعات الهندسية وصناعة النسيج والملابس. استحوذ قطاع الصناعة على 64% من المنشآت.

### التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية العراقية في مدينة عمان



- يلاحظ من النموذج السابق ان للاجئين العراقيين اثر ايجابي على اقتصاد المدينة وذلك لارتفاع مستوى التعليم والحوالات وتركز اللاجئين ضمن فئة الطبقة الوسطى والغنية.  
- ان الاثر الايجابي للاجئين السوريين محدود لتدني المستوى التعليمي ولأن معظمهم من الفئات الفقيرة والذين ترتفع بينهم نسبة الاعالة. كما بينت الدراسات الاعتماد على المساعدات بشكل كبير من قبل اللاجئين السوريين.  
تعتمد الآثار الاقتصادية للاجئين على خصائص اللاجئين من حيث: التركيب العمري والمستوى الاجتماعي والتعليمي.  
يتطلب تعظيم الاستفادة من اللاجئين وجود البيئة الحاضنة الملائمة لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل وتوظيف مهاراتهم ومواردهم

### المراجع:

- دائرة الاحصاءات العامة، 2016، التعداد العام للمساكن والسكان 2015.
- دائرة الارضي والمساحة، 2016، حركة تداولات سوق العقار في المملكة خلال شهر كانون الأول 2015.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، (2014)، تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني، from 2015.12.10Retrieved

- [http://www.phenixcenter.net/uploads/ar\\_phenixcenter.net\\_635178512240207967.pdf](http://www.phenixcenter.net/uploads/ar_phenixcenter.net_635178512240207967.pdf)
- Abih. A. Gamba. A & Selim. R. (2014). " Jordan: Selected Issues". International Monetary Fund. Retrieved 16.11.2015 from <http://www.imf.org/external/country/jordan.pdf>
  - Alix-Garcia. J & Saah. D. (2009). "The Effect of Refugee Inflows on Host Communities: Evidence from Tanzania". Retrieved 10.11.2015 from <http://irnegotiation0708.pbworks.com/f/SSRN-id836147.pdf>
  - Alwazani. K. et al. (2014)."The socio-economic implications of Syrian refugees in Jordan". Retrieved 1.11.2016 from <http://www.kas.de/wf/en/33.37808/>
  - Harvard Field Study Group. (2014). "Non-Paper on the International Response to the Syrian Refugee Crisis". Retrieved 16.11.2015 from <http://hpcrresearch.org/sites/default/files/publications/Harvard%20Field%20Study%20Jordan%20January%202014%20final.pdf>
  - Betts et al. (2014)."Refugees economics: Rethinking popular assumptions". Retrieved 10.11.2015 from <http://www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/other/refugee-economics%2014.pdf>
  - Harvard Field Study Group. (2014). "Non-Paper on the International Response to the Syrian Refugee Crisis". Retrieved 16.11.2015 from <http://hpcrresearch.org/sites/default/files/publications/Harvard%20Field%20Study%20Jordan%20January%202014%20final.pdf>
  - International Organization for Migration. (2015). "World migration report 2015". Retrieved 24.1.2016 from [http://publications.iom.int/system/files/wmr2015\\_en.pdf](http://publications.iom.int/system/files/wmr2015_en.pdf)
- Karasapan. O. (2015)."The impact of Libyan middle-class refugees in Tunisia". Retrieved 10.12.2015 from <http://www.brookings.edu/blogs/future-development/posts/2015/03/17-libyan-refugees-tunisia-karasapan>
- Kobia. K & Cranfield. L. (2009). "Literature Review: Urban Refugees". Retrieved 30.11.2015 from <http://www.unhcr.org/4b0a528c9.pdf>
- Ministry of planning and International Corporation and United Nations. (2013). "needs assessment review of the impact of Syrian crisis on Jordan". Retrieved 1.11.2016 from <http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Jordan%20Needs%20Assessment%20-%20November%202013.pdf>
- Norwegian Research Institute (Fafo) & Department of Statistics. (2007). "Iraqis in Jordan their number and characteristics". Retrieved 1.11.2016

- from <http://www.unhcr.org/47626a232.pdf>
- Pavanello. S. Elhawary. S & Pantuliano. S. (2010). "hidden and exposed: Urban refugees in Nairobi. Kenya". Retrieved 30.11.2015 from <http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/5858.pdf>
  - Sobh. B. et al. (2014). "Analysis of Impact of Influx of Syrian Refugees on Host Communities". UNDP and Ministry of Planning & International Cooperation. Retrieved 14.5.2016 from <http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/12/smId/420/ArticleCategory/3/Analysis-of-Impact-of-Influx-of-Syrian-Refugees-on-Host-Communities>
  - Stave. S. E. & Hillesund. S. (2015). "Impact of Syrian refugees on the Jordanian labor market". International labor organization and FAFO. Retrieved 29. 1. 2016 from [http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS\\_364162/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_364162/lang--en/index.htm).
  - UN Habitat. 2015. "Migration and Refugees in Urban Areas". Retrieved 30.11.2015 from [http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/04/Habitat-III-Issue-Paper-2\\_2\\_Migration-and-Refugees-in-Urban-Areas-2.0.pdf](http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/04/Habitat-III-Issue-Paper-2_2_Migration-and-Refugees-in-Urban-Areas-2.0.pdf)
  - UNHCR. 2015. "Registered Syrians in Jordan". Retrieved 10.12.2015 from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>

# **تنمية الموارد البشرية في القطاع العام / الإستراتيجية الأردنية**

**إعداد الدكتور زيد الشقيرات  
مدير عام معهد الإدارة العامة سابقاً**

**مقدمة:** حرص الأردن دوماً على العناية بالموارد البشري كعنصر فاعل ومحور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أولت القيادة الهاشمية الحكيمه هذا المورد جل عنايتها واهتمامها لإيمانها المطلق بأن المورد البشري مفتاحاً لكل نجاح وعنواناً لكل تقدم وازدهار.

من هنا فقد خطى الأردن خطوات متسارعة في تهيئة البيئة التعليمية والتدريبية المناسبة وتوفير كل مدخلاتها الالازمة لتنمية الموارد البشرية كأهم العوامل في تقدم الدول في المجالات كافة، فأنشأت المدارس والجامعات ومعاهد ومراكز التدريب الحكومية وساهم القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال لتعزيز قطاعات التعليم والتدريب والبحوث والتطوير ليشارك بفاعلية في إعداد موارد بشرية تمتلك العلم والمعرفة والقدرات والإتجاهات الإيجابية التي تمكّنها من أداء مهامها على أكمل وجه.

ففي الأردن بلغ عدد المدارس الحكومية (3694) مدرسة يلتحق بها (1265148) طالب وعدد المدارس الخاصة (1055) مدرسة يلتتحق بها (318459) طالب، كما بلغ عدد الجامعات الحكومية (10) جامعة يلتتحق بها (187000) طالب و (17) جامعة خاصة يلتتحق بها (62250) طالب.

**الاستراتيجية الأردنية والتنمية المستدامة:** لقد أدرك الأردن منذ فترة طويلة أهمية التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في العملية التنموية وان تحقيق الازدهار والرخاء في البلدان التي تقفتر للثروات الطبيعية يعتمد كلياً على القدرات البشرية وتنافسيتها والتي ما كانت لتتحقق الا بتوفير تعليم متخصص ذو مخرجات نوعية ملتقيه، ومن هذا المنطلق فقد وضع الأردن الاستثمار في التعليم على رأس سلم الأولويات الوطنية، وانعكس ذلك على الإنجازات التي حققتها مسيرة التعليم في الأردن والتي تفوقت فيها ولسنوات طويلة على دول الإقليم كاماً ونوعاً.

واستطاع المضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة لعاملين رئيسين؛ الأول يتمثل بالعقد الاجتماعي بين الشعب والقيادة حول ضرورة التنمية والإصلاح، والثاني باعتماد نهج التخطيط التنموي المرن بعيد المدى الذي تمثل بعدة استراتيجيات منها الأجندة الوطنية 2006 - 2015 وتم تطويرها لتحسين نوعية حياة الأردنيين من خلال خلق فرص مدرة للدخل، وتحسين مستويات المعيشة وضمان الرعاية الاجتماعية وحددت برنامجاً طموحاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تم تنظيمه حول محاور مختلفة.

والآخر رؤية الأردن 2025 التي أخذت بالاعتبار التطورات المحلية والإقليمية والدولية دون الانحراف عن الأهداف المرسومة والتي ترسم طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون،

وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات. إن أهم ما تسعى الرؤية لتحقيقه هو رفاه المواطن وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة إليه، وذلك وصولاً إلى مجتمع متوازن تناح فيه الفرص لكافة الشرائح ويتم فيه تجسير الهوة بين المحافظات، ووضع الرؤية المواطن الأردني في قلب العملية التنموية، إذ يقاس النجاح والفشل استناداً إلى مدى تحقيق التقدم على مستوى الأفراد، وبالتالي رفاه المجتمع.

وركزت الرؤية على الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة في مختلف المجالات ضمن برامج اصلاح القطاع العام في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل مع ضمان تحقيق أعلى درجات المساواة وتوخي العدالة في الحصول على هذه الخدمات.

وتركز التنمية المستدامة بشكل أساسي على تنمية الموارد البشرية بتزويدها بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية للمحافظة على الموارد غير المتتجدة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين وضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتتجدة بطريقة تؤدي إلى زيادة جدواها بالنسبة للأجيال المقبلة. حيث أكدت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية «2016 – 2025» إلى أن التعليم هو المفتاح لتحويل التحديات الديمografية التي تواجهالأردن إلى فرص للنمو والتنمية الامر الذي يتطلب احداث تغيرات كبيرة في نظم التعليم والتدريب. وابنيق عن الإستراتيجية اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية التي أنيط بها مهمة تشخيص الواقع الحالي للموارد البشرية ومعرفة أسباب الاختلالات وايجاد أفضل الحلول لمعالجتها من خلال تطوير منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة لتنمية الموارد البشرية لينبثق عنها مجموعة من الاصلاحات على شكل خطة تنفيذية تشكل خارطة طريق للسنوات العشر القادمة.

وقد استأنست اللجنة بالمبادرات الاستراتيجية الوطنية الفاعلة حالياً والتي تشمل رؤية الأردن 2025 والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، فوضعت مجموعة متكاملة من برامج الإصلاح وخطط العمل تهدف إلى تأسيس نظام متكامل لتنمية الموارد البشرية من شأنه أن يحقق الرؤية التي ستمكن الأردن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي ستتعكس على التطور في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضمن للأجيال الحالية والقادمة القدرة على تطوير القدرات والمهارات الضرورية لضمان رفاه اجتماعي من خلال العمل بتعاون وثيق لتحقيق الطموحات بالوصول إلى أردن مزدهر قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية والتحديات الداخلية والخارجية.

**تنمية الموارد البشرية والتدريب:** التنمية البشرية مرتبطة بشكل وثيق بالإصلاح الإداري الذي يبدأ من تطوير الموظف وتمكينه ويهدف كما بينت الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك إلى تعزيز سيادة القانون، وتطوير الإدارة، وتحديث الإجراءات، وإفساح المجال للقيادات الإدارية القادرة على الإنجاز وإحداث التغيير الضروري والملح، ليتقدم صف جديد من الكفاءات إلى مواقع الإدارة يتمتع بالرؤية المطلوبة والقدرة على خدمة المواطن بإخلاص.

وتطوير الموظف وتمكينه من الجوانب كافة خاصة في مجالات التدريب والتأهيل وتزويده بالمعرفة الإدارية والمهارات المطلوبة يساعد على أداء مهامه بكل همة واقتدار وتغيير إتجاهاته إيجابياً ليعزز لديه السلوك الإيجابي الذي يمنعه من توظيف الواسطة والمحسوبيّة كسلوكيات تفتّك بالمسيرة التنموية وممارسات تخرّب بما تم إنجازه وتقوض قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة الصالحة.

ولما كانت الموارد البشرية المتعلمة والحاصلة على التدريب المناسب تستطيع بسهولة مجاراة التطورات الحدية والتقنية المنظورة وبالتالي تزيد مقدرتها الانتاجية، فإن التدريب يعتبر أحد أهم الأركان الأساسية للتنمية البشرية والداعم للنمو المبني على تملك المعارف وتوطينها تمهيداً لإيجاد إطار معرفي واسع يشمل كافة ميادين العمل الذي يشكل بكافة مستوياته وأنواعه الداعم الأساسي لعوامل التطوير والتحديث للوصول إلى التنمية المستدامة القائمة على إعداد وتحديث برامج التأهيل والتدريب وإتاحتها للمتدربين بصورة مستمرة تمكّنهم من تملك مهارات معرفية ومهنية وتقنية متنوعة وبما يحقق المعايير وتكامل الأدوار بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسات المختلفة.

إضافة إلى أن المتغيرات المتلاحقة في بيئات المؤسسات الحكومية على كافة المستويات: محلياً، وإقليمياً، ودولياً تتطلب إعادة تأهيل وتدريب الموظفين على مهام وظائفهم الحالية أو المستحدثة نتيجة التطوير أو إلغاء وظائف حالية ويعزز ذلك مخرجات الأنشطة المتعلقة بالدراسات والإستشارات التي تتفذ من خلال خبراء ومتخصصين تكامل مع الأنشطة التدريبية وتساهم في تغيير واقع الحال المؤسسي وتؤدي لخلق واقع جديد يضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية.

**التدريب والمراكز الحكومية:** لقد حرص الأردن بشكل كبير على تهيئة البيئة والتدريبية المناسبة وتوفير كل مدخلاتها الالازمة لتنمية الموارد البشرية، فأنشأت معاهد ومراكز التدريب الحكومية لتساهم بفاعلية في إعداد الموارد البشرية ومن هذه المعاهد والمراكز:

**المعهد القضائي الأردني** ويهدف إلى إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية من خلال برنامج دبلوم المعهد القضائي وهو برنامج تاهيلي غير أكاديمي لحاملي البكالوريوس على الأقل في القانون ومدته ثلاث سنوات كما يهدف إلى رفع كفاءة القضاة وأعوان القضاء من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم.

**المعهد الدبلوماسي** ويهدف إلى تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تزويد المتدربين بالخبرات التي يحتاجها الدبلوماسي المعاصر وفقاً لأحدث المناهج المعتمدة في المعاهد والمراكز الخاصة بالعمل الدبلوماسي. **كلية المركز الجغرافي للعلوم الماسحية / المركز الجغرافي الملكي** وتحتاج المراكز الأقليمي درجة الماجستير في تخصص الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية بالإضافة للدورات التدريبية المتخصصة المتعلقة بالأرصاد الجوية الفضائية والاتصالات الفضائية وعلوم الفضاء والفلك.

**أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين** وتحتاج إلى تطوير نوعية التعليم وتعزيز التعليم المتميز من خلال توفير برامج التدريب وبرامج التنمية المهنية لتسجّب لاحتياجات التعليمية في الأردن والوطن العربي.

**مركز اعداد القادة / وزارة الشباب** ويهدف عقد برامج القيادات الشبابية بهدف إعداد القيادات الشبابية في مختلف المجالات كبرامج تأهيل مشرفي المراكز الشبابية في مجال الدراسات الكشفية وتدريب وتصنيف المدربين الرياضيين في كافة الألعاب الرياضية وتأهيلهم لتولي عملية التدريب في الاتحادات الرياضية والأندية الشبابية.

**مؤسسة التدريب المهني** وتقام برامج الاعداد المهني بكلفة مستوياتها المهنية او برامج رفع الكفاءة

لرفع كفاءة العمل المارس في سوق العمل وتقديم خدمات التدريب والاستشارات في مجال السلامة والصحة المهنية للحد من الحوادث في موقع وتدريب المدربين والمشرفين في النواحي المслكية والإدارية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعهد الوطني لتدريب المدربين في جامعة البلقاء ويهدف إلى إعداد برامج تدريبية خاصة في أي من المحاور المتعلقة في تدريب المدربين أو أية مواجهات أخرى متخصصة حسب حاجة الجهة المستفيدة

مركز الملك عبد الله الثاني للتميز ويهدف إلى نشر ثقافة التميز من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة متعلقة بمفاهيم الأداء المتميز والإبداع والجودة بما يتفق والنماذج العالمية للتميز .

مركز التدريب الإحصائي الأردني / دائرة الإحصاءات العامة ويهدف إلى تقديم برامج تدريبية تهدف إلى رفع مستوى العمل الإحصائي ورفع كفاءة العاملين في دائرة الإحصاءات العامة والجهات المستفيدة وتطوير الوسائل والأساليب المتعلقة بالعمل الإحصائي أو الإداري أو التكنولوجي.

معهد الملك عبد الله الثاني لأعداد الدعاة وتأهيلهم وتدريبهم / وزارة الاوقاف ويهدف إلى تدريب وتأهيل الأئمة والوعاظ للنهوض بمنهج فكري مستقيم يستند إلى مبادئ الاسلام السمح ونشر وسطية الاسلام.

مركز تدريب ديوان المحاسبة ويهدف إلى تنفيذ برامج تدريبية في مجالات التحليل المالي للعطاءات الحكومية ومعايير المحاسبة الدولية ومنهجيات التدقيق المعهد المالي / وزارة المالية ويهدف إلى تأهيل وتدريب موظفي الوزارة في مختلف المعارف والمهارات والقدرات بما يلبي احتياجاتهم التدريبية وتأهيل وتدريب موظفي الوحدات المالية في كافة الوزارات والدوائر الحكومية في كافة المجالات الاقتصادية والمالية والمحاسبية والرقابية.

مركز التدريب الجمركي الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط ويهدف إلى دعم جهود الجمارك الأردنية في تطوير العمل الجمركي، ويقدم التدريب النوعي للإدارات الجمركية في دول الإقليم بالإضافة إلى الجهات الحكومية أركان النافذة الواحدة وأركان سلسلة التزويد في التجارة من مؤسسات القطاع الخاص محلياً وإقليمياً .

معهد الادارة العامة الذي أنشئ في عام 1968 كمؤسسة عامة تتولى مهمة تنمية الموارد البشرية في القطاع العام من خلال تقديم التدريب والدراسات والاستشارات في المجالات الإدارية المختلفة، ويسعى بصورة رئيسية لتحقيق الأهداف التالية:

- تنفيذ البرامج التدريبية للمساهمة في رفع الكفاية الإدارية لموظفي القطاع
- إجراء الدراسات وتقديم الاستشارات التي ترفع من أداء القطاع العام.
- عقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة .
- اعداد الوثائق والنشرات بهدف نشر المعرفة والمهارات والاتجاهات الايجابية بما يضمن التبادل المعرفي والاستفادة من الممارسات الادارية المتميزة .
- التعاون مع مراكز التدريب والتأهيل في القطاع الخاص لتطبيق معايير التأهيل والتدريب المعتمدة في المعهد.

عقد إتفاقيات توأمة مع المنظمات والمعاهد المشابهة .

# **دور السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن**

الدكتورة هنادي الرفاعي

## **المقدمة**

تعتبر التنمية الاقتصادية من أولويات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعليه فقد تبانت الدول في السياسات التي بنتها لتحقيق هدفها في الوصول إلى أهدافها الاقتصادية.

ويعود تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائماً حولها، في حين يرى مؤيدوا المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية، نجد أن مؤيدي المدرسة الكنزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

## **السياسة المالية عند المدرسة الكنزية**

ظهر دور السياسة المالية بشكل واضح وعظيم بعد الأزمة العالمية عام ١٩٢٩، وتبني اراء جون كينز الذي أكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة بعد فشل اليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية، وأصبح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أقوى أدوات معالجة البطالة، والكساد، وتحقيق النمو، والاستقرار الاقتصادي.

وقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد رئيسي للتغيرات في المستوى التوازنى للدخل الوطنى كما اعتقد ان العجز في الطلب الكلي هو السبب في حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي الى زيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل. (محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٧٦).

## **السياسة المالية من منظور صندوق النقد الدولي**

يقوم صندوق النقد الدولي بمنح القروض للدول باعتباره مؤسسة نقدية فلتلزم الدولة الراغبة في القرض بالشروط والسياسات التي يدعو لها، ومن السياسات المالية التي يدعو لها الخصخصة، وإصلاح النظام الضريبي، وخفض عجز الميزانية، وزيادة النفقات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. (حمزة وفاتح، ٢٠١٤؛ خشيب، ٢٠١٤).

## **النمو الاقتصادي في الأردن**

شهدت السنوات الماضية اضطرابات سياسية اثرت بشكل كبير على البيئة الاقتصادية لدول المنطقة، حيث تباطأت معدلات النمو في دول المنطقة والعالم، ولم يكن الاقتصاد الأردني بمنأى عن ذلك كله، فقد تباطأ أداء الاقتصاد الأردني متاثراً بانعكاسات التحديات الناتجة عن الأوضاع السياسية، كما عمقت الآثار الإضافية الناجمة عن الظروف غير المواتية في المنطقة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته.

## تأثير الاقتصاد الدولي والإقليمي على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2009-2012

### • التحديات الدولية والإقليمية المتلاحقة

- الأزمة المالية العالمية.
- ارتفاع أسعار السلع الأساسية لا سيما النفط.
- أزمة الديون السيادية في أوروبا
- التداعيات السياسية والأمنية في المنطقة العربية.
- تزايد أعباء اللاجئين على المالية العامة.
  
- التحديات المحلية.
- العجز المزمن في الموازنة العامة.
- تزايد حجم الدين العام (الداخلي والخارجي).
- تراجع في المؤشرات المالية والاقتصادية

**أبرز المؤشرات الاقتصادية قبل الاجراءات المالية والاقتصادية وبعدها**

المؤشر	متوسط 2009-2001							
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009-2001
معدل النمو الحقيقي	2	2.4	3.1	2.8	2.7	2.6	2.3	6.5
معدل النمو الاسمي	3.2	4.7	6.6	8.6	7.3	9.1	10.9	12.9
معدل التضخم	-0.8	-0.9	2.9	4.8	4.5	4.4	5	4.1
معدل البطالة	15.3	13.1	11.9	12.6	12.2	12.9	12.5	13.8
نسبة نمو الصادرات الوطنية	-8.9	-7.1	7.4	1.2	-1.2	13.9	17.8	15.5
نسبة نمو المسودات	-6.2	-11.3	3.9	6.3	9.6	21.6	9.3	14.5
الحساب الجاري (بالمليون دينار)	-1910.2	-2418.2	-1851.7	-2487.7	-3344.9	-2098.8	-1336.3	-655.7
تدفقات الاستثمار المباشر في الأردن (بالمليون دينار)	814.5	1136.2	1546.7	1382.2	1099.3	1046.2	1172.1	1213.6
الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دولار)	7.3	7.8	7.3	6.2	3.5	10.5	12.12	5.8
مؤشرات القطاع الخارجي والاحتياطيات /sep 2016								

الإجراءات التي تم اتخاذها على صعيد السياسة المالية للتخفيف من حدة الأزمة المالية اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات على جانبي الإيرادات والنفقات والتي كان من أبرزها:

### جانب الإيرادات

- العمل على تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات والحد من التهرب الضريبي.
- إلغاء بعض الإعفاءات من ضريبة المبيعات على بعض السلع والخدمات والتي أثبتت عدم جدواها.
- فرض ضريبة خاصة على مجموعة جديدة من السلع الكمالية (ما بين ٥٪ - ٢٥٪).
- إصدار قانون ضريبة الدخل وتعديل قانون ضريبة المبيعات بهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين وعن قطاع الأعمال وحفز نمو النشاط الاقتصادي.

\* على جانب النفقات

## ١. ضبط النفقات الجارية

- وقف التعينات.
- اقتصار زيادة الرواتب.
- وقف شراء السيارات والأثاث.
- استهلاك المحروقات.
- دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المشابهة.

## ٢. ضبط وترشيد النفقات الرأسمالية

- تخفيض النفقات التشغيلية بنسبة٪٢٠.
- تخفيض تدريجي في حجم الدعم المقدم للوحدات الحكومية.
- تخفيض حجم النفقات الرأسمالية ذات الطبيعة الجارية.
- ترتيب الأولويات في النفقات الرأسمالية.
- التركيز على إقامة المشاريع الرأسمالية بالشراكة مع القطاع الخاص (ppp).

## ٣. جانب عجز الموازنة

- تخفيض عجز الموازنة بالأرقام المطلقة وكسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- في جانب المديونية العامة:
- تحديث إستراتيجية الدين العام بما يعمل على تنوع مصادر الاقتراض الداخلي والخارجي، وتتنوع آجال القروض.
- التوجه نحو إصدار صكوك إسلامية لتوسيع نطاق أدوات الدين العام وتلبية احتياجات جميع المستثمرين.
- التوجه نحو الاقتراض الخارجي الميسر والتقليل من تزايد اللجوء للدين الداخلي بهدف عدم مزاحمة القطاع الخاص.
- استبدال القروض ذات الفائدة العالية بقروض ميسرة كلما كان ذلك ممكناً.

## الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)

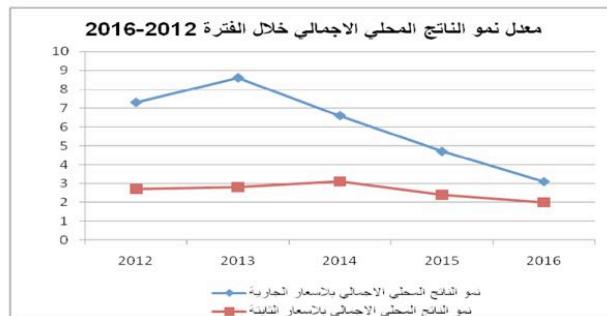
في ظل عدم كفاية الإجراءات المالية تبنت الحكومة برنامج وطني شامل للإصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥) وذلك لتمكين الاقتصاد الأردني من التعامل مع الظروف المستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية منها والدولية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحفيض المديونية وزيادة فرص العمل وتحفيض عجز الموازنة إلى المستويات الآمنة.

## \* أثر برنامج الإصلاح المالي على المؤشرات الاقتصادية

شهدت معظم المؤشرات الاقتصادية في ظل برنامج الإصلاح المالي تحسناً على النحو التالي:

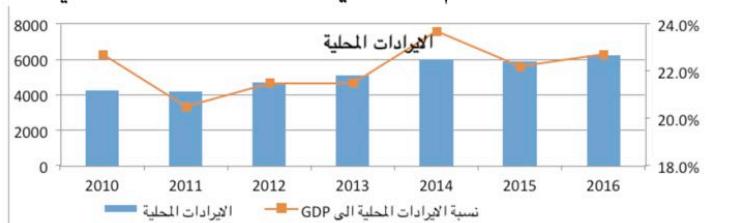
### معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً ليصل إلى ما نسبته ٣٪ خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع ما نسبته ٢٪ خلال عام ٢٠١٣، إلا أنه بالرغم من جملة الاجراءات التي تم اتخاذها لتحفيز النمو الاقتصادي انخفض ليصل إلى ٠.٤٪ عام ٢٠١٥ و ٠.٢٪ خلال العام ٢٠١٦.



### الإيرادات المحلية

بلغت الإيرادات المحلية حوالي (٦,٢) مليار دينار خلال العام ٢٠١٦، مقارنة مع ما قيمته (٥,٩) مليارات دينار نهاية العام ٢٠١٥، في حين ارتفعت الإيرادات المحلية خلال العام ٢٠١٤ لتصل إلى حوالي ٦,٠ مليارات دينار مقارنة مع ما قيمته ٥,٥ مليار دينار عام ٢٠١٣، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي ١٧,٨٪.



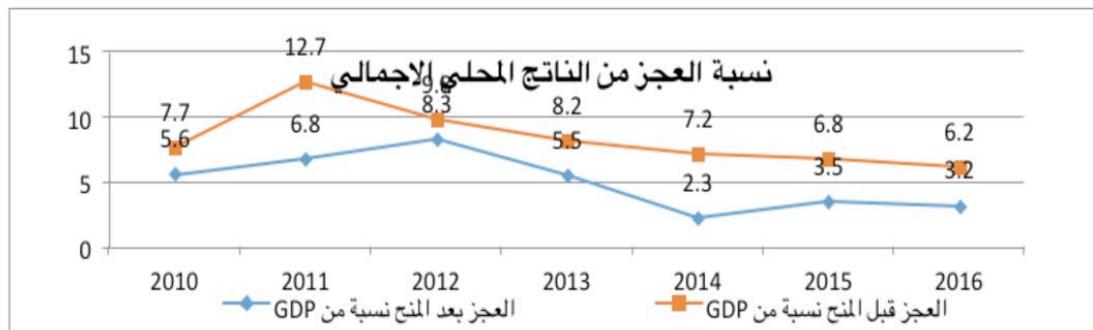
### النفقات العامة

بلغت النفقات العامة حوالي ٩,٧ مليار دينار عام ٢٠١٦ مقارنة مع ما قيمته ٧,٧ مليار دينار عام ٢٠١٥ في حين وصلت في عام ٢٠١٤ حوالي ٩,٧ مليار دينار مقابل ما قيمته ١,٧ مليار دينار في عام ٢٠١٣.



## عجز الموارنة

بلغ العجز في الموارنة العامة بعد المنح حتى نهاية العام ٢٠١٦ ما مقداره (٨٧٨,٨) مليون دينار مقابل عجز وصل إلى (٩٢٥,٨) نهاية العام ٢٠١٥.



## منهجية ونموذج الدراسة

لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي وادوات السياسة المالية (النفقات والابيرادات) وتحديد اتجاهها في الأجلين الطويل والقصير تم استخدام منهج التكامل المشترك، ونموذج متوجهات تصحيح الخطأ، باستخدام بيانات سنوية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) تمت معالجتها لاستخراج متغيرات الدراسة بعد ان تم تجميعها من التقارير السنوية لوزارة المالية والبنك المركزي.

## النتائج

ان السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق أدواتها الرئيسية والمتمثلة في الإيرادات العامة وخاصة الضرائب، وكذلك من خلال النفقات العامة.

وقد اظهرت نتائج التحليل القياسي التأثير المعنوي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير من خلال المضارع عن طريق التأثير في جانب الطلب.

أما فيما يخص أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فهي مستمدة من النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث اظهرت النتائج التأثير المعنوي على النمو الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام، التي تدعم الاستثمار المستدام .



## آفاق في البحث العلمي



# اختيار القيادات الأكاديمية في الأردن بين التصنيع والتلزيم

أ. شرف د. فايز خصاونه  
رئيس مجلس أمناء جامعة اليرموك

## الملخص

تتميز التشريعات الناظمة لحكومة الجامعات الأردنية بأنها تستند على ثقافة التناوب المحدود زمنياً في كل مستويات الإدارة الجامعية بدءاً برئاسة القسم وانتهاءً برئاسة الجامعة. ورغم أن النصوص التشريعية الناظمة للإدارة الجامعية منذ إنشائها لم توضح مقاصد وأهداف ثقافة التناوب، إلا أنه يمكننا استقراء تلك المقاصد من تفاصيل الآليات التي وضعت لتنفيذها. وتقدم هذه الورقة استقراءً لتلك المقاصد وتحليلها لواقع هذه الثقافة بعد أكثر من خمسين عاماً من الممارسة يبيّن أن ثقافة التناوب قد انحرفت عن مقاصدها وأهدافها بسبب استغلال بعض الثغرات فيها وافتقار آليات التنفيذ لضوابط مانعة تحصنتها من العبث بها. كما تبين الورقة أن لثقافة التناوب أهدافاً وغايات نبيلة تجعلها جديرة بالمحافظة عليها وتطويرها بإصلاح ما عطب منها لتصبح ثقافة فاعلة في تصنيع قيادات أكاديمية ماهرة، وإشاعة مبدأ تداول السلطة ليس فقط بين العاملين في الجامعات بل أيضاً بين طلبتها لتصبح الجامعة حاضنة للفكر الديمقراطي المستند على التشاركة والعدالة والمساءلة.

## مقدمة

يعتمد نجاح منظومة التعليم العالي في أي دولة على عوامل عديدة، ومنها حصافة إداريها ومهاراتهم القيادية وقدراتهم على استنهاض طاقات الكوادر العاملة في مؤسساتهم من أكاديميين وإداريين. وينسحب هذا الشرط على كل مراتب الواقع الإدارية بشقيها الأكاديمي والإداري، بدءاً برئيس القسم الأكاديمي ومدير دائرة الإدارية وانتهاءً برئيس الجامعة. وتركز هذه الورقة على الشق الأكاديمي من الإدارات الجامعية رغم أن الشق الإداري جدير بالتحليل الموازي ولكن في ورقة لاحقة.

تحصر الإدارات الأكاديمية في معظم جامعات العالم بأكاديميين في جميع مستوياتها ، ويستثنى من ذلك رئاسة الجامعة في العديد من الجامعات وخصوصاً الأمريكية حيث لا تشمل مهام الرؤساء فيها على مضمون أكاديمي، وهم يستقطبون بناءً على قدراتهم في جمع التبرعات والوقفيات والهبات أو يتبوأون الموقع بصفتهم الوظيفية في الدولة .

ومن الطبيعي أن تتباين الهياكل التنظيمية للجامعات، ولكنها رغم تباينها فإنها تشتراك في أن الخلية الأساسية في بنية أي جامعة هي القسم الأكاديمي، وفي أغلب الأحيان يكون القسم الواحد جزءاً من كلية واحدة، ولكن مع تداخل المعارف المتزايد (interdisciplinary trend)، فقد نجد بعض الأقسام تتدخل فيما

بينها ليس فقط ضمن الكلية الواحدة بل أيضاً عبر كلتين أو أكثر. وفي كل الأحوال وبدون أي استثناء فإن موقع الإدارة الأكاديمية للقسم أو الكلية لا يشغلها إلا أكاديميون. وطالما أن هذه القيادات محصورة حكماً بالأكاديميين، فما هي الأسس والمنهجيات التي يجب اتباعها لاختيار تلك القيادات/الإدارات وهل المنهجية المتضمنة بنظم الخدمة المدنية مناسبة لذلك؟ هذه أسئلة أجاب على بعضها المشرع عندما وضع في قانون الجامعات نصوصاً خاصة للحكومة الأكاديمية، بعضها قاطع في أحکامه والبعض الآخر غير محدد، وذلك لفتح باب الاجتهد فيه كما هو مفصل لاحقاً.

وقبل الخوض في مفهوم القيادة/الإدارة، علينا ابتداءً أن ندحض القول الشائع بأن المهارات القيادية تولد مع الشخص، وأن نؤكد أنها مهارات مكتسبة يمكننا صقلها وتطويرها وتقويتها بالتدريب الهدف والممارسة المنفتحة على مقتضيات النقد والتحليل واستنباط الدروس المستفادة. ولسنا في معرض التمييز بين القيادة والإدارة، إلا أنه من الضروري التذكير أن كلاهما مطلوبان في كل مستويات حوكمة الجامعات ولكن بحسب مقاواطته، وأنه كلما اقتربنا من رأس الهرم الأكاديمي (داخل الجامعة) كلما زادت أهمية مهارات القيادة نسبة إلى مهارات الإدارة. وهذه خصائص مشتركة بين سائر المؤسسات سواء كانت مدنية أو أكاديمية. ولكن الحكومة الأكاديمية تختلف عن الحكومة المدنية في جوهرها وسياقها وأدواتها. ويظهر هذا الاختلاف جلياً إذا قارنا نمط الإدارة الأكاديمية في الجامعات كما تمليه قواعد الحكومة الرشيدة إلى نمط الإدارة في مختلف الإدارات الحكومية. فالإدارات الحكومية مبنية على نمط هرمي تسلسلي واضح المعالم، تدرج فيه السلطة تمازلياً من رأس الهرم نحو القاعدة. وبالمقابل تت ami سلطة الموظف (صلاحياته ومسؤولياته وتفويضه باتخاذ القرار وموقعه في التسلسل الهرمي) باتجاه تصاعدي معاكس، بينما نجد أن الإدارات الجامعية هرمية في ظاهرها فقط (القسم ثم الكلية ثم الجامعة) ولكنها في جوهرها أقرب للأفقية التشاركية وليس باتجاه واحد. فالعميد، على سبيل المثال، يبقى عضواً في قسمه، ويستمر فيها عندما تنتهي ولايته في العمادة، وكذلك الرئيس. وتتجلى هذه النمطية في تسخير القسم الأكاديمي، حيث أن جميع أعضاء الهيئة التدريسية يشتراكون في اتخاذ القرارات بغض النظر عن رتبهم الأكاديمية، وينحصر أثر التباين في الرتب الأكاديمية في تحديد من يحق له أن ينجز في القضايا التنظيمية مثل الترقية والإجازات وما شابهها التي تخص من يناظره أو من هو أقل منه رتبة. وعليه فإن رئيس القسم لا يدير مرؤوسين، وهنا بيت القصيد، بل يدير زملاء منتظرين له في كل شيء ما عدا الرتبة الأكاديمية لبعضهم. والنسيج المجتمعي الذي يعبر عن العلاقات المتبادلة بين أعضاء المجتمع الصغير المتمثل بالقسم الأكاديمي هو نسيج متجانس من حيث الصالحيات والمسؤوليات التي يتمتع الجميع بها، ومتباين فقط في مكانة الفرد العلمية وتميزه في تخصصه. وعليه فإن مبادئ الحكومة الأكاديمية الرشيدة تصبح ضرورة ملحة في إدارة/قيادة القسم الأكاديمي، وتصبح الركيزة الأساسية للحكومة الداخلية لسائر الجسم الأكاديمي في الجامعة.

## **النصوص الناظمة لاختيار القيادات الأكاديمية في التشريعات النافذة:**

بنيت النصوص الواردة في قانون الجامعات رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاته كما في سائر قوانين الجامعة السابقة على قاعدة التناوب بين أعضاء هيئة التدريس لإشغال الواقع القيادي واقتصرت على تحديد صاحب الصلاحية في التنسيب والتعيين وتحديد فترة إشغال الموقع وإمكانية التجديد له، ووضعت حدوداً مرنة على الرتبة الأكاديمية التي ينبغي أن تتوفر لإشغال الموقع، وتركت الجوانب الأخرى حول آلية الاختيار للاجتهداد الشخصي لرئيس الجامعة ومعاونيه. وللوضيح ذلك، أستعرض فيما يلي، وبإيجاز شديد، فحوى تلك النصوص المتعلقة بالجامعات الرسمية:

يعين رئيس القسم من بين الأساتذة بتنصيب من عميد الكلية وقرار من رئيس الجامعة لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز في حالات خاصة يقدرها الرئيس غض النظر عن الرتبة الأكاديمية بتنصيب من العميد (الفقرة د من المادة ٢١). ومع أن إمكانية التجديد واردة بسقف مفتوح إلا أن أعضاء هيئة التدريس يصرون على تناوب الموقع سنوياً لأنهم يرون ذلك حقاً عرفياً لهم، كما يرون أنه توطة لواقع متقدمة مثل عميد وغيره.

يعين العميد لفترة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بتنصيب من رئيس الجامعة وقرار من مجلس الأمانة، على أن يكون من بين الأساتذة، إلا أنه أجاز أن يكون برتبة أستاذ مشارك إذا اقتضى المجلس بذلك (المادة ١٨). وسكت النص حول صيغة التنصيب مما أحالها لاجتهداد المجالس، فمنها من يكتفي بالتنصيب بشخص واحد ومنها من يطلب تنصيب ثلاثة ليختار المجلس أحدهم، وفي كل الأحوال للمجلس الحق في رفض تنصيب الرئيس والطلب إليه لتنصيب آخرين ممن تطبق عليهم الشروط (شرط الرتبة الأكاديمية).

يعين نائب العميد لسنة واحدة قابلة للتجديد بسقف زمني مفتوح بتنصيب من العميد وقرار من رئيس الجامعة إذا كان برتبة أستاذ، وبتنصيب من الرئيس وقرار من مجلس الأمانة إذا كان برتبة أقل من ذلك (المادة ١٨).

يعين نائب الرئيس بتنصيب من الرئيس وقرار من مجلس الأمانة لفترة ٣ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (المادة ١٤)، شريطة أن يكون أردنياً ويحمل رتبة الأستاذية. وكما في تعين العميد، سكت النص عن صيغة التنصيب.

يعين رئيس الجامعة بتنصيب من مجلس التعليم العالي والبحث العلمي وإبارادة ملكية سامية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، شريطة أن يكون أردنياً ويحمل رتبة الأستاذية (المادة ١٢).

يتضح مما تقدم أن ثقافة التناوب (المحدد زمنياً) على موقع الإدارة الأكاديمية متضمنة في التعينات لسائر المستويات من رئيس القسم إلى رئيس الجامعة. وقد تغلغلت هذه الثقافة في فكر الجسم الأكاديمي إلى أن أصبحت ثقافة راسخة يصعب تغييرها أو تعديلها.

أما وأنها استحوذت على أباب الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس، وأن تجربتنا لها قد زادت على خمسين عاماً، فإنه حري بنا أن نخضعها إلى التحليل والتقييم والمعايرة مع قواعد وأسس أخرى مطبقة في مختلف الجامعات في العالم لاختيار القيادات الأكademie.

تباعين المنهجيات المطبقة لاختيار القيادات الأكademie في مختلف الجامعات في العالم، المرموقة منها وغير المرموقة. فمنها ما يعتمد على قاعدة التناوب بالانتخاب، حيث ينتخب أعضاء هيئة التدريس رئيس القسم من بين أعضاءه أستاذ لفترة محددة، وينتخب أعضاء الكلية (برتبة أستاذ أيضاً) عميدهم، وينتخب الجميع رئيس الجامعة. وهذه منهجية يتناقص العمل بها عالمياً لكثرة المشاكل التي تترقب عليها، وعلى رأسها طرق كسب الأصوات والجنوح نحو تغليب سياسة تبادل المصالح بدلاً من الاعتماد على الجدارة وما يترب على ذلك من شللية مستفحلة. ومن المنهجيات الشائعة جداً وخصوصاً في الجامعات المرموقة منهجية الاختيار التناصفي والتعيين لفترات محددة إن كانت بعقد ومفتوحة غير محددة بوقت زمني في أغلب الأحيان، إلا أنها كلها خاضعة للتقييم والمساءلة، كما هو مفصل لاحقاً.

### ثقافة التناوب، ما لها وما عليها :

رغم شح الأدبيات عن ثقافة التناوب المحدد زمنياً المعول بها في جامعاتنا، إلا أنه يمكننا استقراء بعض المسوغات التي أسست لهذه الثقافة بطريقة التحليل الراجع. فثقافة التناوب توفر فرصاً متجانسة لإشغال مواقع القيادات الأكademie لسائر أعضاء الهيئة التدريسية برتبة أستاذ. كما أن التدرج في هذه المواقع من رئيس قسم إلى عميد إلى نائب رئيس إلى رئيس يوفر فرصاً للتدريب على المهارات القيادية والإدارية بصفتها مهارات مكتسبة بسلسل يوازي مضمونها ونوعيتها بين رئيس القسم ورئيس الجامعة. وعليه يفترض أنها سوف تقرز مخزونها زاخراً من قيادات الصف الثاني والثالث يعزز صلابة الهيكل التنظيمي ويكتفى مستقبلاً. كما أن ثقافة التناوب تسجم مع التوجه المجتمعي نحو الحوكمة المستندة على دور المؤسسات، ويساهم في إشاعة وتقدير فكرة تداول السلطة في الوسط الجامعي لتكون ممارسة يقتدى بها في مختلف جوانب الحياة المدنية في المجتمع بشكل عام. وبما أن مبدأ تداول السلطة من أهم مبادئ الفكر الديمقراطي التشاركي التعديي، فمن الضروري أن تصبح الجامعة الحاضنة الطبيعية للتمكين الديمقراطي ليس فقط للعاملين بها بل أيضاً لطلبتها.

وعلى المستوى الفردي، فإن ثقافة التناوب فتحت لبعض أعضاء هيئة التدريس باباً لتحقيق طموحاتهم القيادية، وهي طموحات مشروعة لما يرافقها من عوائد معنوية (مثل السلطة والشهرة وإشباع الشغف الذاتي والانفتاح على فرص أوسع) ومادية (مثل الزيادة في الراتب والمنافع للموقع العليا مثل السيارة والسائق ودرجة التأمين الصحي وغيرها).

يبدو من كل ما تقدم أن لثقافة التناوب ميزات إيجابية متعددة، وأنه ليس لها ما يشينها أو ما يدعو للعبث بها. ولكن هل هي حقاً كذلك؟ سؤال يستوجب وقفه مصارحة موضوعية جريئة. ولنا ابتداءً أن نسأل هل توافقت

مارساتنا على الواقع مع الأهداف والمبادئ النظرية التي نظن أن ثقافة التناوب بنيت عليها؟ أم هل شكلت ممارساتنا انحرافاً عن مقاصدها وعن القيم والأهداف المرجوة منها؟

وفي غياب الدراسات الاستقصائية للإجابة على هذا التساؤل نجدنا مضطرين إلى تحليل نتائج ممارسة هذه الثقافة من واقع الحال. فعلى مستوى القسم الأكاديمي، فإن هذه الثقافة حرمت القسم من الاستقرار الإداري المصاحب حكماً لتناول الرئاسة سنوياً (كما هو الحال في معظم الجامعات وبما لا يزيد عن سنتين في حالات نادرة). كما أصبح «الدور» للتناوب يتحدد على الأقدمية، وغيبت معايير الجدارة في التعيين أو معايير الأداء في التمديد لأكثر من سنة. أما من ناحية الأداء، فقد غلت الاجتهادات الشخصية لرؤساء الأقسام على الرؤية التشاركية في إدارة الأقسام، وأصبحت إدارتها متقلبة بين سنة وأخرى، وأدى ذلك إلى تعطيل المبادرات الريادية والإبداعية في غالب الحالات، فانحصرت إدارة القسم إلى تصريف الأمور بأيسار الطرق (جرعة كبيرة من الإدارة وشبه منعدمة من القيادة) وبأقل درجة من التصادم مع اجتهد الآخرين في القسم الواحد، أو ما يمكن أن يطلق عليه الطريقة الاسترضائية. وانسحب هذا الأمر على قرارات القسم في توزيع العباء التدريسي من حيث المساقات المطروحة وتحديد أيامها (أحد-ثلاثاء-خميس أو إثنين-أربعاء) وتحديد أوقاتها (صباحية مبكرة أو صباحية متوسطة أو متأخرة) وتحديد شعبها والحد الأعلى لعدد الطلبة في كل شعبة. ومن المؤسف أن الصيغة الإستررضائية المتبادلية حظيت بتوافق ضمني بين الجميع، لأن رئيس القسم لا يستطيع أن يشذ عن هذا النمط الاسترضائي خلال رئاسته لأنه يتوقع المعاملة بالمثل من قبل الرئيس القادم في السنة القادمة. ورغم أنه لا يجوز لي أن أعمم، ولكن كلنا ندرك أن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس يداومون إما أحد-ثلاثاء-خميس أو إثنين-أربعاء. أي أن إدارات القسم المتعاقبة باتت تتroxى استرضاء الزملاء ولو على حساب مصلحة الطلبة أو مصلحة القسم أو الكلية أو الجامعة. وقد تطورت سياسة الاسترضاء هذه إلى نوع من التضامن بين أعضاء القسم في بعض المسائل الجوهرية مثل مسألة التعيينات والابتعاث، حيث شاعت سياسة إنكار الحاجة إليها في كثير من الجامعات، وذلك لأن الإصرار على إنكار الحاجة يقود إلى زيادة العمل الإضافي مدفوع الأجر.

ولا يقتصر الأمر على رئاسة القسم بل يتعذر إلى الواقع القيادية الأخرى. فعلى مستوى العميد، فإن ثقافة التناوب المحدودة زمنياً تغيري ضعاف النفوس من العمداء لأن يجافوا الموضوعية في مناقشة ما يعرض عليهم في مجلس الكلية أو في مجلس العمداء، تماهياً مع وجهة نظر الرئيس أو تكهنوا بها على أمل التجديد للعميد لفترة ثانية.

أما في موضوع التعامل بين عميد الكلية ورؤساء أقسامها، فإنه تعامل مشوب بنزعة رائجة لموافقة آراء ورؤى العميد، على رئيس القسم يجد حظوة عنده فيختاره موقع مساعد أو نائب عميد، وذلك لاكتساب درجة على أقرانه في السابق على موقع عميد في التعيينات اللاحقة.

نستخلص مما تقدم أن سلسلة الممارسات الخاطئة في القسم خلقت بيئة خصبة لإشاعة الشالية وتغليب

المصالح الشخصية على العامة عندما تركت دون وازع، وبذلك أصبح تقبيب الحزم في إدارة القسم وتسويغ الإدارة الاسترضائية فيه الدرس السيء الأول في تدريب أعضاء الهيئة التدريسية على مهارات القيادة، ورغم سوءه فهو الدرس الذي سيؤثر على سلوكيات الأكاديميين فيسائر مراحل حياتهم الأكاديمية اللاحقة مهما طالت أو قصرت.

وما قيل عن القسم والكلية ينسحب على باقي الواقع في الهيكل التنظيمي الأكاديمي. وما يهمنا في هذا السياق ليس فقط الإسفاف في التهافت على الواقع الإدارية بل أثر هذا التهافت على الجسم الأكاديمي من حيث فعاليته وإنجازاته وحالته النفسية. صحيح أن الطموح لتبوا تلك الواقع طموح مشروع، ولكن هل يجوز أن يصبح هذا الأمر هاجس كل عضو من أعضاء هيئة التدريس أو هاجس الغالبية العظمى منهم؟ الجواب طبعا لا، ولكن الواقع هو غير ذلك. لقد ترسخت لدى

إذا نظرنا في كلية افتراضية في جامعة تطبق منهاجية التناوب الحالية وافتراضنا أنها تتكون من أربعة أقسام وتشتمل على مائة عضو هيئة تدريس منهم ٢٠ برتبة أستاذ (وهي نسبة قريبة من النسبة الحالية في الجامعات الرسمية)، سنجد ما يلي بعد مرور ٣٠ عاما:

لتفترض أن معدل خدمة العميد ٣ سنوات بما أن فترة العميد سنتان وأحياناً أربع سنوات. أي أنه يتتعاقب ١٠ على عمادة الكلية خلال ٣٠ سنة، وفي تلك الأثناء قد يصبح عدد حملة الأستاذية ٥٠ أو أكثر. وهذا يعني أنه في أحسن الأحوال لا تتعدي فرص التعيين بالعمادة أكثر من ٢٠٪ من مجموع من يشغلون رتبة الأستاذية. أما موقع نائب الرئيس، فالتنافس يشمل كل الكليات، مما يجعل فرص التعيين في هذا الموضع لا تتجاوز ١-٢٪ من حملة الأستاذية خلال نفس الفترة، وفرص التعيين في موقع الرئيس تقل عن ١٪.

الكثيرين منا نحن الأكاديميين أن الواقع الإدارية تشريف وليس تكليفا، وأننا نقيس نجاحنا وفشلنا في سيرتنا الأكاديمية ليس بتميزنا في اختصاصاتنا بل بالمناصب التي تقلدناها، وهذا يعني ضمناً أننا نعتبر أنفسنا قد فشلنا إن لم تقلدنا، والشعور بالفشل يقود إلى الإحباط والاحتقان، والإحباط والإبداع نقىضان لا يلتقيان. فمن المئات من أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون رتبة الأستاذية (على مستوى الجامعة الواحدة، والآلاف على مستوى كل الجامعات الأردنية) نظر يسير جداً تبوأوا الواقع المتقدم مثل رئيس جامعة أو نائب رئيس، وعدد أكبر تبوأوا موقع العميد، بينما الغالبية العظمى منهم لم "يتشرفوا" بالوصول إلى أي منها، وباتوا على الأغلب حانقين ومحبطين. فهل لهذا الإحباط علاقة بتدني معدل البحث والنشر بينهم؟ وهل له علاقة بغياب علمائنا وأساتذتنا عن الساحة العلمية العالمية، وهو غياب مخجل إذا قارنا أنفسنا بمجتمعات أكاديمية مماثلة؟ أسئلة برم الإجابة بدراسات تحليلية واستقصائية.

وإذا أمعنا النظر في كل هذه الاختلالات في تطبيق ثقافة التناوب المحدد زمنياً وما ترتب عليها من سلبيات، نجد أنها بمجملها تعزى لمارسات خاطئة ليست جزءاً من الثقافة نفسها بل هي حصيلة استغلال ثغرات

هيكلية في تطبيق هذه الثقافة على أرض الواقع وغياب إجراءات مرادفة تحصن ثقافة التناوب وتعززها عند التطبيق. ومن التغيرات التي يصعب قياسها هو جنوح عدد من القيادات العليا (رؤساء الجامعات) إلى إحاطة أنفسهم بقيادات وسيطة ضعيفة (عمداء) همهم ممالة الرئيس بغية التجديد لهم لفترة ثانية أو لترشيحهم لموقع نائب الرئيس. وربما يكون تقسي الشلالية والمحسوبيّة من أهم ظواهر مثل هذه المنهجية. أما السلبيّة الكبرى في تطبيقنا لثقافة التناوب فهي أن الشخص الذي خدم رئيساً لقسم وعميداً لكلية ونائباً لرئيس الجامعة لم يكتسب من خدمته المتدريجة سوى القليل من الخبرة الإدارية المتقلبة التي واكبت الظروف وتعايشت مع مزاوجة الإدارات التي خدم معها ومع كفالياتها الإدارية. أضف إلى ذلك أن خبرته الإدارية التي اكتسبها لم تقيّم ولم توثق في ملفه الشخصي، وأصبح المعيار الوحيد المتوفّر عنها هو عدد السنين أو الدورات التي خدمها في كل موقع، وينطبق على بعضها القول أنها خبرة سنة واحدة مكررة كلّ سنة. أما المهارات القياديّة التي اكتسبها فلا يوجد أي مؤشر يدل على نوعية ما اكتسبه منها. وبالتالي، فإن ثقافة التناوب كما طبقناها في الأردن خلال العقود الماضية لم تساهم في صنع القيادات الأكاديمية بالتدريب والتمكّن، وجل ما أنجزته هو تزويد صانع القرار بمجموعة من أسماء قيادات الصف الثاني والثالث لها سجل إداري يقتاس بعدد السنين والواقع ولا يسعف في اختيار قيادات الصف الأول. وهكذا وصلنا إلى طريق تائه، فمهما حاولنا تحسين آلية اختيار القيادات العليا وجعلها حيادية وموضوعية فإنها بالنهاية ستعتمد على معايير ومؤشرات أخرى غير التي تقيس المهارات القياديّة. كان بإمكاننا أن نصنع قيادات مدربة ونصلق مهاراتها، وخصوصاً للمواقع العليا، ولكن فوتنا تلك الفرصة الثمينة، وأصبح اختيارنا لها تلزيماً وليس تصنيعاً (والتصنيع بنفس المعنى المراد في قوله تعالى عن ننساء موسى عليه السلام "ولتصنعوا على عيني" - طه ٢٩).

### **التجارب الأردنية الحديثة في اختيار رئيس الجامعة :**

لقد حظي اختيار رئيس الجامعة في السنوات الأخيرة باهتمام شديد ليس في الوسط الأكاديمي فحسب بل وفي مختلف حلقات صنع القرار كما في الوسط الإعلامي وغالبية المهتمين بالشأن العام. وتميزت الإجراءات المتبعة حديثاً بأنها كانت متباعدة رغم تقاربها الزمني، مما يؤشر إلى غياب رؤية جماعية توافق عليها كل الأطراف حول اختيار رئيس الجامعة. ومع ذلك، فإن تجربتنا خلال آخر بضع سنوات توفر لنا مجالاً لاستباط عدد من العبر والدروس المستفادة منها، وخصوصاً أنها شملت مسألة التجديد لرؤساء عاملين ومسألة تعيين رؤساء جدد.

لم تكن هناك معايير محددة لا للتجديد ولا للتعيين، واحتلت تلك المعايير باختلاف الحكومات ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي. وفي مسألة التعيين اشتراك كل الإجراءات المطبقة بالإعلان عن الشاغر ودعوة الأكاديميين للترشح له. وكان من الملاحظ أن عدد المترشحين لموقع رئيس الجامعة كان يتراوح بين ٥٠ إلى ٧٠ مرشحاً، وأن عدداً كبيراً من هؤلاء تكرر في كل الإعلانات. وكان من الملاحظ أيضاً أن عدداً آخر من الأكاديميين استكفوا عن الترشح لعدم قناعتهم بالمعايير المعلنة أو بإجراءات المفاضلة المطبقة التي كانت تنتهي بتصفيّة المترشحين إلى قائمة مصغرة من ثلاثة أسماء ترفع إلى مجلس التعليم العالي. ومما زاد في

فقدان الثقة بهذه الإجراءات أنه تم تجاوز الأسماء الثلاثة و اختيار مرشح آخر في بعض الحالات ولأسباب غير معروفة وغير معلنة. والحقيقة المرة هي أن مخزون قيادات الصف الثاني يشتمل على كفاءات متميزة، ولكنها كفاءات يصعب تمييزها عن بعضها لأن المعيار الأساس هو الواقع التي أشغالها وعدد سنين إشغالها دونnya أي مؤشر على نوعية الأداء في أي من تلك الواقع. لذلك، فإنه مهما كانت إجراءات اختيار رئيس الجامعة موضوعية ونزيفة وشفافة فإنها تفترض خطئاً توافر مؤشرات ومعايير قابلة للقياس والمفاضلة تسعف في عملية الاختيار.

### الممارسات العالمية الرشيدة ( International best practices ) :

على ضوء ما تقدم، يبدو جلياً أنه لا بد لنا من الاطلاع على تجارب وممارسات دول أخرى علنا نسترشد بها، وخصوصاً حيثما تقوم الجامعات فيها بدور فعال وريادي في تمهين مواردها البشرية لإذكاء نهضتها العلمية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية.

يتضح من استعراض موسع للعديد من الواقع الإلكتروني لنجبة مختارة من الجامعات المرموقة في أوروبا واليابان وشرق آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية أن أنماط اختيار القيادات الأكاديمية متباعدة تبايناً شديداً، إلا أن بينها مشتركات مهمة أخصها بما يلي:

1. ينحصر شاغلو الواقع القيادية الأكاديمية في كل مستوياتها (ما عدا الرئيس) بمن يحملون رتبة الأستاذية إلا في حالات استثنائية محدودة ومقننة، أما موقع رئيس الجامعة فيعتمد على المهام المناطة به. ففي بعض الجامعات، تسند رئاسة الجامعة إلى شخص بارع في جمع التبرعات والهبات من خلال خلفيته الاجتماعية والاقتصادية وشبكة معارفه، وفي جامعات أخرى تكون الرئاسة في شخص الحاكم أو رئيس الدولة أو مسؤول مجتمعي بصفته الوظيفية، وفي مثل هذه الحالات تحال مهام الإدارة الأكاديمية إلى أكاديمي برتبة أستاذ بسمى (provost) أو (chancellor). أو ما يناظره.
2. إن النمط الأكثر شيوعاً هو استقطاب وتعيين القيادات الأكاديمية في كل المستويات (بما فيها رئاسة القسم) بآليات متعددة، ولكنها تشترك في كونها تنافسية وشفافة، وغالباً لا تكون محددة زمنياً بل مرهونة بحسن الأداء، وفي بعض الحالات تكون بعقود لفترات محددة تتراوح بين ٥-٣ سنوات لرئيس القسم قابلة للتجديد، وفترات تحدد بالتفاوض لموقع العميد والموقع الأخرى مثل نائب أو مساعد العميد أو ما يسمى بالعميد المشارك (associate dean)، وكلها قابلة للتجديد أو التمديد تبعاً للكفاءة الأداء. ويمكننا تسمية هذا النمط بالتناوب غير المحدد زمنياً. ومن الجدير بالذكر أن التنافس على هذه الواقع متاح في غالب الأحيان لأعضاء هيئة التدريس من نفس الجامعة. وظهرت مؤخرًا طرق إبداعية للاستقطاب تعتمد على الاستعانة ببيوت متخصصة في إحصاء وتبويب الخبرات المتوفرة عالمياً، تشرف على بعضها مؤسسات رسمية كما في دول الاتحاد الأوروبي أو شركات تزود الخدمة مقابل الأجر

(talent hunters) كما في عدد من الدول الأخرى. وفي كل الحالات فإن نجاح عملية الاستقطاب بهذه الطرق مشروط بتوفير قاعدة عريضة من الخبرات والكفاءات لكل مستويات القيادة، كما هو مشروط بآليات محكمة للمتابعة والمساءلة.

٣. يعتمد استمرار الإداري الأكاديمي في موقعه أو التمديد له على حسن إدارته لوحدته وعلى جودة مخرجاتها من حيث نوعية وأهلية الخريجين ورصانة الدراسات والبحوث التي تم فيها (في وحدتها) وأثرها في الساحة العلمية والفائدة التي تعود على المجتمع من توظيفها وتغييرها ومكانة الكوادر العلمية في وحدتها وتميزهم في حقول اختصاصاتهم. أي أن نجاح رئيس القسم أو عميد الكلية مرهون بنجاح زملائه في وحدته، والوحدة الناجحة هي حالة من التعايش المتبادل بين الوحدة وقيادتها بحيث يصبح دعم وتحفيز أعضاء الوحدة وتذليل كل الصعوبات أمامهم الهاجس الرئيس لدى قيادتها.
٤. ينحصر التناوب المحدد زمنياً بجامعات عدد من الدول النامية يصبح التناوب فيها وسيلة وغاية معاً، بينما يطبق التناوب المرن زمنياً في معظم جامعات الدول المتقدمة.

### ثقافة التناوب، إلى أين؟

يتضح مما سبق أن الممارسات الحالية لثقافة التناوب المحدد زمنياً في الأردن قد أفرزت وضعًا مضطرباً في الجسم الأكاديمي من حيث المخزون المتوفر من القيادات الكفؤة، فهو (المخزون) يحتوي على عدد محدود نسبياً من أكاديميين مارسوا مختلف الأدوار، بعضهم اكتسب خبرة ودراسة جيدة، واستطاعوا أن يطوروا مهاراتهم القيادية والإدارية بجهد شخصي، وأخرون أشغلوا مواقعهم وانخرطوا في رتابة التناوب في غياب أي نوع من أنواع التدريب المتخصص على القيادة. والمهم في الأمر أننا نفتقد وسائل التمييز بينهما، وذلك بسبب غياب آليات مستقرة من تقييم الأداء الفردي والأداء المؤسسي لمن خدموا في مختلف الواقع، وغياب سجلات المتابعة والمساءلة الشفافة. لذلك مارسوا أعمالهم باجهادات شخصية، وحفلت سيرهم الذاتية بالواقع التي أشغلوها وعدد السنين بها دون أي مؤشر على الأداء سوى ما يشاع عنهم في المجالس والحلقات الاجتماعية. لذلك أصبح التهافت على الواقع القيادي المتقدمة والفوز بإشغالها لا يضمن اختيار ذوي القدرات العالية من هذا المخزون بل أصبح حصيلة وسائل غير موضوعية تستند على العلاقات الاجتماعية وعلى الانتهازية والواسطة أكثر من استنادها على مؤشرات موثقة عن مراكمه الممارسة الرشيدة والإنجاز والتطوير الذاتي. وعندما يحاول صانع القرار أن يضع أساساً لاختيار القيادات يصطدم بقلة المؤشرات التي تمكنه من اختيار ذوي الكفاءة الموثقة بسجل الأداء المتميز والخبرة الناجحة. وهذا يفسر إيلاء سجل الناتج البحثي أهمية عالية في معايير الاختيار التي مورست في آخر بضع سنوات، لأنه السجل الوحيد الموثق القابل للقياس والمفاضلة، رغم أنه لا ينبعاً بمهارات القيادة أو الإدارية بصدقية كافية.

يتضح مما تقدم أن ممارساتنا الخاطئة لثقافة التناوب المحدود زمنيا قد أضرت بالمسيرة الأكاديمية، وأن ما ترتب على تلك الممارسات يدفع باتجاه البحث عن بديل لتلك الثقافة، إلا أن لها مقاصد وغايات تدفع باتجاه المحافظة عليها شريطة إصلاحها ووضع الضوابط الكفيلة بإحباط وسائل استغلالها وأغلاق طرق الالتفاف حول مقاصدها. أضف إلى ذلك أنها أصبحت ثقافة راسخة في أذهان الوسط الأكاديمي يصعب الخروج عليها. فالحكمة إذن تقضي تعديلا متدرجا عليها يقودنا على المدى المنظور إلى الوضع الذي ينسجم مع الغاية المرجوة منها (الإدارة الرشيدة) وخصوصا في مجال تطوير قيادات كفؤة لواقع الصنف الثاني والثالث تكون بالمحصلة المخزون المتميز لاختيار القيادات الأكاديمية العليا اللاحقة.

وبعبارة أخرى فإنني أدعو إلى إعادة إنتاج ثقافة التناوب عن طريق إصلاحها. علينا في سبيل ذلك أن نؤسس إلى منهجية متكاملة من الإدارة الرشيدة التي تلبي مقاصد ثقافة التناوب من حيث تطوير وتدريب قيادات أكاديمية على كل المستويات. و تستند هذه المنهجية إلى استثمار موقع رئيسة القسم وعمادة الكلية لتكوننا الحاضنتين الأساسية في التدرب على الإدارة والقيادة. كما تستند إلى خلق منصة للإدارة الأكاديمية تخترق الهرم الإداري لوضع خطط عمل بمشاركة وتوافق بين مختلف أطراف الجسم الأكاديمي وصنع القرار فيه. ولأن التشارك والتوافق يمنع هذه الخطط شعورا بالملكية المشتركة فإنه أيضا يقود إلى الحرص على التنفيذ، ويؤسس لجعلها (الخطط) معيارا مناسبا للمتابعة والتقييم.

ولتوضيح ما ذهبت إليه، علينا أن نبدأ بالقسم الأكاديمي وأن نجعله الحاضنة الأولى لصدق المواهب القيادية وتطوير مهاراتها بالمارسة المستقرة المنضبطة الخاضعة للتقييم بالنتائج والخرجات وفق خطط تنفيذية مدروسة ومقررة تشاركيـا. ويطلب هذا الأمر أن لا تكون خدمة رئيس القسم في موقعه محكمة بسقف زمني محدود، بل يجب أن تكون أطول زمنيا شريطة أن تكون مرتبطة بأدائه، وأن تكون كافية زمنيا لاكتساب المهارات الإدارية والقيادية المتاحة على مستوى القسم. وللوقوف على أداء رئيس القسم، فيجب أن يتم ذلك بطريقة ثبت نجاعتها في معظم جامعات الدول المتقدمة، وتشتمل هذه الطريقة على منهجية التقييم الذاتي لجميع أعضاء القسم، بما فيهم رئيسه، وفق الخطة التنفيذية السنوية للقسم المنبثقة عن خطة الإستراتيجية، ويفضل أيضا أن يكون وفق نماذج موحدة بموجب تعليمات يصدرها مجلس عمداء الجامعـة.

وبما أن التقييم الذاتي مفهوم جديد غير مطبق في جامعاتنا رغم أنه مفهوم إداري راسخ، أرى من الواجب أن أوضح بعض معالمه في هذا المقام، وأحيل من يريد الاستزادة إلى أدبيات الإدارة (literature on management) في هذا المجال.

يستند التقييم الذاتي على حمل الموظف على التخطيط المسبق ووضع برامج عمل سنوية قابلة للتنفيذ على ضوء الإمكـانات المتاحة والموعودـة. كما يساعد التقييم الذاتي على تعزيز فهم الموظف للمهام الموكولة إليه (core duties) والإحاطة بتفاصيلها وتحديد الأولوية التي يولـيها لكل بند فيها. ويطلب كل ذلك وضع جدول بالأعمال والمهام التي سيضطلع بها الموظـف في بداية كل عام دراسي (الإسم الشائع له score

(card)، شريطة أن تكون هذه المهام ترجمة للمهام السنوية الموكولة له وفق التشريعات النافذة ووفق الخطة السنوية التنفيذية المنبثقة عن خطة القسم الإستراتيجية. وفي نهاية السنة الدراسية تم معايرة ما أنجز من تلك المهام كما ونوعاً ويسافر إليها أي مبادرات ومستجدات مع شرح عوائدها والقيم المضافة منها. وأما المهام التي لم تتجزأ أو لم تكتمل فيجب توضيح أسباب عدم إنجازها. وبهذا يصبح التقييم الذاتي وسيلة تدريبية يكتسب فيها الفرد مهارة محاسبة نفسه بموضوعية ومصداقية تساعد على محاسبة غيره. وكلما تدرب الفرد على التخلص عن نرجسيته أثناء التقييم الذاتي كلما زادت موضوعيته وخصوصاً أن تقييم نفسه سيعرض على طرف آخر.

ومنهجية التقييم الذاتي ليست تمريننا روتينيا يطبق في نهاية سنة التقييم، بل هي عملية تبدأ مع بداية سنة التقييم وتنتهي مع نهايتها. فيطلب من جميع أعضاء القسم أن يدونوا برنامج عملهم التنفيذي للسنة الأكademie في بدايتها وأن يعرضوه على مجلس القسم لمناقشته وإقراره ليصبح مرجعية التقييم في نهاية السنة الأكademie. وتبرز في هذه الجزئية الميزة التي تمتاز بها الإدارة الأكademie عن الإدارة المدنية، حيث أن مناقشة برنامج عمل عضو هيئة التدريس ليست محصورة برئيس القسم، وهي ليست مناقشة بين رئيس ومرؤوسن كما في الإدارة المدنية، فالرئيس هنا هو مجلس القسم وليس رئيسه، وينحصر دور الرئيس بالإشراف على هذه العملية ومتابعتها وتوثيقها.

وبما يخص رئيس القسم، فعليه أن يقدم برنامج عمله إلى عميد الكلية في بداية السنة الدراسية لمناقشته وإقراره في مجلس الكلية. وفي نهاية السنة الدراسية، يقدم رئيس القسم إلى العميد تقييمه ذاتياً مستندًا على برنامج عمله يعابر فيه إنجازاته بمعيار برنامج عمله. والعميد بدوره يبني ملاحظاته ومطالعاته على أداء رئيس القسم، ويعُذر إلى نقاط الضعف إن وجدت ونقطات القوة بهدف الثناء والتحفيز لتطوير أداءه وأداء أعضاء القسم لديه. وبعدها تعرض هذه التقارير في مجلس الكلية لاعتمادها حيث يتمثل أعضاء القسم بمندوب منتخب تأكيداً على المسائلة والشفافية وإذكاءً للتنافس بين الأقسام نحو التميز والجودة. ويتم بعد ذلك حفظ التقارير في الملفات السرية لدى دائرة الموارد البشرية. ولأجل أن يكون هذا التقييم ذاتي وفائدته، فإن خطط القسم (الإدارية والسنوية) التي يتم التقييم بموجبها يجب أن يشترك جميع أعضائه في وضعهما وأن تكونا معتمدين بقرار من مجلس الكلية. وهذا يعني ضمناً أن لكل كلية خطة إستراتيجية وأخرى تنفيذية سنوية تتبثق عن خطط الجامعة. وهذه كلها خطط تتوضع بتفاهم متبادل بين الأقسام والكليات والإدارة الجامعية العليا، ولا تفرض من رأس الهرم. وهي أيضاً ليست تجمعاً لمطالب ورغبات الأقسام، بل هي عمل مشترك يراعي قيود الموارد المتاحة وأبواب الإلتزامات القائمة والمنتظرة.

وتقضي هذه المنهجية ضمنياً أن تفويض للأقسام صلاحيات أوسع مما هي عليه الآن، وخصوصاً في الأمور المالية وأمور التعيينات والبعثات الأكademie، وأن يمارس عليها قدر موازٍ من المسائلة. ولتوسيع ما ذهبت إليه في توسيع الصلاحيات، يجب أن يكون رئيس القسم (بالمشاركة مع زملائه في القسم) مسؤولاً عن وضع

موازنة القسم وتحديد احتياجاته من مخصصات مالية وكوادر أكاديمية متخصصة ومساعدة وكل ما يلزم القسم من ابتعاث وتعيينات ومعدات وأجهزة ومخصصات لعقد الندوات والمؤتمرات والأسفار والمشاركات في مؤتمرات عالمية وغيرها. وعندما تقر هذه الموازنة يصبح رئيس القسم مخولاً في إنفاقها ومسئولاً عن الالتزام بإنفاقها كما اعتمدت ودون تجاوز أو مناقلات. وهذا يعني اختزال القرار المالي بالصرف في إجراء واحد يتم في الدائرة المالية للتأكد من توافر المخصصات المرصودة لباب الصرف. عندها تصبح خدمته رئيساً للقسم ذات معنى في الإدارة والقيادة، كما تصبح مبادرات القسم فوق ما هو مدرج في الخطة السنوية إسهاماتٍ إبداعيةً تستدعي الثناء والتقدير ليس لرئيس القسم وحده بل لكل أعضاءه، وتصبح إدارة المبادرات درساً يليغاً لرئيس القسم في القيادة والتخطيط السليم وإثراءً لخبرته الإدارية والقيادية في حدود أعمال ومهام القسم.

نفهم مما تقدم أن الأمر لا يستقيم بتمديد فترة ولاية رئيس القسم وقياس أدائه فقط، بل يجب أن يتاح له المجال لممارسة صلاحيات أوسع مما هي عليه الآن والتدريب على تصريفها تحت عدسه المتابعة والتقييم وفق منهجية معتمدة. وكما أسلفت ترتكز هذه المنهجية على أربعة ركائز: (١) التخطيط التشاركي الذي يعظم مفهوم الزمالة الأكademie بين أعضاء القسم بما فيهم رئيسه، (٢) التقييم المبني على ما تم تنفيذه من تلك الخطط وعلى النتائج المتحققة منها، (٣) التقييم الذاتي ليكون مفتاح التقييم النهائي الذي يجريه العميد ويقرره مجلس الكلية، و(٤) أن تكون مدة ولاية رئيس القسم كافية لاكتساب المهارات الإدارية والقيادية المطلوبة، لأن تكون ٢ سنوات قابلة للتمديد سنة ف سنة بعد ذلك.

وبما يتعلق بالركيزة الرابعة (تمديد فترة ولاية رئيس القسم لعدة سنوات وربط فترة ولايته بحسن أدائه)، فتحتاج إلى شرح وتبرير خصوصاً الآن وبعد خمسين سنة من ممارسة التناوب السنوي. فالمبرر الأهم لهذه الركيزة هو أنها حجر الأساس في إنجاح فكرة الحاضنات للتدريب على مهارات القيادة والإدارة الأكاديمية لأن التدريب يحتاج لفترات أطول من سنة أو سنتين. فعندما تكون ثلاث سنوات على الأقل تكون فترة كافية للتأثير على من أتقن هذه المهارات ليكون في عداد المرشحين للمواقع القيادية التي تليها مثل موقع العمادة. ورغم أن الأمر لن يرور لكثير من أعضاء الهيئة التدريسية للأسباب التي تقدم ذكرها، فإن أي معارضة لهذه المنهجية مرشحة للاضمحلال خلال بعض سنوات فقط. وهنا تبرز الحاجة لقيادة عليا (رئاسة الجامعة) كفؤة وقدرة على شرح المنهجية وتوضيح فوائدها خلال الفترة الانتقالية.

وما قيل عن القسم ينسحب على الكلية وحوكمتها لتصبح الحاضنة الثانية لاكتساب مهارات متقدمة في الإدارة والقيادة الأكاديمية. وبما أن موقع العميد موقع وسيط بين قيادات الصف الثالث (رؤساء الأقسام) وقيادات الصف الأول (رئيس الجامعة ونوابه) فهو حاضنةٌ زاخرة بفرص التدريب على مهارات التخطيط في الجوانب المالية والموارد البشرية وعلى مهارات تقويض الصلاحيات (إلى نائب أو نواب العميد) ومتابعة تنفيذها ومهارات قيادة فريقه المتشكل من رؤساء أقسامه ونوابه ومساعديه قيادة تشاركية يمارس فيها

مساءلة فريقه ويتتحمل مسؤولية نتائج أعمالهم كلها. وهذه مهارات لا تندرج خلال الفترة الزمنية المحددة نصا بستين قابلة للتمديد لستين إضافتين. وعليه لا بد من زيادة ولاية العميد لفترتين إضافتين بعد الفترة الأولى شريطة حسن الأداء واستنادا على تقييم منهجي بحيث يشتمل على التقييم الذاتي الذي يرفع للرئيس أو من يفوضه من نوابه لمناقشته ووضع مطالعاتهم عليه وعلى التقييم الآخر الذي يجريه الرئيس.

ولا بد أيضا من إخضاع خدمة العميد إلى جدلية التوسيع في الصالحيات مقابل التقييم والمساءلة وتوثيق سجل الأداء في الملف السري. وكما للقسم، تعتبر الخطتان التنفيذية والإستراتيجية المرجعيتين المعتمدتين لأغراض وضع برامج العمل السنوية وتقييم المنجزات والمخرجات. وأما التوسيع في الصالحيات فيجب أن يفوّض العميد بصالحيات إضافية فوق ما هو مطبق حاليا، وخصوصا في إدارة الإنفاق من موازنته وفق بنودها المعتمدة طالما أنه أشرف على وضعها وصياغتها مبرراتها، ودافع عنها أثناء التحضير لموازنة الجامعة السنوية. كما يجب أن يمارس دوره في إدارة خطط الإحلال والإبدال والتطوير للموارد البشرية العاملة في كلية وأن يتبع تحديث وتطوير الخطط الدراسية وتحديث مضمونها وفق التقدم في المعارف والمهارات عالميا وبما يلبي الاحتياجات الوطنية وتقلباتها المنظورة، وأن يشرف على كل ما يتعلق بجودة منجزات ومخرجات كلية دونما إجحاف بصالحيات الأقسام ورؤسائها الواردة في التشريعات النافذة. وبهذه الطريقة يصبح موقع العمادة موقعا مناسبا ليس فقط لتدريب شاغليه على مهارات القيادة والإدارة بل أيضا لغربلتهم وانتقاء المتميزين منهم للمواقع المتقدمة.

أما موقع إدارة المراكز والمعاهد العلمية فهي أصلا غير مقيدة برتبة الأستاذية مما يعطيها دورا مناظرا للدور رئيس القسم أو عميد الكلية كحاضنة للتدريب على مهارات القيادة والإدارة، علما بأن التشريعات النافذة لا تضع سقوفا زمنية على ولاية مدراء المراكز والمعاهد. ولذلك فإن كفاءة التدريب مربوطة باتباع آليات للتخطيط والتقييم مناظرة للآليات التي تحدها عندها لرؤساء الأقسام وعمداء الكليات.

# الإعجاز العلمي للقرآن الكريم في الآيتين الكريمتين (والمرسلات عرفاً، فال العاصفات عصفاً)

أ.د. مصلح التجار  
مساعد رئيس الجامعة الهاشمية - الزرقاء، الأردن  
muslih@hu.edu.jo

أ.د. نعمان شحادة  
جامعة الأردنية، عمان، الأردن  
numanshehadeh@yahoo.com

ملخص :

يحلل هذا البحث أوجه الإعجاز العلمي في الآيتين الكريمتين (1 و 2) من سورة (المرسلات)، ويختار من المعاني التي طرحتها المفسرون لمفردة (المرسلات) معنى الرياح، ولفردة (عرفاً) معنى عُرف الحسان. وانطلاقاً من هذا الاختيار، يسعى البحث إلى الربط بين الآية الأولى منها (والمرسلات عرفاً) وما توصل إليه علماء الطقس والمناخ في عصرنا الحاضر عن حركة الرياح الجيوستروفية العليا (Geostrophic Trough) على شكل موجات متتالية (Cycles)، وتكون كلّ موجة من قاع أو حوض (Winds Ridge) أو متن (Ridge). ولدى النظر في الشكل التخطيطي المتكون من هذه الأمواج، ومقارنتها بشكل عُرف الحسان، فإنّ الشبه يظهر جلياً.

ويربط البحث بين الآية الكريمة الثانية (فال العاصفات عصفاً) وبين اندفاع الكتل القطبية الباردة (Polar Air Masses) نحو المناطق المعتدلة (Temperate Regions)، والتقائه بكتل مدارية دافئة (Tropical Air masses) قادمة من المناطق المدارية، مما يؤدي إلى تكون المنخفضات الجوية (Mid Latitude Atmospheric Depressions) أو أعاصير المناطق المعتدلة (Cyclones) التي تقتربن عادة بالعواصف والأمطار، وغيرها من مظاهر الطقس.

## أولاً: الآياتان الكريمتان في كتب التفسير:

لدى النظر في تفسير كلمة (المرسلات) فإنّها جمعٌ مؤنث سالمٌ لاسم مفعول، من الفعل (أرسَلَ)، وقد اختلفت تفسيرات المفسّرين فيها، فرأى أكثرهم أنها الريح أو الرياح، ورأى بعضهم أنها تدلّ على الملائكة، أو الرسل الذين يرسلهم الله تعالى، أو الأنوار القاهرة. وقد رأى الطبراني لا دلالة تدلّ على أنّ المعنى بذلك أحد المعاني دون الآخر، فقد عمّ جلّ ثناؤه بإقسامه كلّ ما كانت صفتة ما وصف هنا، ملكاً أو ريحًا، أو رسولاً منبني آدم مرسلاً.<sup>1</sup>

وقد ورد عند سيد قطب في الظلال أنّ: صيغة القسم توحّي ابتداءً بأنّ ما يقسم الله به هو من مجاهيل الغيب وقواه المكنونة المؤثرة في هذا الكون وفي حياة البشر، وقد اختلف السلف في حقيقة مدولتها، فقال بعضهم هي الرياح إطلاقاً، وقال بعضهم هي الملائكة إطلاقاً، وقال بعضهم إن بعضها يعني الرياح وبعضها يعني الملائكة، مما يدلّ على غموض هذه الألفاظ ومدلولاتها، وهذا الغموض هو أنساب شيء للقسم بها على الأمر الغيبي المكنون في علم الله، وأنه واقع كما أن هذه المدلولات المغيبة واقعة ومؤثرة في حياة البشر.<sup>2</sup>

ويضيف قطب: (والمرسلات عرفا) عن أبي هريرة أنها الملائكة، وروي مثل هذا عن مسروق وأبي الضحى ومجاحد، في إحدى الروايات، والستي والربيع بن أنس وأبي صالح في رواية والمعنى حينئذ هو القسم بالملائكة المرسلة إرسالاً، متواتلة كأنها عرف الفرس في إرسالها وتتابعها، وهكذا قال أبو صالح في العالصات والناشرات والفارقات والملقيات: إنها الملائكة. وروي عن ابن مسعود: المرسلات عرفا هي الريح، والمعنى على هذا أنها مرسلة متواتلة كعرف الفرس في امتدادها وتتابعها. وكذلك قال ابن عباس ومجاحد وقتادة وأبو صالح في رواية، وقطع ابن جرير بأن العالصات هي الريح.<sup>3</sup> أمّا عرف الفرس، فهو شعر العنق<sup>4</sup>، وهو الشعر المتتابع النابت في محدب الرقبة.<sup>5</sup>

ويفسّر النسفي المرسلات على أنها طوائف من الملائكة يرسلها الله عزّ وجلّ.<sup>6</sup> وهو يوافق في ذلك الفراء في كتابه معاني القرآن.<sup>7</sup>

وأمّا ابن عربي في تفسيره القرآن الكريم، فقد قال في تفسير المرسلات: أقسم الله سبحانه بأنوار الظهر واللطف الموجبة للكمال، ...، التي أرسلت إلى النفوس الإنسانية (عرفا) أي متتابعة بواده ولوائح ولوامع وطوابع من قولهم: جاءوا عرفا، ثم تشتّد وتقوى كالرياح العاصفة.<sup>8</sup>

وفي ترجمة أكسفورد لمعاني القرآن الكريم إلى الإنجليزية، اعتمدت الترجمة أن تكون المرسلات بمعنى الريح (winds) ومما يؤيد ذلك أيضاً ما أورده أيمان فاتح العامر في تفسيره، إذ أورد آيتين كريمتين يقترن فيهما الإرسال بالرياح، وهما قوله تعالى في الآية (22) من سورة الحجر (وأرسلنا الريح لواحد)، وقوله في الآية (57) من سورة الأعراف: (وهو الذي يرسل الريح بُشراً بين يدي رحمته).<sup>10</sup>

وأمّا (عرفا) فهي مصدر في موضع الحال<sup>11</sup> منصوب بنزع الخافض، ومعناها عند أكثر المفسّرين أنها متتابعة ككتاب شعر عرف الفرس، وقد قالت العرب: جاء الناس إلى فلان عرفاً واحداً، إذا توجهوا إليه فأكثروا، يتبع بعضهم بعضاً. أو إن كانت المرسلات تشير إلى الرسل، فهم يرسلون بالعرف، وتتأويل الكلام: والملائكة التي أرسلت بأمر الله ونهيه، وذلك هو العرف، وتعني المعروف.<sup>12</sup>

ويورد ابن منظور في معنى كلمة العرف قوله: والعُرْفُ ضد النُّكْرُ. وقوله عز وجل: والمرسلات عرفاً؛ قال بعض المفسّرين فيها: إنها أُرسِلت بالعرف والإحسان، وقيل: يعني الملائكة أرسلوا للمعروف والإحسان. والعرف والعارفة والمعروف واحد: ضد النكر، وهو كل ما تعرّفه النفس من الخير وتطمئن إليه، وقيل: هي الملائكة أرسلت متتابعة. يقال: هو مستعار من عرف الفرس أي يتتابعون كعرف الفرس. وفي حديث كعب بن عجرة: جاؤوا كأنهم عرف، أي يتبع بعضهم بعضاً، وقيل: المرسلات هي الرسل.<sup>13</sup>

ففي تفسير (العرف) قولان: الأول: أي أرسلت بالمعروف، والثاني: أي: المرسلات عرف الفرس يتبع بعضهم بعضاً، وعرف الفرس هو الشعر المتماوج الذي يتبع بعضه بعضاً، قال: «أو هي الريح إذا هبّ شيئاً شيئاً»، فهي مرسلات ترسل فتهب شيئاً شيئاً، ويتابع بعضها بعضاً.<sup>14</sup>

وربما كان قوله تعالى: (والمرسلات عرفا) ينصرف إلى أن الله يقسم ببعض خلقه، وهي الخيل المرسلة أعراضها، أي لا هي مربوطة، ولا مجدولة، ولا مقصّرة، ولا مقصوصة. أي أن تكون كلمة (عرفاً) تمييزاً، يجيب عن سؤال ما المرسل من هذه المخلوقات؟ فيكون الجواب من خلال التمييز: عرفاً. والله أعلم.

فأعلل أشيء التوجيهات تفسير المرسلات -وفاقاً لما يذكره ابن كثير- على أنها الرياح، وكلمة "عرفاً" صفة لحركة الرياح التي تتحرك على شكل موجات متتابعة.<sup>15</sup>

وفي تفسير قوله تعالى: (فال العاصفات عصفاً)، فإن حرف «الفاء» في كلمة العاصفات يفيد الاستئناف. ويجمع المفسرون على أن المقصود بكلمة «ال العاصفات» هو الرياح القوية العاصفة التي تكون -في العادة- مرفقة لمنخفضات جوية قوية<sup>16</sup>. يقول الطبرى: الرياح العاصفات عصفاً، يعني: الشديدات الهبوب السريعات المر، وعند غيره المهلكة. وبنحو قول الطبرى في ذلك قول أهل التأويل.<sup>17</sup>

وربما كان من أشفي التفسيرات قول ابن كثير في الآيتين، وخلاصته: عن أبي هريرة قال والمرسلات عرفاً الملائكة، وروي عن أبي صالح أنه قال: هي الرسُل وفي رواية عنه أنها الملائكة، وقال الثوري إنه سمع أن أبا العبيدين قال سأله ابن مسعود عن المرسلات عرفاً قال: الريح وكذا قال ابن عباس ومجاهد وقتادة، وتوقف ابن جرير في "والمرسلات عرفاً" هل هي الملائكة إذا أرسلت بالعرف أو كُرِفَ الفرس يتبع بعضهم بعضًا أو هي الريح إذا هبَّ شيئاً فشيئاً وقطع بأن العاصفات عصفاً الريح. والأظاهر أن المرسلات هي الريح كما قال تعالى "وأرسلنا الريح لواقع" وقال تعالى: "وهو الذي يرسل الريح بشرًا بين يدي رحمته" وهذا العاصفات هي الريح يقال عصفت الريح إذا هبَّ بتصوٍت. وأماماً "فال العاصفات عصفاً" فهي الريح يقال عصفت الريح إذا هبَّ بتصوٍت. وسينطلق هذا البحث من مذهب ابن كثير والطبرى، وأكثر أهل التأويل، بحيث يعتمد معنى الريح للمرسلات، والعرف مأخوذ من شكل عرف الفرس، والله أعلم.<sup>18</sup>

وسينطلق البحث من اعتماد المعاني الآتية لمفردات الآيات الكريمة: المرسلات: الريح المرسلة، وعرفاً: مأخذة من هيئة عرف الفرس، والعاصفات: الريح العاصفة.

## ثانياً: الإعجاز العلمي للأية الكريمة (والمرسلات عرفاً):

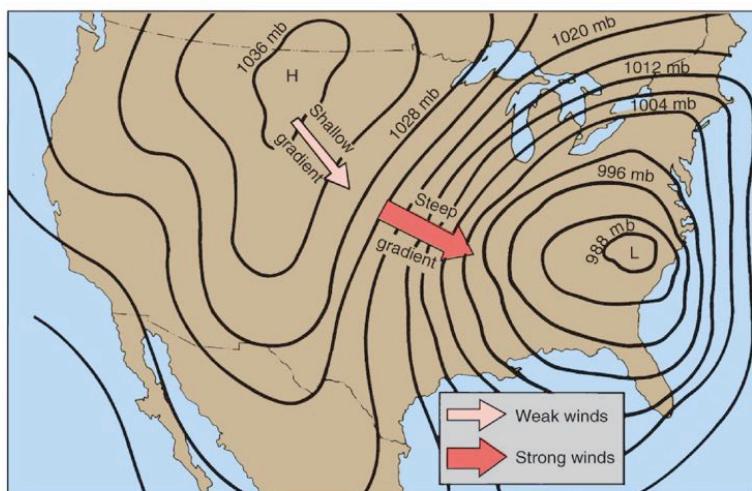
تتضمن الآية الكريمة السابقة إشارات إلى حقائق علمية لم يتم تعرّفها إلا بعد تطور وسائل الرصد الجوي من أعلى باستخدام الطائرات والأقمار الصناعية. ومن أبرز تلك الحقائق التي أصبحت معروفة، أن حركة الريح التي تسود في طبقات الجو العليا في المناطق المعتدلة، المعروفة بالريح الكوكبية (Planetary Waves) أو الرياح الجيوستrophic (Geostrophic Winds) لا تتأثر بالعوامل المحلية لسطح الأرض، تلك التي تؤثر على الريح السطحية، وأن العاملين الرئيسيين اللذين يؤثران فيها فيجعلانها تكون على شكل موجات متعاقبة، هما: تحدّر الضغط الجوي، وقوّة كوريوليس<sup>19</sup>.

## العامل الأول: تحدّر الضغط الجوي (Pressure Gradient)

السبب الأساسي لهبوب الرياح هو اختلاف توزيع الضغط الجوي (Atmospheric Pressure) على سطح الأرض، حيث تهب الرياح – سواء في ذلك الرياح السطحية أم الرياح في طبقات الجو العليا – من مراكز الضغط الجوي المرتفع (High Pressure Centers) إلى مراكز الضغط الجوي المنخفض (Low Pressure Centers). وهي تشبه، في هذه الحركة، حركة المياه الجارية على سطح الأرض؛ إذ يكون اتجاه حركة المياه الجارية من الأماكن المرتفعة نحو الأماكن المنخفضة. ولما كان ازدياد الانحدار يزيد سرعة جريان المياه، فإن سرعة الرياح أيضا تزداد، كلما ازداد تحدّر الضغط الجوي (Pressure Gradient)؛ أي سرعة تغير الضغط الجوي بين مركز الضغط الجوي المرتفع ومركز الضغط الجوي المنخفض. وكما نستدل على شدة انحدار سطح الأرض من تقارب خطوط الضغط المتساوي (Isobars) بعضها من بعضها الآخر، وعلى سبيل المثال: يكون تدرج الضغط الجوي في الشمال الغربي من الولايات المتحدة – كما هو مبين في الشكل (1) تدرّجا ضعيفاً بسبب تباعد خطوط الضغط المتساوي عن بعضها البعض، بينما يسود في الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي تدرّج واضح للضغط الجوي، ويظهر على شكل تقارب خطوط الضغط المتساوي بعضها من بعضها الآخر.<sup>20</sup>

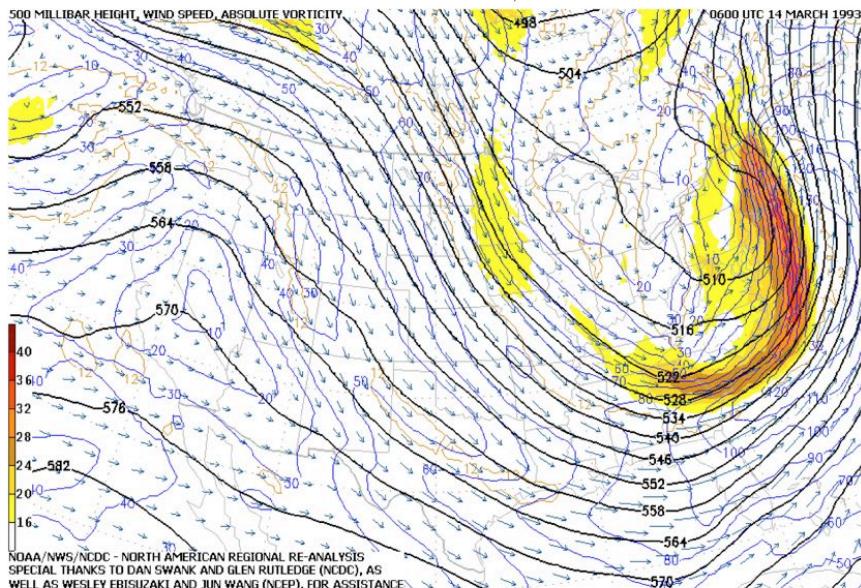
ويعرّف خط الضغط المتساوي بأنه خط يصل بين الأماكن التي يتساوى فيها الضغط الجوي، علمًا بأن وحدة قياس الضغط الجوي المكتوبة على خطوط الضغط المتساوي هي الميلليبار (Millibar)، وهو يعبر عن وزن عمود الهواء الواقع على مساحة سنتيمتر واحد من سطح الأرض. وتمثل خرائط توزيع الضغط الجوي على سطح الأرض تباين الضغط الجوي بين المناطق المختلفة، باعتبارها جميعها واقعة على مستوى سطح البحر؛ أي أن الارتفاع ثابت والعامل الذي يتغيّر هو الضغط الجوي.<sup>21</sup>

الشكل (1)<sup>22</sup> تحدّر الضغط الجوي



أما في طبقات الجو العليا ف يتم تمثيل تحدّر الضغط الجوي بتحديد مستوى معين من الضغط الجوي (وليكن 500 ميليلبار مثلاً)، ثم يتم رسم خطوط الکنتور التي تمثل ذلك الضغط (الشكل 2).<sup>23</sup>

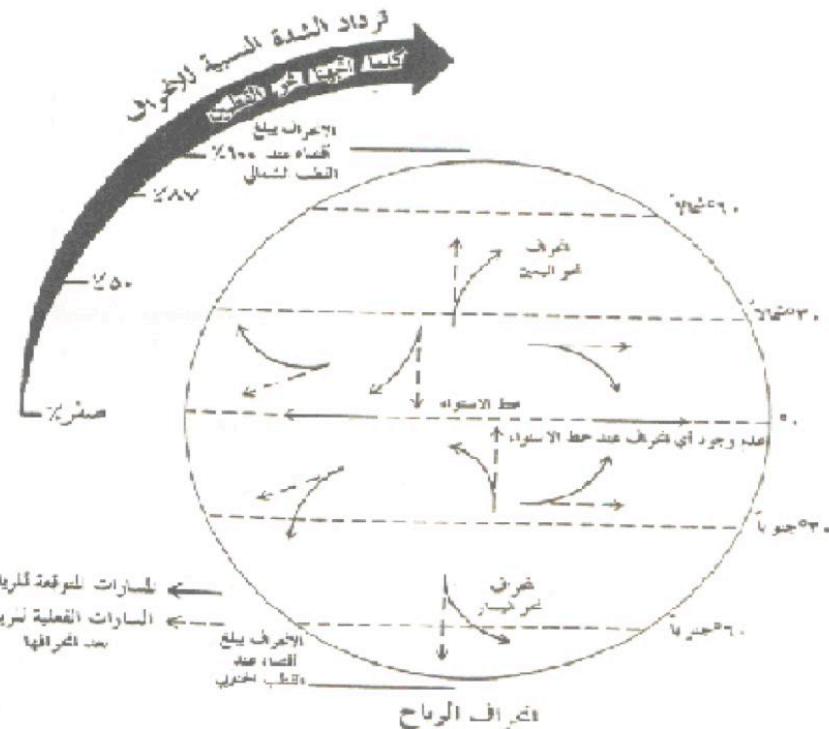
الشكل (2) <sup>24</sup> مستوى ضغط 500 ميليلبار في الساعة الواحدة صباحا يوم 14/3/1993



### العامل الثاني: قوة كوريوليس (Coriolis Force) :

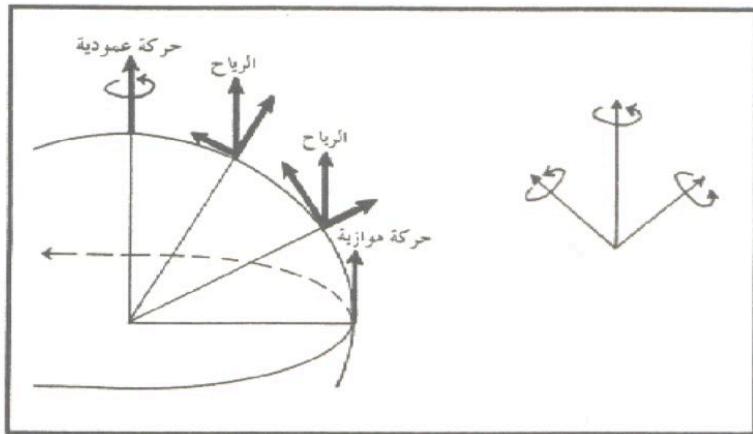
تُحرف الرياح عند هبوتها من مركز الضغط الجوي المترفع نحو مركز الضغط الجوي المنخفض إلى يمين اتجاهها في النصف الشمالي من الكره الأرضية، وإلى يسار اتجاهها في النصف الجنوبي (الشكل 3). وكما هو مبين في الشكل (3)، فإن انحراف الرياح يزيد تبعا لعامل ابعادها عن خط الاستواء، ويصل إلى أقصى درجة له عند القطبين. ولو افترضنا أن الكره الأرضية ثابتة لا تدور حول محورها، وكانت الرياح تهب مباشرة من مراكز الضغط الجوي المترفع إلى مراكز الضغط المنخفض، ولكن هذا لا يحدث في الحقيقة.<sup>25</sup>

الشكل (3)<sup>26</sup> تأثير قوة كوريوليس على اتجاه الرياح



ويرجع السبب في زيادة انزياح الرياح، كلما ابتعدنا عن خط الاستواء باتجاه القطبين، إلى الزيادة في السرعة الدورانية للأرض حول محورها كلما زادت درجة العرض، أي بالابتعاد عن خط الاستواء باتجاه أي من القطبين. وللوضيح ذلك نفترض وجود جسم ثابت فوق القطب مباشرة، فإن ذلك الجسم يظهر ثابتًا، ولكنه يتحرك مع حركة الأرض، وتكون هذه الحركة كلها عموديةً تماماً على محور الأرض. ولو كان ذلك الجسم موجوداً على خط الاستواء، فإن حركته تكون موازية لمحور الأرض. وأما إذا كان الجسم موجوداً في أي مكان آخر بين القطب وخط الاستواء، فإن حركته تكون متحصلة (Resultant) لحركتين: موازية، وعمودية (شكل 4).<sup>27</sup>

#### شكل (4) 28 المركبات الأفقية والعمودية في الحركة الدورانية للأرض



وتزداد الحركة العمودية بالابتعاد عن خط الاستواء، وتتناقص الحركة الموازية، ولا سيما أن الحركة العمودية تساوي صفرًا عند خط الاستواء، وتبلغ أقصى حدّ لها عند القطبين. وبما أن قوّة كوريوليس ترتبط بالحركة العمودية ارتباطاً مباشراً، فإنّها تزداد بازدياد درجة العرض، أي أنّ قوّة كوريوليس تتناسب طرداً مع جيب درجة عرض المكان؛ فجib الزاوية صفر يساوي صفرًا، بينما جib درجة عرض 90° يساوي واحداً. وتشبه قوّة كوريوليس قوّة كبرى تؤثّر في اتجاه الرياح، بينما يؤثّر تحدّر الضغط الجوي في سرعة الرياح، ولكنّ تأثير قوّة كوريوليس يتّجه دائمًا إلى يمين القوّة الناتجة عن تحدّر الضغط الجوي، ويظلّ دائمًا عمودياً عليها، ويكون اتجاه الرياح محصلة لقوىتين في مثل هذه الحالة.

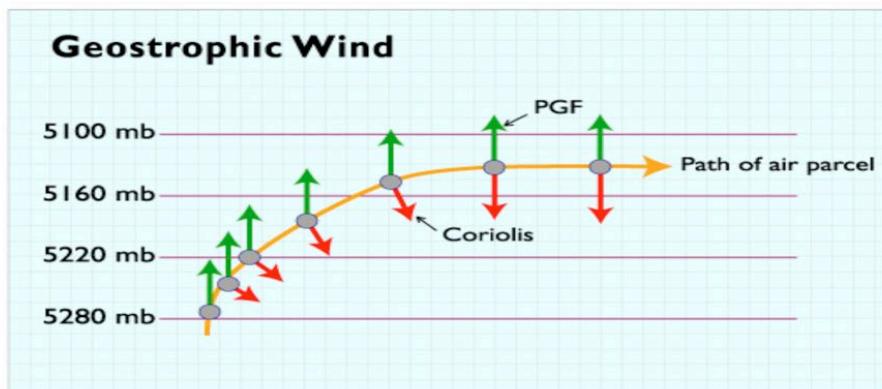
ويزداد تأثير قوّة كوريوليس بازدياد الارتفاع، ولا سيما أنّ هذه القوّة تتناسب مع سرعة الرياح تناسباً طردياً. ولهذا فإن انزياح الرياح يزداد بازدياد الارتفاع، إلا أنّ تصبح الرياح منحرفة عن اتجاهها الأصلي بشكل كليّ، فتصبح، بذلك، قوّة كوريوليس هي القوّة الوحيدة التي تؤثّر في اتجاهها. ويتحوّل اتجاه الرياح عند ذلك الحدّ تحوّلاً كليّاً، فبدلاً من أن تتجه من الجنوب إلى الشمال، أو من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، تصبح رياحاً شرقية في المناطق المدارية.

وغربيّة في المناطق المعتدلة. ويعرف هذا النوع من الرياح التي تسود في طبقات الجو العليا بالرياح العليا أو الجيوبستروفيّة. وعلى الرغم من كون الرياح السطحية رياحاً متغيّرة السرعة والاتجاه، إلا أنّ الرياح العليا تتصف بالرتاب وثبات الاتجاه. وهي - كما ذكرنا - رياح غربيّة في المناطق المعتدلة والباردة. أما في المناطق الاستوائيّة والمداريّة، فإنّها رياح شرقية. ولعلّ السبب الرئيسي في كون الرياح العليا في المناطق المعتدلة والباردة رياحاً غربية، هو انزياحها الكلي إلى يمين اتجاهها بفعل قوّة كوريوليس، حيث إن الاتجاه الأصلي لهذه الرياح في النصف الشمالي هو الشمال، وهي تتجه من مناطق الضغط المداري المرتفع إلى المنطقة القطبية، إلا أنّ

تأثير قوّة كوريوليس يجعلها رياحاً غريبة، إذ يزكيحها عن اتجاهها الأصليّ كلياً. 30 (شكل 5).

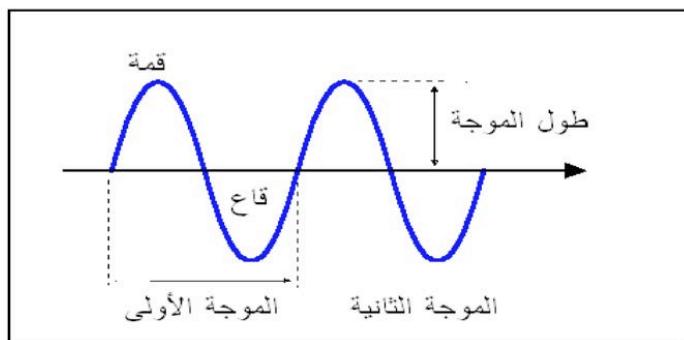
وقد سمّيت تلك الرياح بالرياح الكوكبية لأنّها تحيط بالكرة الأرضية في المناطق المعتدلة إحاطة تامة، كما أنها تعرف بالرياح الجيوستrophic لأن مسارها العام يكون موازيًا لخطوط العرض، ويمثّل محصلة للتوازن بين القوّة الناتجة عن تناقص الضغط الجوي باتجاه القطبين والقوّة الناتجة عن قوّة كوريوليس (شكل 6).

شكل (5)<sup>31</sup> الرياح الجيوستrophic محصلة لقوّة تناقص الضغط الجوي شمالاً وتزايد قوّة كوريوليس



ويلاحظ من خرائط الطقس العليا أن الرياح الجيوستrophic لا تسير في خطوط مستقيمة، بل إن مساراتها تكون على شكل حركة موجية، وبخاصة في نطاق الرياح الغربية، أي على هيئة العرف - كما ورد في الآية الكريمة - (والمرسلات عرفاً). وكما هو مبين في الشكل (6) فإن كل موجة أو (عرف) يتكون من قاع (Trough) وقمة (Ridge) 32.

شكل (6)<sup>33</sup> خصائص الحركة الموجية



وتمكن ملاحظة الشبه في الشكل بين صورة عرف الحصان وشكل الموجة (قمة، وقاع)، ليظهر تشابه واضح، ولنأخذ على سبيل المثال الصورة الآتية لرأس حصان، ويظهر فيها عُرفه، بشبه يكاد يكون وافياً مع رسم الموجة:

شكل (7) صورة عُرف حصان<sup>34</sup>

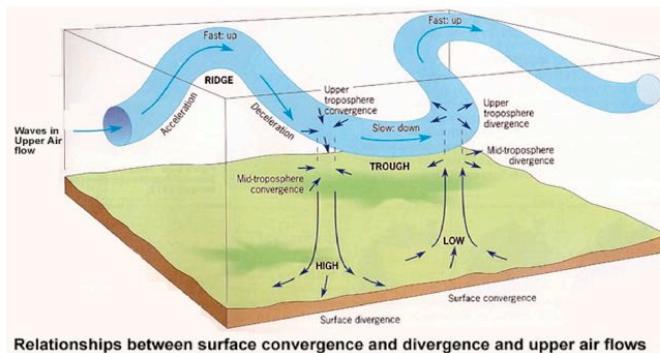


وترتبط الحركة الموجية للرياح الجيostrophic بقانون المحافظة على الحركة الدورانية المطلقة للريح (Absolute Vorticity) علماً بأنّ الحركة الدورانية المطلقة لها تساوي مجموع الحركة الدورانية للريح والحركة الدورانية للأرض. ففي أثناء حركة تلك الرياح باتجاه الشمال في النصف الشمالي من الكره الأرضية، تزداد حركتها الدورانية المطلقة نظراً لتزايد الحركة الدورانية للأرض، بسبب زيادة درجات العرض. ولكي تحافظ تلك الرياح على الحركة الدورانية المطلقة لها، فإنها تتزاح باتجاه الجنوب، فينشأ متن الموجة من ذلك الانزياح. وفي أثناء تحرك تلك الرياح باتجاه الجنوب تقلّ حركتها الدورانية المطلقة، فتتحرف شملاً، فينشأ قاع الموجة أو الحوض الجوي العلوي. ولعل ما سبق يفسر الآية الكريمة (والمرسلات عرفا). فلعل هذه الرياح قد اكتسبت في حركتها شكل العُرف. وفي ضوء هذه الحقائق العلمية؛ يمكن توجيه تفسير الآية الكريمة بحيث تكون المرسلات هي الرياح، والعُرف هو شكل حركتها لدى إرسالها، ووقوعها تحت المؤثرات سالفة الذكر.

### ثالثاً: الإعجاز العلمي للأية الكريمة (فال العاصفات عصفا)

بات من الثابت أن الرياح العليا تؤثر تأثيراً كبيراً في الطقس قرب سطح الأرض، أي إنّها تحكم إلى حدّ كبير في حركة الأضطرابات الجوية السطحية، وقوتها، ومدّتها، وسوى ذلك من مظاهر الطقس. وكما هو مبين في الشكل (8)، فإن الأحوالات في الرياح العليا تصاحب على سطح الأرض بتطور حالات قوية من الحركة الإعصارية (Cyclogenesis)، مما يؤدي إلى نشوء المنخفضات الجوية والعواصف القوية، وتتطورها.

الشكل (8) <sup>36</sup> أثر الأحوالات الجوية العليا في نشوء مراكز الضغط الجوي المنخفض والمرتفع على سطح الأرض



وإذا اقترن منخفض جوي سطحي أو إعصار مداري ضعيف بحوض علوي، فإن ذلك يؤدي إلى بirth القوة في المنخفض، بحيث يصبح منخفضاً عنيفاً أو إعصاراً، وتظهر في (الشكل 9) الحركة الدورانية الإعصارية أو الحليزونية بكل وضوح. وتساوق هذه الحقيقة العلمية، في سياق سعينا لتوجيه فهمنا للسورة الكريمة، وتمهد لفهمنا الآية الثانية (وال العاصفات عصفاً). أمّا إذا اقترن منخفض جوي سطحي أو إعصار مداري قوي بنتوء علوي، فإن ذلك يؤدي إلى ضعفه وتلاشيه.

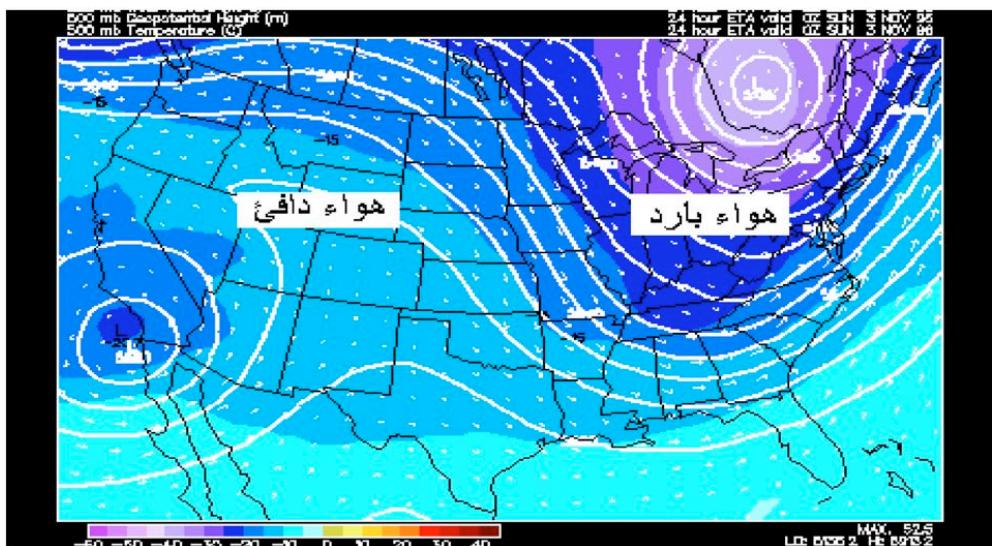
الشكل (9) <sup>37</sup>

الحركة الإعصارية العنيفة في أحد الأعاصير المدارية



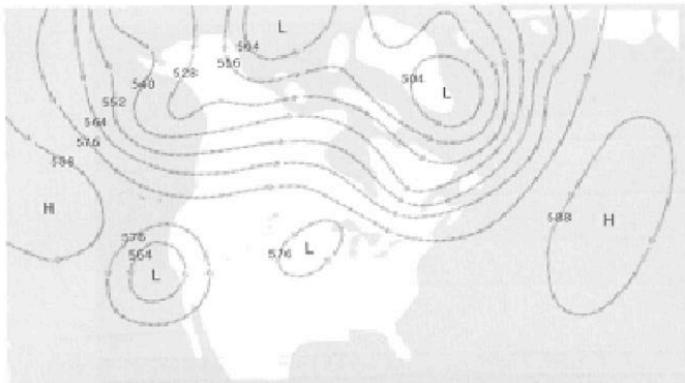
وتقترن الأحواض الجوية العليا باندفاع كتلة من الهواء القطبي البارد من المناطق القطبية باتجاه المناطق المعتدلة، ويسود خلال تلك الحالة طقس سيئ<sup>39</sup>. أما قمم الأمواج أو التنوءات الجوية (Ridges) فتقترن باندفاع كتلة من الهواء المداري الديفِي باتجاه المناطق المعتدلة، ويقترن ذلك عادة بطقس صحو (شكل 10).

شكل (10) <sup>40</sup> اندفاع للهواء البارد المصاحب للحوض العلوي  
واندفاع الهواء الدافئ المصاحب للتنوء العلوي

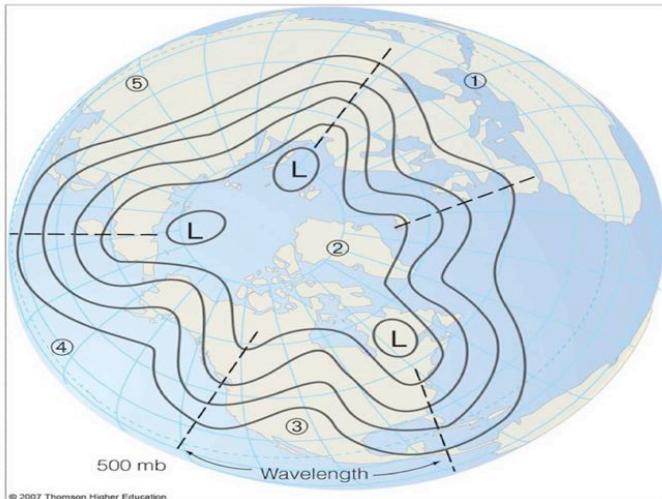


ويلاحظ من مقارنة خرائط الطقس اليومية لطبقات الجو العليا (Upper Weather Maps) خلال فصل الصيف، والشتاء، وبين خرائط الأوقات ذات الطقس الحسن وخرائط الأوقات ذات الطقس السيئ، أن الموجات الكوكبية التي تسود خلال فصل الصيف أو في الأوقات ذات الطقس الحسن تكون في الغالب أمواجاً طويلة وذات ارتفاعات بسيطة، بينما تكون تلك الأمواج في الشتاء وفي حالة الطقس السيئ قصيرة ويكون ارتفاعها كبيراً مقارنة بالطقس الحسن (شكل 10). ويلاحظ أنه توجد في مسارات الرياح الجيوستروفية حوالي ست موجات شديدة الطول في الصيف، وثلاث موجات قصيرة في الشتاء.

شكل (11أ) 4<sup>1</sup> موجات كوكبية طويلة على مستوى 500 ميلبار  
تحوط بالكرة الأرضية خلال فصل الصيف



شكل (11ب) 4<sup>2</sup> موجات كوكبية قصيرة على مستوى 500 ميلبار  
تحوط بالكرة الأرضية خلال فصل الشتاء



نتيجة :

حاول هذا البحث تسلیط الضوء على أوجه من الإعجاز العلمي في الآيتين الكريمتين (1 و 2) من سورة (المرسلات)، واختار من المعاني التي طرحتها المفسرون لمفردة (المرسلات) معنى الرياح، ولفردة (عرقاً) معنى عُرف الحصان. وقد سعى البحث إلى الربط بين الآية الأولى (والمرسلات عُرفاً) وما توصل إليه علماء الطقس والمناخ حول حركة الرياح الجيوبوتوفية العليا على شكل موجات متعاقبة، تتكون كل منها من قاع وقمة، فيما يشبه من خلال الرسم التخطيطي صورة عُرف الحصان. كما ربط البحث بين الآية الكريمة الثانية (فالعاصفات عصافاً) وبين اندفاع الكتل القطبية الباردة نحو المناطق المعتدلة، والتقاءها بكتل مدارية دافئة قادمة من المناطق المدارية، مما يؤدي إلى تكون المنخفضات الجوية، وأعاصير المناطق المعتدلة التي تقترب عادة بتشكّل العواصف.

- حجازي، محمد محمود، التفسير الواضح، ج 28، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة، ط 4، 1968.
- حمامه، حسني: أقسام الذاريات والمرسلات والنماذج ودورة الإعصار، شبكة الألوكة، 2013.
- السيوطي، جلال الدين وجلال الدين المحلي، عنوان خالد الجوجا، د.ن، دمشق، 1960.
- شحادة، نعمان، علم المناخ، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- الشنقيطي، محمد الأمين: أضواء البيان في إيضاح القرآن، دار الفكر، دمشق، 1995.
- الطبرى، محمد بن جرير، تفسير الطبرى، دار المعارف بمصر - القاهرة، د.ت، ج 24.
- العامر، أيمن فاتح، الجامع الوجيز في تفسير آي الكتاب العزيز، دار الوراق - عمان، 2012.
- ابن عربى، تفسير ابن عربى، ج 2، دار صادر - بيروت، د.ت.
- العكجرى، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، مجل 2، تحقيق علي محمد البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة، د.ت.
- الفراء، يحيى بن زياد، معانى القرآن، ج 3، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، 2001.
- قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط 7، 1971، ج 4.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، 1999.
- كساب، رشيد سعيد، ترجمة معانى القرآن الكريم، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية - عمان، 1987.
- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، القرآن الكريم وترجمة معانيه وتفسيره إلى اللغة الإنكليزية، د.ت.
- المصري، عبد الرؤوف، معجم القرآن، دار السرور - بيروت، ج 2.
- ابن منظور، لسان العرب المحيط، إعداد عبد الله العليلى، دار لسان العرب - بيروت، مجل 1.
- النابسى، محمد راتب، التفسير المطول لسورة المرسلات، موسوعة النابسى للعلوم الإسلامية، 1998.
- النسفي، عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، ج 4، دار الكتاب العربى - بيروت.

- The Qur'an: Translated by M.A.S.Abdel Haleem. Oxford University Press. 2005-
- Barry, R.G., & R. J. Chorley. Atmosphere.. Weather and Climate. Routledge. 9th edition. pp. 147- 200. 2010.
- Barry, R.G. and A.M. Carleton. Synoptic and Dynamic Climatology. Routledge. London. 2001.
- Bosart, L., & Bluestein, H., (editors). Synoptic- Dynamic Meteorology and Weather Analysis and Forecasting. Springer. 2008.
- Dayan u., & Abramski, R., 1983. Heavy Rain In The Middle East Related To Unusual Jet Stream Properties. Bulletin. American Meteorological Society.

الموقع الإلكترونية:

- [www.realclimate.org/index.php](http://www.realclimate.org/index.php)
- [www.met.wau.nl/education/MWS/waves/modules/module4](http://www.met.wau.nl/education/MWS/waves/modules/module4)
- [www.alhawali.com](http://www.alhawali.com)
- [www.google.com.au/webhp](http://www.google.com.au/webhp)
- [www.google.com.au/search?q=rossby+waves](http://www.google.com.au/search?q=rossby+waves)
- [www.google.com.au/search?q=rossby+waves](http://www.google.com.au/search?q=rossby+waves)
- [www.cliffmass.blogspot.com](http://www.cliffmass.blogspot.com)
- Wikimedia Commons, the free media repository
- [www.2010.atmos.uiuc.edu/\(Gl\)/guides/mtr/cyc/upa/trgh.rxml](http://www.2010.atmos.uiuc.edu/(Gl)/guides/mtr/cyc/upa/trgh.rxml)
- [www.egarabianhorse.bibalex.org/HorsesWorld/HorsesAttributes.aspx](http://www.egarabianhorse.bibalex.org/HorsesWorld/HorsesAttributes.aspx)
- [\(Endnotes\)](http://www.tickticksafaa.blogspot.com/p/blog-page_3405.html)

# 1 الحالات والهوا من:

- ينظر محمد بن جرير الطبرى، تفسير الطبرى، دار المعارف بمصر - القاهرة، د.ت، ج 24، ص 21-121.
- 2 سيد قطب، في ظلال القرآن، دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط 7، 1971، ج 4، ص 453.
- 3 نفسه، ص.ن.
- 4 ينظر عبد الرؤوف المصرى، معجم القرآن، دار السرور - بيروت، ج 2، ص 38.
- 5 ينظر محمد محمود حجازى، التفسير الواضح، ج 28، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة، ط 4، 1968، ص 680.
- 6 ينظر عبد الله بن أحمد النسفي، تفسير النسفي، ج 4، دار الكتاب العربى - بيروت، ص 322-321.
- 7 ينظر يحيى بن زياد الفراء، معانى القرآن، ج 3، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، 2001، ص 317.
- 8 ابن عربى، تفسير ابن عربى، ج 2، دار صادر - بيروت، د.ت، ص 365.
- The Qur'an: Translated by M.A.S. Abdel Haleem. Oxford University Press, 2005, p.403
- 10 ينظر أيمن فاتح العامر، الجامع الوجيز في تفسير آي الكتاب العزيز، دار الوراق - عمان، 2012، ص 1009-1010.
- 11 ينظر عبد الله بن الحسين العكجرى، التبيان في إعراب القرآن، مج 2، تحقيق علي محمد الجاجوى، مطبعة عيسى البابى الحلى، القاهرة، د.ت، ص 1262. وقد قال في المرسلات إنها الرياح، وقيل: الملائكة.
- 12 ينظر الطبرى، المرجع السابق، ص 123.
- 13 ابن منظور، لسان العرب المحيط، إعداد عبد الله العلايلي، دار لسان العرب - بيروت، مج 1، ص 1165.
- 14 موقع الدكتور سفر الحوالي: [www.alhawali.com](http://www.alhawali.com)
- 15 ينظر تفسير الآية عند ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، 1999، وكذلك: حسني حمامه: أقسام الذاريات والمرسلات ملف العدد الاقتصاد في الأردن 111

والنماذج ودورة الإعصار، شبكة الألوكة، 2013، محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن، دار الفكر، دمشق، 1995.

16 ينظر محمد راتب النابلسي، التفسير المطول لسورة المرسلات، موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية، 1998. وكذلك جلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي، عناية خالد الجوجا، د.ن، دمشق، 1960، ص 777.

17 الطبراني، المرجع نفسه، ص 123.

18 ابن كثير، نفسه.

R.G. Barry and A.M. Carleton. Synoptic and Dynamic Climatology. Routledge, London. 2001

19 ينظر حول الضغط الجوي، نعمان شحادة، علم المناخ، ص 107-101.

20 ينظر نعمان شحادة، م.ن، ص 108-109.

21 www.google.com.au/webhp

22 ينظر نعمان شحادة، علم المناخ، ص 104.

23 www.cliffmass.blogspot.com

24 ينظر نعمان شحادة، علم المناخ، ص 117.

25 نفلا عن نعمان شحادة، علم المناخ، ص 118.

Roger G. Barry. R.G.. & R.J Chorley. Atmosphere, Weather and Climate. Routledge. 9th edition. pp. 147- 200. 2010

26 نفلا عن نعمان شحادة، علم المناخ، ص 119.

27 نعمان شحادة، علم المناخ، ص.ن.

28 ينظر نعمان شحادة، علم المناخ، ص 123-122.

29 www.google.com.au/webhp

Bosart. L.. & Bluestein. H.. (editors). Synoptic- Dynamic Meteorology and Weather Analysis and Forcasting. Springer. 2008

30 نعمان شحادة، علم المناخ، ص 119، بتصريف نفلا عن ..H.. (editors). Synoptic- Dynamic Meteorology and Weather Analysis and Forcasting

- www.egarabianhorse.bibalex.org/HorsesWorld/HorseAttributes.aspx 34
- http://tickticksafaa.blogspot.com/p/blog-page\_3405.html، 35  
www.met.wau.nl/education/MWS/waves/modules/module4 36
- www.google.com.au/search?q=rossby+waves 37  
ينظر تفصيل القول في المنخفضات الجوية عند نعمان شحادة، علم المناخ، ص 221-231.
- Wikimedia Commons. the free media repository 38
- 39 تنظر المعلومات الواردة حول الأعاصير، وتفاصيل أخرى عند نعمان شحادة، علم المناخ، ص 233-254.
- www.2010.atmos.uiuc.edu/(Gl)/guides/mtr/cyc/upa/trgh. 40
- www.realclimate.org/index.php/archives/2014/07/ وكذلك rxmL rossby-waves-and-surface-weather-extremes/Rossby waves and surface weather extremes 41
- www.google.com.au/search?q=rossby+waves 42

# **أسئلة النهضة العربية وجدل العولمة الثقافية**

الأستاذ الدكتور مجد الدين خمس

أستاذ علم الاجتماع - عميد كلية الآداب (سابقا) - الجامعة الأردنية - عمان .

” من الضروري أن يتوجه العقل العربي نحو استيعاب أسس الحضارة الغربية والشروط التاريخية التي أنتجتها ، ومن ثم توجيه الفعل باتجاه تحقيق تلك الشروط التاريخية وسلك الأسباب المؤدية إلى استنبات حداة عربية .“

**المفكر العربي الدكتور عبد الله العروي**

**شخصية جائزة الشيخ زايد الثقافية 2016-2017.**

**طروحات النهضة العربية والقوى الاجتماعية - السياسية**

منذ بدايات عصر النهضة العربية وبعد أن طرحت أسئلة النهضة العربية ، وأهمها لماذا تقدمت أوروبا ؟ وما هي السبيل لتقديم العرب والمسلمين ؟، وقدمت الإجابات عليها آنذاك إنقسمت القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع العربي الإسلامي إلى تيارين عريضين ، هما : تيار التحديث على النمط الأوروبي الذي ينادي باقتباس الحضارة الغربية ومؤسساتها ، وقيمها العقلانية ، مع احترام التراث ودوره التاريخي والاستفادة منه ؛ وتيار التراث الذي يتمسك بـتقاليـد المـاضـي وـمـؤـسـسـاتـه وـيرـفـضـ التـحدـيـث وـضـرـورـاتـه . وقد بدأ هذا الانشطار الاجتماعي- السياسي منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي ، حين بدأت إرهادات النهضة العربية ، يرتبط بـطـرـوحـاتـ ثـقـافـيـةـ ، وـتـقـسـيرـاتـ دـينـيـةـ مـتـصـارـعـةـ ، إـذـ طـالـبـتـ مـجـمـوعـاتـ مـنـ المـفـكـرـينـ وـرـجـالـ الدـينـ وـرـجـالـ السـيـاسـةـ وـالـحـكـمـ بـالتـحدـيـثـ وـاستـعـارـةـ الـأـنـمـاطـ الـثـقـافـيـةـ الـأـوـرـوـبـيـةـ لـتـنظـيمـ الـجـيشـ ، وـتـحدـيـثـ الـاقـتصـادـ وـالـإـدـارـةـ ، وـالـتـعـلـيمـ . وقد اقتـنـتـ بـذـلـكـ أـعـدـادـ كـبـيرـةـ مـنـ فـئـاتـ الـمـجـتمـعـ وـسـارـواـ خـلـفـ هـؤـلـاءـ التـحدـيـثـيـنـ . وـفـيـ المـقـابـلـ دـعـتـ مـجـمـوعـاتـ أـخـرىـ مـنـ الـمـفـكـرـينـ وـرـجـالـ الدـينـ إـلـىـ ضـرـورـةـ إـغـلـاقـ الـأـبـوـابـ أـمـامـ الـأـنـمـاطـ الـثـقـافـيـةـ الـأـوـرـوـبـيـةـ ، وـالـمـحـافـظـةـ عـلـىـ عـنـاصـرـ الـثـقـافـيـةـ الـقـدـيـمـةـ ، وـالـتـفـسـيرـاتـ الـدـينـيـةـ الـقـدـيـمـةـ وـهـيـ فـيـ مـجـمـلـهـ عـثـامـنـيـةـ النـشـأـةـ وـالـتـوـظـيفـ . وـاقـتـنـتـ بـذـلـكـ أـعـدـادـ أـخـرىـ مـنـ فـئـاتـ الـمـجـتمـعـ ، وـبـخـاصـةـ بـيـنـ الـطـبـقـاتـ الـفـقـيرـةـ ، وـالـرـيفـيـنـ ، وـالـمـتـشـدـدـيـنـ دـينـيـاـ ، الـذـيـنـ سـارـواـ خـلـفـ هـؤـلـاءـ السـلـفـيـنـ ، وـاقـنـدـواـ بـتـعـالـيمـهـمـ . وـدـعـتـ مـجـمـوعـةـ ثـالـثـةـ إـلـىـ التـوـفـيقـ بـيـنـ الـأـنـمـاطـ الـثـقـافـيـةـ الـأـوـرـوـبـيـةـ الـمـفـيـدـةـ وـبـيـنـ عـنـاصـرـ مـنـقـاةـ مـنـ تـرـاثـ الـمـاضـيـ الـذـيـ يـحـويـ عـنـاصـرـ سـلـبـيـةـ غـيرـ مـفـيـدـةـ ، إـلـىـ جـانـبـ عـنـاصـرـ أـخـرىـ إـيجـاـيـةـ مـفـيـدـةـ لـمـواجهـةـ مـتـطلـبـاتـ الـعـصـرـ . وـاقـتـنـتـ بـذـلـكـ فـئـاتـ أـخـرىـ مـنـ الـمـجـتمـعـ وـسـارـواـ خـلـفـ هـؤـلـاءـ التـوـفـيقـيـنـ ، وـاقـنـدـواـ بـتـعـالـيمـهـمـ . وـبـشـكـ عـامـ يـلـتـقـيـ هـؤـلـاءـ التـوـفـيقـيـنـ مـعـ التـحدـيـثـيـنـ فـيـ رـفـضـهـمـ لـلـتـعـصـبـ وـالـانـفـلاـقـ ، وـطـرـوحـاتـ الـفـكـرـ التـكـفـيرـيـ . وـلـاـ يـزالـ هـذـاـ الـانـقـسـامـ الـاجـتمـاعـيـ الـسيـاسـيـ مـوـجـودـاـ يـتـعمـقـ ، وـيـتـفـرـعـ إـلـىـ إـنـقـسـامـاتـ مـتـالـيـةـ أـنـجـتـ ظـاهـرـةـ الـإـسـلـامـ الـسـيـاسـيـ ، وـمـاـ تـطـورـعـنـهاـ مـنـ تـنظـيمـاتـ دـينـيـةـ تـسـعـيـ لـلـسـلـطـةـ السـيـاسـيـةـ تـحـتـ مـسـمـيـاتـ مـخـتـلـفـةـ مـثـلـ الـقـاعـدـةـ ، أوـ دـاعـشـ ، وـغـيرـهـماـ .

يرتبط بهاتين العمليتين المتعارضتين استمرار الانشطار الثقافي في المجتمع العربي بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وتكرис الانشطار في الهوية العربية بين هوية الجماهير التقليدية ، والهويات الفرعية السلفية المعتدلة، والمطرفة ، والهوية الحديثة للنخب الاجتماعية وانتماءاتها العولمة .

وعودة إلى طروحات عبد الله العروي المتداولة في كتبه ، يلاحظ المثقف المتتبع أن الحداثة حاليا لم تعد غربية خالصة كما كان عليه الحال في بدايات القرن قبل الماضي ، إذ أصبحت هذه الحداثة يابانية أيضا ، وروسية ، وكورية جنوبية ، وماليزية ، وصينية بعد أن استطاعت هذه البلدان دمج مكونات الحداثة الغربية مع جوهر حضارتها لتنتج حداثات مبهرة خاصة بكل منها . وهو ما لم تنجح الحضارة العربية في إنجازه حتى الآن لأسباب لما تزال مدار جدل وخلاف ، وتصارع .

## العولمة الثقافية وجدل الهوية

تُستثمر العولمة وتقنياتها حاليا من قبل أصحاب هذه التيارات والهويات المتعارضة ، لا سيما المنظمات المتطرفة مثل القاعدة وداعش في التحشيد والتجنيد ، وجمع الأموال ؛ وهم يستثمرون أيضا عددا من الفتاوى والقصص الدينية المتشددة مجتذبينها عن سياقها السياسي والتاريخي في القرن الحادي عشر الميلادي حيث ظهرت غالبية هذه القصص المتشددة . كما يتخد دعاة هذه المنظمات من تأثيرات العولمة الثقافية في المجتمع العربي كبس قداء للهجوم على الحداثة ، وعلى الحكومات ، والنخب السياسية التي تعمل على تحديد الإجراءات ، والاتجاهات والقيم ، والمؤسسات لمواجهة مشكلات المجتمع المادية ، والمعيشية .

## الشباب وقيم التحديث ، والمهارات الالكترونية

بشكل عام يزداد تأثر الشباب العربي بقوى وأفكار، وقيم التحديث بعد إنتشار العولمة ، لا سيما العولمة الثقافية وأدواتها الإعلامية حيث أصبحت الثقافة العربية حاليا ، وبفضل التقنيات الرقمية ، تقوم على جماهيرية الإعلام ، وافتتاحه ، وتعتمد الصورة لبث الرسالة الإعلامية وتنميط الإدراك من خلال وحدة الصورة ، والخبر والمعلومة . فالمعلومة نفسها تبث مرات عديدة مدحمة بالصور ، والمؤثرات الصوتية المناسبة إلى فئات الجمهور لتحدث توحيداً وتنميطاً في مشاعره وموافقه تجاه الحدث . كما ويزداد اعتماد الجمهور على الحوار ، والنقاش ، والاختلاف في الرأي فيتناول القضية الواحدة – وهو ما دعا إليه عديد من السياسيين ، وعديد من المفكرين العرب كذلك . وبرزت في هذا المجال قنوات العربية وعدد من القنوات الفضائية الكويتية ، وال سعودية ، والإماراتية ، واللبنانية ، والأردنية ، والمصرية . وأصبحت تتنافس في ذلك – وبخاصة أنها ناطقة باللغة العربية – مع القنوات الفضائية الأوروبية والأمريكية العريقة المعروفة .

غير أن افتتاح الجماهير ، والأجيال الجديدة على الإعلام العالمي ما يزال محدوداً بسبب عائق اللغة ، وبسبب تكلفة اقتناص الدش ، والريسيفر ، واسurement الإنترن트 في عدد من البلدان العربية حيث تقوم هذه الجماهير بمشاهدة المحطات التلفزيونية الوطنية ، وهي من خلال ذلك تتأثر أيضاً بقضايا العولمة الثقافية ، ومواضيعها وتقنياتها . ذلك أن هذه المحطات الأرضية تعتمد تقنيات الفضائيات العالمية وأساليبها حتى تستطيع أن تتحقق درجة من المناسبة ، والمهنية تتناسب والمعايير العالمية . كما أن محظواها من البرامج في نسبة منه قد تصل إلى 25% ، أو 30% عبارة عن برامج أمريكية ، أو أوروبية مدبلجة أو مترجمة ، بالإضافة إلى المسلسلات التركية ، واللاتينية المدبلجة . كما أن تكلفة الاشتراك بالإنترنت لا تزال مرتفعة في عديد من البلدان العربية – كما أشير من قبل .

لكن مع ذلك فإن الاحصاءات توضح أن نسبة الوصولية إلى الإنترت ، أو انتشار الإنترت ( مقاساً بعد مستخدمي الإنترت إلى مجموع السكان ) في البلدان العربية في ازدياد مستمر يصل عام 2015 بحسب

بيانات تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2015-2016 في بلدان الخليج العربي ، وإلى 52.4% في بلاد الشام ، وإلى 45.2% في بلدان شمال أفريقيا ، وإلى 27.2% في اليمن والسودان . وقدر العدد الكلي للسكان في البلدان العربية في هذا العام ب 375.8 مليون نسمة ، ويصل العدد في نهاية عام 2017 الحالي إلى 400 مليون نسمة.

كذلك فإن أعداد المشتركين في خدمة الموبايل مع توفير خدمة الجيلين الثالث والرابع تزيد عن عدد السكان في البلدان العربية بشكل عام حيث تصل هذه النسبة إلى 110.2% من مجموع السكان العرب عام 2015 وترتفع هذه النسبة بشكل كبير في بلدان الخليج العربي لتصل إلى 170.2% من مجموع السكان ، وتصل إلى 155% في بلاد الشام ، وإلى 120.9% في بلدان شمال أفريقيا ، وإلى 70% في اليمن والسودان بحسب بيانات تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2015-2016. وتتوفر هذه الهواتف الذكية إمكانية مريحة للاتصال بالإنترنت، والإتصال والتواصل أينما وجد المستخدم لا سيما مع انتشار خدمة الإنترنت عريض النطاق .

وأثر هذا الانتشار المتزايد للهواتف الذكية سلبيا على نسبة انتشار أجهزة الكمبيوتر الشخصية في منازل الأردنيين والمواطنين العرب ، حيث كانت نسبة انتشار واستخدام أجهزة الكمبيوتر لدى الأردنيين تصل إلى 49% عام 2013، وإلى 57% عام 2012، تراجعت هذه النسبة إلى 32.7% عام 2016 بحسب بيانات وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية .

### الافتتاح الإعلامي وتقنيات العولمة الثقافية

الافتتاح الإعلامي كبير ، وملحوظ بين الطبقات الميسورة، والشباب، والحكومات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وهو يقوم على مشاهدة الفضائيات، وبخاصية العربية منها بشكل كثيف، واستخدام الإنترت ، ووسائل التواصل الاجتماعي وبخاصية الفيسبوك ، والواتساب في المراسلات، والتعامل وال العلاقات الشخصية. ويزداد تمييز الاتصال بين هذه الطبقات والفئات، ويوحد ذلك بالتالي طريقة تفسير هذه الطبقات والفئات للأمور وتناولها للقضايا السياسية والاجتماعية ، وموافقتها من هذه القضايا. ويرتبط بكل عملية من هاتين العمليتين مجموعات كبيرة من المنظمات الأهلية التي تموّل وتدار من قبل الأهالي أنفسهم لتعبير عن أفكارهم، ومبادئهم، وتبشر بها بين الجماهير بموافقة ضمئية أو صريحة من الدولة ، وتتجأ إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لا سيما الفيس بوك ، وتويتر ، وإنستجرام ، والواتساب . وتستفيد هذه المنظمات بما في ذلك تلك التابعة للتنظيمات المتطرفة من أدوات العولمة وتقنياتها فتلتجأ إلى استخدام الإنترت ، والموبايل ، والكمبيوتر والبرمجيات ، ووسائل التواصل الاجتماعي في محاولاتها تحقيق أهدافها. لكن الملاحظ أن عملية تحديث الثقافة العربية، والسياسات المتبعة عنها، والمنظمات التي تبني هذا التحديث بدعم من الحكومات العربية هي التي تسود بشكل عام. كما تجد هذه العملية الدعم الكبير أيضاً من المثقفين الليبراليين ورجال الدين المعتدلين، والحركات النسوية العربية والإسلامية بالرغم من أن هذه العملية تقاوم من قبل المثقفين التقليديين، والسلفيين ، والمنظمات الأهلية التي ينشئونها ، إضافة إلى الجماعات ، والتنظيمات المتطرفة .

mkhamesh@ju.edu.jo  
Mobile : 00962 486909

# **حقوق المرأة في التصور الإسلامي والفكر المعاصر**

إعداد

أ. د خالد محمد أبو شعيرة

جامعة حائل / المملكة العربية السعودية

## **المقدمة**

جاء الإسلام في عهد كانت فيه المرأة متاعاً تباع وتشترى ، فكانت المرأة منتهكة الحقوق والواجبات ، وجاء الإسلام داعياً إلى إعطائها حقها واحترامها وتقديرها ، والمرأة هي الأم والزوجة والبنت ، ومن هنا سبق الإسلام غيره بدعوته لتعليم المرأة ضمن حدود وضعها، وقد ألزم الإسلام الرجل والمرأة حقوقاً وواجبات لم تعط أحدهما حقوقاً تقوياً الآخر ، بل كانت التسوية والعدل بينهما كلُّ في حدود طبيعته الوظيفية التي يؤديها في حياته ، هذا خلافاً لما نراه اليوم من افتراeات تحرض المرأة المسلمة وتحثها إلى المطالبة بحقوقها . إنَّ الشريعة الإسلامية أتاحت للمرأة حق التملك والتصرف فيما تملك ، فلها ذمة مالية مستقلة ولها حق البيع والشراء ، والشراكة والرهن والقبض والتصرف فيما تملك مثل الرجل لا فرق بينهما فكل منهما له أن يدير أمواله وينميها ضمن حدود الشرع ، كما أن هناك حقوق كثيرة للمرأة في الإسلام لم تكتفى بها أي شريعة حق المساواة الإنسانية، والميراث، والثقة، والمهر، وحسن التربية، وحرية الكلام وحق الشهادة. وبهذه الحقوق والحرفيات تستطيع المرأة أن تعيش بكرامة وتقدير وتقدير وتقديس ضمن كيانها الأنثوي وضمن فطرتها التي فطرها الله عليها وضمن وظائفها التي يفرضها تكوينها البيولوجي والفيسيولوجي والسيكولوجي. ولقد كان للحضارة الإسلامية في عصورها الأولى مفاهيم في التثقيف والتربية تميزت بها ، أما نحن اليوم فيبدو أننا شغلنا بالنقل عن ثقافات الآخرين إلى حد كدنا معه أن ننسى أنفسنا ، حتى بات من الضرورة البحث عن سبيل إلى إنتاج فكر إسلامي أصيل يقف في وجه أهم الصراعات الفكرية التي يواجهها المجتمع العربي المسلم منذ اتصاله بالغرب الحديث.

وقد تمَّ الاطلاع على بعض الدراسات التي أجريت في مجال حقوق المرأة ، وقد تضمنت الدراسات الأكاديمية ارتباطاً بالأهداف التي نسعى لتحقيقها، ففي دراسة قام بها عويضة (2000) هدفت بيان حقوق المرأة وواجباتها في السنة النبوية ، وبيان أن الإسلام كان سباقاً في إعطاء حقوقها مقارنة بالمواثق الدوليـة، وخلصت الدراسة إلى أن الإسلام اعتبر المرأة النصف الآخر للإنسان فبوأها مكانة سامية وأكرمها بنتاً وزوجة وأمًا فأعطتها حق الحياة كالرجل والتصرف بالملكية وحق العمل الشريف يحفظ كرامتها.

وقام المهدى (2006) دراسة هدفت بيان حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية مقارنة بالتشريعات الوطنية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع أفراد وسلطة يجد نفسه في النظام الإسلامي أمام مسئولتين اثنتين فكل مسلم مسئولاً عن تنفيذ القانون الإسلامي بما يتضمن من أحكام وحقوق الإنسان وغيرها على نفسه أولاً وحمل غيره على تنفيذ القانون الإسلامي ثانياً، وما على المرأة إلى أن تواصل

السير على المنهج القرآني والسير في ركابه لتمكن من الحفاظ على حقوقها والنهوض بدورها وأداء رسالتها وأن تستفيد من القوانين النافذة التي سارت في هذا الاتجاه التي يضمن لها كامل حقوقها ويضمن سلامتها واستقرارها وسعادتها.

وعالجت دراسة الحسن (2011) حقوق المرأة بين الإسلام وأهواء الغرب، ذلك لما أولاه الغرب لهذا الموضوع من اهتمام كبير إذ حشدت له جهود عالمية ومنظمات دولية للعناية به، وقد خلصت إلى توضيح مكانة المرأة في الإسلام مقارنة بما يطالب به الغرب من حقوق المرأة حديثاً والرد على الشبهات التي أثيرت حول هذا الموضوع، وكذلك تصحيح المفاهيم غير الصحيحة لدى المسلمين أنفسهم، والذين يظنون أن الإسلام من خلال بعض المبادئ الأساسية قد انتقص المرأة حقها مثل الولاية والشهادة والميراث والقومة.

وأشارت الخزاعي (2012) إلى أن قضايا المرأة وحقوقها في الإسلام نالت اهتماماً واسعاً في البحوث والدراسات الفكرية التي تعرضت لها بالعرض والنقد والتحليل، كما أن القراءات المعاصرة تدعوا لتلك الحقوق للتجاوز الطرح التقليدي للموضوع وتطوير أسلوب عرضه ضمن منهج إسلامي تجديدي منفتح على الجديد الثقافي الذي أفرزته التطورات الفكرية المعاصرة في قضايا الحياة والإنسان، وإعادة قراءة النصوص والأحكام الإسلامية لتقديم رؤى جديدة لمسائل مهمة تتعلق بالمرأة وحقوقها وتدعوا الآراء التجددية إلى تأسيس قيم إنسانية وأخلاقية مشتركة تتجاوز الفروقات الشخصية والدينية والقومية والجنسية والافتتاح على تطورات الفكر البشري وتقدم الحركة الحقوقية العلمية ولائحة حقوق الإنسان لتفعيل دور المرأة وإعادة التوازن إلى المجتمعات الإسلامية.

إشكالية البحث: جاءت إشكالية الدراسة الحالية محددة بالإجابة عن السؤال التالي:» ما صورة حقوق المرأة في التصور الإسلامي والفكر المعاصر؟

أهمية البحث: يعد موضوع حقوق المرأة مهمًا للغاية لذا تجلّى أهمية البحث في إعطاء نبذة مختصرة عن حقوق المرأة في التصور الإسلامي والفكر المعاصر.

ولكي تتضح صورة البحث سنعرض إلى بعض حقوق المرأة في التصور الإسلامي والفكر الإسلامي بشيء من الإيجاز من خلال عدة محاور منها:

### **المحور الأول: النظرة للمرأة**

نظر الإسلام للمرأة نظرة لم تعط لها من قبله ولا من بعده، ولقد أقام هذه النظرة على أساس حقائق الفطرة لطبيعة للمرأة، مؤداتها أن الزوجين في الإسلام متساويان إنسانياً ومن حيث علاقتهم بالله سبحانه وتعالى وبجزائه لهما، وبذلك تختفي النظرة الدونية التي كانت تجعل المرأة في مكانه أقل من الرجل، بل كانت تجعلها من جنس منحط، بل إنّ الإسلام يقرر أكثر من ذلك حينما يقرر وحدة الجنسين ووحدة الزوجين،

فنظرة الإسلام إلى تربية المرأة تأتي من أهميتها من تلك المعاني السابقة، ولذلك فهو يرثيها لتبني الأجيال فتخدم الجنس البشري كله ، ولذلك كان تعليمها واجباً وفرضية مثل الرجل، فهي تربى لتقوم بوظيفة التربية والتنشئة الأولى لأطفالها إيماناً بأن الأطفال يشبون أسواء في صحة الراشدين الكبار، وهم الآباء والأمهات، وفي بيتهن هادئ وديع لأم مؤمنة بربها.

أما في الفكر المعاصر فقد بدأت إرهاصات المطالبة بحقوق المرأة في بدايات القرن المنصرم ، حيث قامت جهود دولية كثيرة لإصلاح وضع المرأة ، كما وضح في الحديث عن المرأة في الغرب حديثاً ، وقد عقدت كثيرة من الاتفاقيات والمواثيق ومنها اتفاقية لاهاي عام 1904، 1910م حيث بحث فيها تنازع القوانين الوطنية المتعلقة بالزواج والطلاق والولاية، وكذلك محاربة التجارة بالنساء حيث اعتبرت اتفاقية 1910 م استخدام المرأة في الأعمال الخلة بالشرف جريمة دولية ، بينما نادي الإسلام بذلك منذ أربعة عشر قرناً من الزمان 6 لقوله تعالى: ﴿وَلَيُسْتَغْفِفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نَكَاحًا حَتَّى يُغْنِيهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْنَا فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتُوهُمْ مَمَّا مَلَأَ اللَّهُ الَّذِي أَتَاكُمْ وَلَا تَرْكُوهُمْ فَتَبَيَّنُوكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَا تَحْصُنَا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النور، آية، ٣٣)

### المحور الثاني: حق المرأة في العلم والتعليم .

طلب العلم فرضية على كل مسلم ولا شك أن كل فروع الشريعة يخاطب بها النساء والرجال معاً ما لم يرد تخصيص للنساء شقائق الرجال وسوف يحاسبن وتعرض أعمالهن على الله ثم لا يجدن أمامهن إلا جنة أو نار لذا لابد للمرأة أن تطلب العلم لتعرف كيف تعبد الله تعالى على بصيرة .

ومن هنا فإن للمرأة حظاً وافراً في التعليم في الإسلام، فقد طلبت النساء من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحدد لهن يوماً للنفقة في أمور الدين، حيث قالت النساء للنبي صلى الله عليه وسلم: «غلينا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك. فوعدهن يوماً يلقهن فيه فوعظهن وأمرهن». (البخاري ج 1 ص 261).

حتى أن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: «نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياة أن يتلققن في الدين» (مسلم، ج 1 ص 261). ذلك عندما جاءت أسماء تسأل عن غسل المحيض ، وكذلك فإن من حقوق الزوجة على الزوج التوجيه ومنه الإرشاد والنصائح ، وللنساء الحق في الذهاب للمسجد والنفقة في الدين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » (البخاري، ج 1 ص 305) . وكان النبي عليه الصلاة والسلام ينعي عائشة - رضي الله عنها - في شرح المراد من حديثه لمن لا تعي ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم ، مما في تصريحه إحراج للسائلة ، ونجد أن المرأة المسلمة كانت تتسعى للعلم منذ بداية عصر النبوة ، وإذا نظرنا للتاريخ الإسلامي لوجدنا الكثير من العلامات في الحديث والفقه والأدب وغيرها (أبو شعيرة 2006).

أما في الفكر المعاصر فقد ظهرت اتفاقية سيداو والتي نصت في الجزء الثالث منها وبالتحديد المواد من 10 - 14 والذي يتمثل في حق المرأة في التعليم والثقافة ومساواتها بالرجل في هذا المجال . ولقد ساوت التربية الحديثة في التعليم بين الذكر والأنثى واعتبرت أن حق المرأة في التعليم مكفول لها ، بل أن المناهج المدرسية راعت طبيعة المرأة ، فأدخلت بعض العلوم التي تتناسب معها خاصة تلك التي تتعلق بالتربية الأسرية والمنزلية(غانم، 1999).

ويرى رفاعة الطهطاوي وهو من المفكرين المعاصرين : أن على البنت أن يعلمها ولديها ما يليق بها من القراءة ، وأمور الدين ، وكل ما يليق بالنساء من خياطة وتطريز وغيرها من المعارف النافعة في إدارة المنازل فلا بأس بتعليم الحساب ، وما أشبه لهن ، ويشترك الصبيان والبنات في تعلم الأخلاق ، والأداب وحسن السلوك.

### المحور الثالث: حقوق المرأة في العمل :

لقد أقر الإسلام حق المرأة في مباشرة العمل الذي تحبه ، وجنى ثمار عملها كالرجل تماماً ضمن حدود وضعها الإسلام ، ولقد ظهرت لكثير من النساء في القرون الأولى من الإسلام أعمال عظام ، سطّرها التاريخ لتكون نبراساً لمن بعدهن من النساء من مجالات الحياة المشتبعة فقد مارست المرأة المسلمة التعليم والطب والدبة والغزل.

وقد رحب الرسول عليه الصلاة والسلام النساء في تعلم المهن والحرف التي تتلاءم مع خصائصهن ووظيفتهن كأمهات وزوجات كالنسج والخياطة ، والكتابة فقال: «علموا أبناءكم السباحة والرمادية وركوب الخيل ، ونعم لهن المؤمنة في بيتها المغزل». (السيوطى، 1973).

وقد ورد أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: للشفاء بنت عبد الله : «ألا تعلمين حفصة رقية النملة ، كما علمتني كتابة» (أحمد، ج 6 ص 372). من هذا الحديث يعرف أن الشفاء هذه قد علمت حفصة الكتابة ومن هذا ندب تعليم النساء القراءة والكتابة (العمري(د.ت) .

لقد أقر الإسلام منذ جاء حق المرأة في مباشرة العمل وجعل النساء شقائق الرجال يقول سبحانه وتعالى : ﴿ لَا تَمْنَأُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية 32).

وقد كانت عائشة أم المؤمنين تقول: «المغزل في يد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد في سبيل الله» وأم المؤمنين زينب بنت جحش ، كانت تعمل بيدتها في دبغ الجلود وفرزها ، ومع ما في هذا العمل من مشقة ، وكانت تتفق ما يدره عليها هذا العمل في سبيل الله (كحالة، 2008).

وكانت كثير من نساء المؤمنين يشغلن أوقات فراغهن بما يعود عليهن وعلى المجتمع بالخير والنفع ، قالت خولة بنت قيس : «كنا في عهد النبي صل الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وصدر من خلافة عمر في المسجد نسوة ، قد تخللن ، وربما غزلنا ، وربما عالج بعضنا فيه الخوض». (نواب الدين، 1989).

هكذا أصبح كل أمر بالعمل عملياً أو نظرياً موجهاً إلى المسلمين يتضمن الرجل والمرأة فيما عدا الأمور التي تمس طبيعتها ، ما دامت تؤدي في وقار ، وبصورة بعيدة عن نطاق الفتنة؛ محافظة على ما سنته الشريعة في هذا الصدد ، وبما يعارض مع أوضاعها في الأسرة والمجتمع ، ولا يكلنها مالا طاقة لها به وما لا تحسن أداءه بطبعها.

وقد جاءت الدراسات الحديثة مؤكدة على المهن التي دعا إليها الإسلام والتي تناسب مع طبيعة المرأة ، ففي الدراسة التي قام بها (Mitchell, 1977) وهدفت إلى التعرف على اتجاهات الطالبات نحو التعليم المهني ، وخلصت إلى أن هناك اتجاهات إيجابية لدى الطالبات نحو التعليم المهني ، وخاصة التي تناسب طبيعتهن مثل التمريض والسكرتارية والبيع ومهن أخرى تتناسبهن وإناث .

وقد أصدرت أوروبا في القرن العشرين والخاص بعمل المرأة خارج بيتها بأن لها الحق في مباشرة أي مهنة ما دام أن ذلك لا يتعارض مع واجباتها في البيت والأسرة ، وبالنظر للمرأة المسلمة فإنها حق الاختيار للعمل ، ومن حقها أن يقوم الرجل بجلب القوت لها ولبقية أفراد الأسرة ، فلما جعل الله سبحانه وتعالى للرجال القوامة على النساء كان المقصود أن على الرجل أن يعمل ليكسب قوته وقوت عائلته ، أي أنه مكلف بالإتفاق على الأسرة ، فالمرأة في الإسلام لها دور أهم وأكبر وهو الإنجاب وتربية الأبناء ومع ذلك فقد أعطاها الإسلام الحق في العمل إذا رغبت في ذلك أو إذا اقتضت ظروفها ذلك مع إثبات إعالة الرجل لها .

#### المحور الرابع: مساواة المرأة بالرجل في التكاليف:

إن الإسلام ساوي بين الرجل والمرأة في الإيمان والإعتقداد والعبادات كاملة وسائر المعاملات ووضع الله معيار التقوى هو الأساس «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأَنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًاٰ وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ». (الحجرات، آية 35)

وكذلك ساوي الإسلام بينهما في الأعمال إذا كانت صالحة أو غير صالحة لقوله تعالى: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتَنَاتِ وَالْقَانِتَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَلِيلِينَ وَالْخَلِيلِينَ وَالْمُتَصَرِّفِينَ وَالْمُتَصَرِّفَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا». (الأحزاب، 35).

وفي نطاق الأمم المتحدة أكد دستور ميثاقها على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس ، وجعل للرجال والنساء حقوقاً متساوية كما ورد في نصوص موادها الأولى والثانية ، وقد أكدت المادة الثامنة على أنه «لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جوازاً اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة على وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية» وفي عام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شاملًا كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتمتع بها كل فرد رجلاً كان أو إمراة ، وفي المادة الثانية من الإعلان «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحرريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي وغير سياسي ..» ورداً على الإعلان فإن الإسلام قد سبق بالمساواة بين الجميع دون تمييز. (محمود، 1991).

من هنا فإن التربية الحديثة تتفق مع الإسلام في النظرة إلى المرأة فيما تم تناوله من محاور في هذه الدراسة ، فقد سوئَ بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، وأعطي حق للمرأة بشرط إلا يكون ذلك على حساب حقوقها الشخصية ، أو حقوق زوجها ، أو حقوق أطفالها ، وليس عملها ظاهرة جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد كانت المرأة تعمل في عهد رسول الله صل الله عليه وسلم ، وعهد الصحابة والتابعين.

فقد جاء الإسلام في عهد كانت المرأة فيه متاعاً يتباع وتشترى ، فكانت المرأة منتهكة الحقوق والواجبات ، فجاء الإسلام داعياً إلى إعطائهما حقوقها واحترامها وتقديرها ، فالمرأة هي الأم والزوجة والبنت ، ومن هنا سبق الإسلام غيره بدعوه لتعلم المرأة ضمن حدود وضعها.

وهكذا أصبح كل أمر بالعمل عملياً أو نظرياً موجهاً إلى المسلمين يتضمن الرجل والمرأة ، ما دامت تلك الأعمال تؤدي في إطار وقوف بعيد عن نطاق الفتنة محافظة على ما سنته الشريعة الإسلامية في هذا الصدد.

ويجب التأكيد على أن كثير من أوجه الاتفاق تلك كان لها جذور متأصلة في التصور الإسلامي ، وهذا يعطي صورة واضحة عن مدى تفوق الفكر الإسلامي الذي يتسم بالعمق بقدر ما يتسم بالاتساع ، فالتفكير الإسلامي كان - كما رأينا - أول من وضع دعائم ذلك النهج الذي يحترم المرأة والذي فرض نفسه على كل نشاط علمي عملي.

#### هوامش ومراجع البحث:

1. وليد، عويضة: حقوق المرأة وواجباتها في السنة النبوية، الجامعة الإسلامية ، كلية أصول الدين، 2000.
2. حسين محمد المهدى: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية، 2006.
3. أميمة ، محمد الحسن: حقوق المرأة بين الإسلام وأهواء الغرب، معهد العلوم والبحوث الإسلامية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، العدد(3) ص 26-1.
- 4.أمل ، هندي الخزعلى: حقوق المرأة في الإسلام ، قراءات معاصرة ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد، 2012، ص 23-1.
5. محمود، السيد سلطان: سيرة الفكر التربوي عبر التاريخ ، دار الشروق، جدة ، 1997.
6. البخاري في صحيحه (101.102) في كتاب العلم ، ومسلم في كتاب البر والصلة (2633).
7. صحيح مسلم ، ج 1 / ص 261 حديث رقم (332).
8. البخاري في صحيحه ، ج 1 / ص 305 ، حديث رقم (858).
9. خالد ، محمد أبو شعيرة: التربية المهنية في الفكر التربوي الإسلامي والفكر التربوي الحديث ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.
10. بسام ، غانم: الفكر التربوي في نماذج من الرسائل والوصايا الموجهة إلى الأبناء والمؤدبين والمعلمين في العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1999.
11. جلال الدين ، السيوطى: تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محمى الدين ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1973.
12. أحمد في مسنده (6/372)، وأبو داود (2/154) والصحاوي في شرح معاني الآثار (2/388) والنمسائي في الفتاوي الحديثة للسحاوى (2/81).
13. عبد العزيز ، ابراهيم العمري: الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول صل الله عليه وسلم ، (د. ن) ، (د. م).
14. عمر ، رضا كحالة: أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام ، مؤسسة الرسالة، الرياض ، ج 3/118 )2008).
15. عبد الرب، نواب الدين: عمل المرأة و موقف الإسلام منه ، دار الوفاء ، المنصورة ، مصر ، 1989.
16. عبد الغنى ، محمود: حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية 1991.

# **صناعة المورد البشري الوطني الأردني ..... المخرجات التعليمية وسوق العمل**

## **ومعايير القبول الجامعي**

**د. محمد هلال القواصنة**

سلط هذه الورقة الضوء على موضوع ليس بالجديد ولكن من زاوية ورؤيا مختلفة تعزز أهمية التخطيط للتعليم في صناعة المورد البشري الحقيقي والفاعل في مجتمعه، بعيداً عن البطالة المقنعة والهيكلية، وتحقيقاً للتميز والكفاءة والجودة.

ولعل في الإرادة والخطوة التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله نحو إطلاق لجنة عليا تعنى بقضايا التعليم ورأس المال البشري، والذي بات موردننا الوحيد إذا ما أراد وطننا وشعبنا الاعتماد على الذات في عمليات البناء والتنمية بعيداً عن المنح والهبات التي تؤدي بطريقة أو بأخرى إلى تدني الروح المعنوية للإنسان الأردني، وتضعف من روح الولاء والانتماء، وبما لا يتواافق أبداً مع طبيعة وإرادة وسيكولوجية وطريقة تفكير مواطننا وشعبنا.

وهنا فأننا نود تسليط الضوء على بعض القضايا والمقترحات المتعلقة بصناعة المورد البشري الأردني، ودوره في دفع عجلة الاقتصاد والتخفيف من مشكلتي البطالة والفقر التي مللتا من تكرار ذكرهما على مختلف الصعد: لعل ما ذهب إليه جلالة الملك حفظه الله في إطلاق لجنة «الموارد البشرية»، وتصريحةاته المتلاحقة بهذا الشأن، وفتقه بالعقل والموارد البشرية الأردنية فهو أكبر دليل على أهمية المشكلة واستشعارها على كافة المستويات؛ حيث وأشار جلالة الملك عبد الله الثاني في أكثر من موقف وعلى أكثر من صعيد إلى هذه القضية وأهميتها، ومنها المقابلة التلفزيونية مع مراسلة شبكة (CNBC) الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط، هادلي جامبل؛ حيث قال جلالته أن: «سننجح الأردن هو الاستثمار في رأس المال البشري، وهو أهم صادراتنا، وتتمحور رؤيتنا بعيدة المدى بكمالها حول إعادة تلك القوة إلى الأردن، حيث أن المواهب الأردنية تحظى باحترام العديد من البلدان في المنطقة وتعمل هناك، هذا هو رأس مالنا، وأعتقد أن هذا ما يميزنا عن الدول الأخرى».

وعطفاً على ما سبق فأنني أريد تسليط الضوء على قضية هامة وخطيرة وذات علاقة مباشرة بصناعة المورد البشري الأردني؛ لأنها قضية القبول الجامعي وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة ومهنهم المستقبلية، وعلاقة ذلك بفرص العمل وجودتها من ناحية، وعلى قضايا تهم التعليم عموماً من ناحية أخرى.

وعليه فإنه من المعلوم بأن البنية العامة لنظام التعليم في معظم دول العالم ومنها الأردن تتكون من ثلاثة مراحل رئيسية هي: الأساسي، والثانوي، والجامعي؛ بحيث تؤسس كل مرحلة للاحتفظ، تكون المرحلة الثانوية هي البوابة المباشرة التي يعبر منها الطلبة إلى مرحلة التعليم العالي؛ ولذلك يكون معدل الثانوية العامة الذي يحققها الطالب هو المعيار الوحيد في تحديد تخصصه ومستقبله المهني، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها: الاعتقاد السائد بأن أفضل طريقة للتتبّع بالتحصيل اللاحق هي التحصيل السابق، بالإضافة لوجود بعض المعوقات المتعلقة بتحديد نسبة من مجموع المقاعد الجامعية لبعض الفئات.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي لاعتماد المعيار السابق بشكل منفرد هو عدم توافر أو بالأدق عدم الجدية في إيجاد معايير ومقياس آخر يمكن اعتمادها لغايات قبول الطلبة وتوزيعهم على مختلف التخصصات الجامعية، وبما يتاسب مع قدراتهم، واستعداداتهم، وميلهم المهني، وداعيهم، وأنماط شخصياتهم، وأنواع ومستويات ذكاءاتهم، وغير ذلك من المتغيرات المعرفية، وغير المعرفية.

وفي الوطن العربي على وجه العموم والأردن على وجه الخصوص فإن معيار القبول الجامعي الوحيد على الغالب هو معدل الثانوية العامة فقط، والذي أجريت حوله العديد من الدراسات، بهدف التتحقق من قدرته التنبؤية ومدى

صلاحيته في التعرف على احتمالية نجاح الطالب في التخصص الجامعي الذي يوضع فيه.

وقد أشارت نتائج معظم هذه الدراسات بصورة أو بأخرى إلى عدم كفاية هذا المعيار في تحديد قبول طلبة الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة، حيث أشارت هذه النتائج إلى تدني نسبة التباين والاختلاف التي يمكن تفسيرها في اختلاف تحصيل الطلبة باختلاف معدل الثانوية، وأن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في هذا الاختلاف؛ من مثل: بعض المتغيرات الديموغرافية، والميول المهنية لهذا الطالب، ونمط شخصيته، وظروفه الاجتماعية، واستعداداته، وغير ذلك.

كما أشارت هذه الدراسات جملة من التساؤلات حول الأسباب الأخرى للاختلاف، وأوصت بضرورة اعتماد معايير ومقاييس أخرى مرافقية لمعدل الثانوية العامة عند عملية القبول والتخصص، من مثل احتساب نسب محددة من معدلات الطلبة في المرحلة الثانوية بصفوفها الثلاثة لتساهم في عملية القبول، أو اعتماد بعض درجات القطع ومعادلات الانحدار المعتمدة على الدرجات الفرعية في امتحان الثانوية العامة للتوزيع على التخصصات المختلفة، أو اعتماد بعض المقاييس لتكون على شكل اختبارات للقبول في التخصصات المختلفة، بحيث تراعي هذه المقاييس بشكل مدرسوس كلًا من: المتغيرات المعرفية والمتغيرات غير المعرفية للطالب، من مثل: الشخصية، والميول المهنية، ومستوى الدافعية، وتقدير الذات، وغيرها.

إضافةً لما سبق فإن التحصيل الدراسي يرتبط بالعوامل غير المعرفية (الشخصية والوجدانية) للمتعلم، وبطبيعة الحال فإن هذه الجوانب غير المعرفية لا تتفصل عن الجوانب المعرفية نظرًا لتكامل السلوك الإنساني وتأثره بهذه العوامل مجتمعة؛ فلا المعرفة لوحدها، ولا العوامل غير المعرفية لوحدها تستطيع التأثير في أداء الإنسان بشكل منفصل، ولكن يتم ذلك بشكلٍ متكامل فيما بينها.

فعندما يخضع المتعلم للموقف التعليمي فإنه يتعامل مع هذا الموقف كوحدة واحدة تشمل جميع الجوانب التي تتكون منها شخصية هذا المتعلم، معتمدًا في استجاباته وتحصيله على ما لديه من مخزون معرفي واستعدادات وقدرات وخبرات سابقة، إضافةً لما يتسم به من سمات شخصية عامة (الشخصية، الدافعية، والميول)، لتكون هذه المدخلات مجتمعة (السمات العقلية، والمزاجية، والمهارات، والد الواقع) هي المسؤولة عن تحديد كيفية وكيفية الاستجابة للموقف التعليمي أو العملياتي الذي عُرض له هذا المتعلم في المدرسة أو الجامعة.

وكما أشرنا فإن كثيرون من الدراسات قد أشارت بوضوح إلى أن تحصيل الطلبة على امتحانات الثانوية العامة بصورةها ومسمياتها المختلفة لا تكفي بأن تحدد نوع الدراسة التي يجب أن يتوجه إليها الفرد، وأنه ليس كافيًا أن نعتمد عليها بمفردها بوصفها معيارًا محايِدًا للالتحاق بالكليات الجامعية المختلفة.

إضافةً لما سبق فقد ظهرت العديد من الدعوات والمطالبات لإعادة النظر باعتماد هذه المقاييس والاختبارات المقننة كمعايير منفصلة لغایيات القبول الجامعي، وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة، مع ضرورة تدعيمها بمعايير أخرى.

ولعل من أهم الاستنتاجات حول مدى صدق الاختبارات المقننة (SAT، ACT) المستخدمة لغایيات القبول الجامعي في بعض الجامعات والدول ما يمكن تلخيصه التالي:

- تعطي هذه الاختبارات تنبؤات جيدة لتحقيل الطلبة في مستوى السنة الجامعية الأولى؛ وذلك بسبب التقارب الكبير بين محتوى ومستوى المواد التي يدرسها الطالب في هذه المرحلة ومحظى هذه الاختبارات.
- لكن هذه القدرة التنبؤية لهذه الاختبارات تقل تدريجيًا كلما ذهبنا للأمام في الدراسة الجامعية ومستويات السنوات الدراسية لطلبتها؛ بمعنى أن العلاقة بين القدرة التنبؤية لهذه الاختبارات وبين المستوى الدراسي للطالب (أولى، ثانية، ثلاثة، رابعة، خامسة، سادسة) هي في الواقع علاقة عكسية؛ بمعنى كلما تقدم الطالب في دراسته نحو مستويات أعلى كلما قلت القدرة التنبؤية لهذه المعايير أو الاختبارات.

وعلى الجانب الآخر فقد بيّنت نتائج بعض الدراسات أهمية السمات الشخصية والميول، ومدى ملاءمتها لتخصص

ومهنة معينة، واستبعاد تخصصات ومهن أخرى لا تلائهما؛ مما ساهم في تطوير قياس الشخصية ومقاييسها على وجه الخصوص وما يتعلق بها من متغيرات غير معرفية، وفي ظهور أخصائيين ومراكز للتوجيه النفسي المهني، والإرشاد الأكاديمي، وكان لذلك كله تطبيقات في الالتحاق بسوق العمل والقبول في الجامعات والمعاهد الفنية وغيرها، مما يعني أنّ ممارسة الشخص لهنة تناسب مع قدراته وميله وسماته الشخصية تعتبر أساسية في نجاحه وتكتيفه المهني والأسري والاجتماعي، وفي رضاه المهني والوظيفي، وفي صحته النفسية أيضاً.

وتشير الدراسات إلى أن التعليم العالي على وجه العموم، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص قد شهد في السنوات الأخيرة تنوعاً واسعاً في خصائص ومستويات الطلبة المتحقدين فيه؛ حيث أظهر هؤلاء الطلبة مدى واسعاً من القدرات والميول والخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبعض الجوانب الأخرى ذات العلاقة والأثر في التحصيل الأكاديمي أكثر عن ذي قبل، لذا فتحن بحاجة لطرق أكثر عدالة وفائدة وموضوعية في تقييم هؤلاء الطلبة.

ويؤكد ما سبق اتفاق معظم الأكاديميين والاختصين والباحثين على أن الدراسة الجامعية ذات طبيعة خاصة تجعلها لا تفاضل بين دارسيها على أساس المجموع الكلي لدرجات امتحان الثانوية العامة فقط.

وعليه فإنه لا بد من أن يكون لعملية القبول الجامعي معاييرها الدقيقة ومحدداتها الواضحة، وأن تكون عملية الانتقاء وفق معايير ومقاييس موضوعية تمكن الجامعة من استيعاب الطلبة الذي يتلكون الاستعدادات الأساسية اللازمة للدراسة بالإضافة لمعايير أخرى للانتقاء ووضع الطلبة في التخصصات التي تناسب ميولهم واستعداداتهم إلى حد كبير، وذلك لتجنب اتجاه الطلبة إلى تخصصات لا تناسب استعداداتهم وميولهم مما يؤدي إلى كثير من مشكلات العشر الدراسي.

إن أي جامعة لتحرص على استقطاب النوعية الجيدة من الطلبة إليها، وفي الوقت الحاضر ومع ازدياد خريجي الثانوية العامة وازدياد وعي المجتمع بأهمية التعليم العالي فقد تداعى كثير من الشباب نحو الجامعات، وأصبح الحصول على مقعد في كلية أو جامعة مطلباً لكل شاب.

لذلك أصبحت الجامعات أحوج ما تكون إلى الانتقاء الجيد وال اختيار السليم، وإذا كان لا بد أن تصنف قراراً حول قبول الطالب أو رفضه أو توجيهه وجهة أخرى فلا بد أن يكون القرار سليماً لصالح الطالب والجامعة والمجتمع، ولا يكون القرار سليماً ما لم يستند على معايير موضوعية شاملة ودقيقة.

وقد أشارت نتائج معظم الدراسات إلى أن الطلبة قد يستطيعون النجاح في حقول دراسية دون أخرى على الرغم من تساوي قدراتهم المعرفية مع طلبة آخرين لا يستطيعون تحقيق مثل هذا النجاح، وذلك اعتماداً على تنوّع ميولهم واهتماماتهم.

وعليه فإن عملية القبول الجامعي بحاجة لبعض المراجعة والتعديل؛ بحيث تراعي فيها بعض المتغيرات غير المعرفية كالشخصية والميول المهنية والدافعة؛ وإنه إذا ما تم إنجاز هذه العملية (قبول الطلبة وتوزيعهم على التخصصات الجامعية وفق قدراتهم المعرفية وسماته غير المعرفية) بشكل متقن وسليم مبني على أساس علمية صحيحة، من خلال مقاييس مختلفة تناسب البيئة الأردنية؛ فإننا ربما نضمن وبدرجة كبيرة القدرة على التتبّؤ بمستوى النجاح الأكاديمي لهؤلاء الطلبة في التخصصات التي يُوزعون عليها وفقاً لهذه المقاييس.

وبالإضافة لذلك فإننا قد لا نتغلب على ما تعانيه جامعتنا من هدر تربوي فقط، بل إنه من الممكن ومن خلال ذلك الكشف عن مهارات وموهاب مدفونة قد يقدم الواحد منها مجتمعه ما قد يقدمه آلاف الأشخاص العاديين، خاصةً إذا ما تم وضعهم في المكان المناسب الذي يتاسب وقدراتهم وميلولهم وسماتهم. لا سيما وأن البحوث العلمية قد أثبتت وجود قيمة تربوية لكلا المعيارين: درجة الثانوية واختبار القبول وأثبتت أن استخدامهما معاً يحقق درجة تربوية أعلى من استخدام أيٍّ منهما بمفرده.

لقد كانت مشكلة التتبّؤ بالتحصيل بكلفة المراحل ولا زالت موضع اهتمام الباحثين في علم النفس التربوي، وبقي السؤال المطروح دائماً: لماذا يكون تحصيل بعض الطلبة جيداً بدرجة ملحوظة؟ بينما لا يحقق البعض الآخر من أقرانهم المستوى المقبول الذي يمكنهم من الاستمرار في الدراسة والنجاح فيها؟

وبعد ذلك فإن العديد من الدراسات التي جاءت لتجيب عن هذا السؤال قد أشارت نتائجها إلى أن المتغيرات المختلفة التي تناولتها قد استطاعت تفسير ما نسبته حوالي 50% فقط من مجموع التباين في التحصيل، بينما بقي النصف الآخر دونما تفسير مقبول.

لقد اتخذ الباحثون في هذا المجال عدة اتجاهات لمحاولة تفسير التباين في تحصيل الطلبة، منها:

1. الرابط بين ذكاء الطلبة وقدراتهم العقلية من جهة والنجاح في الدراسة من جهة أخرى.
2. الرابط بين السمات الشخصية للطلبة والنجاح في الدراسة.
3. الرابط بين متغيرات العملية التدريسية ونجاح الطلبة في الدراسة "بحوث الاستعدادات. المعالجات".
4. الرابط بين السمات الشخصية والتفوق (المميز بين السمات الشخصية المميزة للمتفوقين والسمات الشخصية لغير المتفوقين).

ولكن الاعتقاد السائد بأن هذه الاتجاهات لم تنجح منفردة في تفسير التباين الكلي في تحصيل الطلبة، لا سيما وأن سمات وخصائص الأفراد تباين تبايناً ملحوظاً؛ فكل فرد استعداداته وميوله وخصائصه الشخصية التي تؤهلة للقيام بدور فعال في مجتمعه، ويمكننا تحديد هذه السمات وقياسها لدى الأفراد للإفاده القصوى من إمكاناتهم، وتعظيم دور كل منهم في الحياة بما يتفق وهذه الإمكانيات.

وقد استخدم القائمون على القبول الجامعي أكثر من طريقة ومعيار لتحديد و اختيار الطلبة الذين يصلحون للتعليم الجامعي، والذين يُتوقع لهم النجاح في هذا النوع من التعليم. ومن أكثر هذه المعايير استخداماً الاختبارات المقننة بصورةها المختلفة، من مثل: اختباري: الاستعداد المدرسي (SAT)، واختبار الكليات الأمريكية (ACT)، وذلك انطلاقاً من المبدأ القائل بأن أفضل طريقة للتنبؤ باللاحق هو الأداء السابق.

كما أُستخدم لغاية القبول الجامعي طرق أخرى من مثل: الوضع الاقتصادي - الاجتماعي (Socioeconomic Status: SES)، والتوصيات المقدمة من المشرفين وإدارات المدارس (Recommendations).

ولكن وجدت الدراسات أن هناك قصوراً وماخذ على هذه المعايير؛ من أهمها أنها لا تعطي صورة كاملة عن المتقدم أو المفحوص، خاصة ما يتعلق بالجوانب الشخصية، والتحيز لبعض المجموعات على حساب أخرى، وعدم الموضوعية أحياناً أخرى.

وبالمقابل فقد وجد بأن المتغيرات غير المعرفية فعالة ومتلك القدرة على التنبؤ بنجاح الطلبة في التحصيل الأكاديمي الجامعي والتعليم العالي عموماً.

وهنا فإنه من نافلة القول بأن التعليم قد بات عملية اجتماعية ووطنية أولى بامتياز؛ وأن الجميع مسؤول بطريقه مباشرة أو غير مباشرة عن تقديم التعليم الحقيقي القائم على إكساب الأفراد المهارات اللازمة لمواجهة مسؤولياتهم الحياتية الخاصة وال العامة مستقبلاً، وليس فقط الحصول على شهادة تأتي نتيجة لتقديمه جملة من المتطلبات والامتحانات القائمة على الحفظ والتلقين واستدعاء المعرفة ونسخ البحوث؛ فهذه الطريقة لم تعد مجدية لمواجهة الحياة الحديثة المتسارعة.

لذا وبناءً على ما سبقِ فإنه علينا جميعاً أن ندرك بأن التعليم يجب أن يكون مبنياً على خطة استراتيجية وطنية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخطط الاستراتيجية للحكومات المتعاقبة؛ بحيث تربط بين مخرجات التعليم من جهة وبين جميع الخطط الاستراتيجية لكافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة من جهة أخرى، وحتى أنها يجب أن ترتبط مع خطط تلك الدول والأسواق التي تستقطب عادةً المورد البشري الأردني، والتي باتت ثقتها بهذا المورد أقل مما سبق حقيقة، بالإضافة لوجود منافسة شديدة في هذه الأسواق من دولٍ وجنسيات أخرى؛ وعليه فإن من الواجب علينا الان وليس غداً بأن نقوم بـ:

وضع خطة استراتيجية حقيقة للتعليم وصناعة المورد البشري الأردني يشارك في وضعها: الحكومة بوزاراتها ودوائرها المختلفة (التخطيط، والتعليم العالي، والتربيه والتعليم، والصناعة والتجارة، ودوائر الأمن الوطني، وديوان

الخدمة المدنية) تحديداً، بالإضافة لكافة المؤسسات العامة والخاصة من: قطاعات القوات المسلحة، والجامعات، وقطاع البنوك، والقطاع الطبي العام والخاص، والطيران، والنقابات المهنية، وكافة المؤسسات؛ بحيث تقوم هذه مجتمعة بتمويل لجنة رأس المال البشري المركزية بخطط استراتيجية حقيقة توضح احتياجاتها من التخصصات المختلفة لعشر سنوات قادمة على الأقل، وبدراسة موازية لخطط ومشاريع الدول التي تستقطب مواردنا البشرية عادةً، بالإضافة للعمل على فتح أسواق جديدة في دول أخرى.

إعادة النظر ببرامج ومناهج التعليم العام والمعالي وطرق وأساليب التدريس، وإيلاء قضية تقييد التعليم أهمية خاصة، وإيجاد مساحة من التدريب العملي في مختلف المراحل الدراسية الأهمية القصوى، وتصميم برامج التعليم العام والمعالي ابتداءً من مرحلة الحضانة ورياض الأطفال بما يتوافق مع قدرات واستعدادات الطلبة وخصائص المعرفية وغير المعرفية؛ بعد فرزهم بناءً على مقاييس تحدد قدراتهم المعرفية، وأنواع ومستويات ذكاءاتهم، وميولهم وأنماط شخصياتهم.

إعادة النظر بقضية القبول الجامعي، وعدم الالتفاء بمعيار معدل الثانوية العامة معياراً وحيداً لتحديد قبول الطلبة وتوزيعهم على التخصصات الجامعية المختلفة؛ وأن يصار إلى تدعيم هذه العملية بمعايير وأوزان أخرى؛ من مثل: اعتماد السجل التراكمي التحصيلي للطلبة على طول السلم الدراسي والأخذ بوصيات المعلمين ومديري المدارس بموضوعية تامة ومضبوطة، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من المرحلة الثانوية، وأن يصار إلى بناء وتقنين بعض المقاييس ذات العلاقة بعملية قبول الطلبة وتوزيعهم على التخصصات المختلفة؛ بحيث يكون لكل تخصص فرعياً مقاييس وطني خاص تشرف عليه الجهات ذات العلاقة تحت مظلة مركز وطني للقياس، بالإضافة لاستخراج معادلات إنحدارية تحدد صلاحية الطالب لتخصص دون آخر بناءً على درجاته الفرعية في امتحان الثانوية العامة؛ وتكون بهذه الطريقة قد قللنا من الآثار السلبية لامتحان الثانوية العامة على الأسرة والدولة والمجتمع من ناحية، وحققنا درجة أفضل من التبنؤ بنجاح الطالب في تخصص ومهنة المستقبل من ناحية أخرى.

إعادة النظر في الخطط التعليمية داخل الأقسام والتخصصات في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة، والعمل على توحيدتها وتجانسها بما يتواافق مع ما تتوقعه من مخرجات تعليمية تلبي خطط واحتياجات أسواق العمل المحلية وتلك الأسواق التي تستقطب العمالة الأردنية، وأن يصار إلى تصميم برامج تدريب حقيقية ومدروسة تتواافق وهذه الخطط؛ بحيث يساهم في وضعها وتنفيذها والاستفادة منها كافة القطاعات العامة والخاصة، ولا ضير إن بدأت مع نهاية الصف التاسع تحديداً؛ حيث تشير نتائج معظم الدراسات العلمية إلى ثبوت وتمايز ميول الطلبة عند هذه المرحلة، وأن تدعم هذه الميول والبرامج بمناهج إثرائية ذات علاقة مباشرة بتخصص ومهنة الطالب.

وهنا أود الإشارة هنا إلى تجربة الشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة في إيجاد لجنة عليا لرأس المال البشري وتحديداً في إمارة أبوظبي؛ تتضمن تحت لوائها جميع القطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتلتزم بتزويد هذه اللجنة بخططها الاستراتيجية واحتياجاتها من مختلف التخصصات ضمن خطة 2020. هذا بالإضافة إلى إلزام جميع الشباب المواطنين بالالتحاق بالخدمة الوطنية العسكرية بعد إتمامهم لمرحلة الثانوية العامة مباشرةً، مما يزيد من عمرهم الزمني ونضجهم العقلي والمعرفي وبصقلهم، ويعطيهم فرصة أفضل لل اختيار المهني مستقبلاً، وللحقيقة فقد بدأت هذه الخطوة الجريئة تؤتي أكلها على مختلف الصعد، وأصبحت تخرج أجيال تختلف عن سالقتها وعياً وعطاءً وانضباطاً.

نهايةً وبعد كل ما أوردناه وهو غيض من فيض بات من الضروري إعادة النظر بنظامنا التعليمي بكافة مراحله حتى نتحقق هدف التربية الأساس بإعداد الفرد للحياة إعداداً شاملاً متكاماً، وبما يتوافق مع متطلبات الحياة الحديثة المتسارعة التي لم يعد فيها مكاناً لمتباطئ أو متعدد.

وهنا اسمحوا لي بأن أوجه نداءً عاجلاً لكل القائمين على العملية التعليمية التعليمية وصناعة وتوجيه المورد البشري في وطننا الغالي إلى ضرورة التكامل والإسراع في تدارس ما يمكن اتخاذه من إجراءات تخرجاً من هذا الوضع إلى ما هو أفضل وأجود؛ مع تأكيدي وثقتي بوجود الكثير من الكفاءات الوطنية والخبرات المتميزة القادرة على إحداث الفرق بناءً على عمل منهجي منظم قائماً على المؤسسة والبحث العلمي بعيداً عن الفزعنة والتخييب.

..... حفظ الله الأردن قيادةً وشعباً وحسناً وحلاً

## نشاطات الجمعية



## افتتاح المؤتمر الثامن للبحث العلمي في الأردن



برعاية دولة السيد فیصل الفایز رئيس مجلس الاعیان تم افتتاح اعمال مؤتمر البحث العلمي الثامن في الأردن الذي تنظمه الجمعية بالتعاون مع الجامعة الأردنية، وقال ”إن الوقت حان لنتخلص من حالة استهلاك المعرفة إلى انتاجها، الأمر الذي سيؤدي إلى نهضة حقيقة لأمتنا“، موضحاً أن ”قوة الدول وتطورها في مختلف الميادين تعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط الاستراتيجي، الذي اساسه البحث العلمي المنظم، ما يرتب مسؤولية كبيرة على الباحثين والأكاديميين لتوفير المعلومة الدقيقة والشفافة أمام متخذى القرار.“.

ووثمن الفایز الدور الريادي المتواصل للجمعية الأردنية للبحث العلمي في تعزيز مسيرة البحث العلمي، وللجامعة الأردنية التي دأبت على احتضان هذه الفعاليات في إطار دورها التنموي والتعليمي.

بدوره عرض رئيس جمعية البحث العلمي الدكتور أنور البطيخي لخارطة طريق نحو التقدم والبناء، داعياً العلماء والباحثين والطلبة إلى أن يضعوها نصب أعينهم حيث تسعى الخارطة إلى تسمية العام 2018 عام الكتاب والقراء، لتشجيع القراءة والكتاب للجميع.

ودعا الدكتور البطيخي إلى أن نزرع في عقول الطلبة أبناءنا أفكار الانتماء بأردننا العزيز والثقة والاعتماد على النفس والذات وتشجيع الطلبة للأختيار التخصص الذي يرغبونه.

وأن نركز على البحث والاستقصاء والجوانب العلمية بالحصة الدراسية ونعطي أهمية لأراء الطلبة ونقاشهم بتحليل العلمي .

ودعا إلى انتاج التكنولوجيا بدلاً من استيرادها، وتعزيز التعليم المهني والتكنولوجي للطلبة الذين لم تؤهلهم معدلاتهم لدخول الجامعات، وضرورة إعادة دفة التعليم إلى مكانها الصحيح بهمة الجميع خاصة





المؤتمر الذي يعد من أكبر التظاهرات العلمية في الأردن شارك فيه نحو 70 عالم وباحث من مختلف دول الوطن العربي، ناقش سبعة محاور في 14 جلسة تعقد بالتزامن.

وتركتز موضوعات المؤتمر على تطبيقات التكنولوجيا التانوية وتقنياتها ودورها في ايجاد حلول مبتكرة في الصناعة، اضافة الى الزراعة العضوية كزراعة مستدامة ونظيفة تضمن تغذية التربة وتحافظ على المصادر الطبيعية.

وناقش الباحثون تغذية الأم والطفل عبر دراسة الحالة القذوذية في الأردن، هذا الى جانب مناقشة اشكالات اللغة العربية بين التواصيلية ومكونات الهوية .

وسلط الباحثون الضوء على موضوعات الطاقة المتتجدة ودراسات الهوية بوصفها مسيرة لاشكال العنف في العالم والعلاقة الجدلية بين الصراعات السياسية وتحولات الهوية .

وأقيمت في نهاية اعمال المؤتمر مائدة مستديرة ناقشت أهم التوصيات التي خرجت من محاور المؤتمر المختلفة.

الاساتذة الجامعيين باعتبارهم خط الدفاع الاول عن التعليم ومدرسين وموجهين تربويين وأولياء امور. من جهته دعا رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عزمي محافظة الى عدم الامان في جلد الذات بتكرار مقولات من شأنها ترويج محدودية قدراتنا وقصور علمائنا وباحتثينا عن البحث العلمي الرصين وإن ضاقت مواردنا المالية والمادية، مشيرا الى ابداع الطلاب والباحثين العرب عندما يعملون جنبا الى جنب مع علماء الغرب. وشدد محافظة على ضرورة الایمان الحقيقي بأن في الأردن والوطن العربي ثروة عظيمة تصاهي الموارد المادية، تمثل في العلماء والباحثين وطلبة العلم الذين يملكون الجلد والمثابرة والقدرة على البحث والتعلم، وتحدث في الجلسة الافتتاحية التي أدارها الأستاذ الدكتور مصلح النجار ثلاثة متحدثين رئيسيين هم: الاستاذ الدكتور حسين العطيفي أمين عام المجلس العربي للمياه وتحدث عن «مستقبل إدارة المياه في الوطن العربي» وكما تحدث الاستاذ الدكتور عادل البلاتاجي رئيس الجمعية الدولية لتنمية المناطق الجافة عن «أثر التغير المناخي على المياه وتحسين مستوى المعيشة في العالم العربي» وكما تحدث الاستاذ الدكتور ممدوح سلامه / الخبير الاقتصادي الدولي في مجال النفط عن ”A Post-Oil Era is a Myth”



## افتتاح المؤتمر الاقتصادي الدولي الثالث «قضايا معاصرة في عالم المال والأعمال»



الجمعية المستجدة الاقتصادية على الساحة المحلية والدولية ولما كان الاقتصاد الاردني محط اعجاب وتقدير لما يتمتع به من مرونة كافية رغم الصعوبات والعقبات، جاء هذا المؤتمر الاقتصادي للوقوف على واقع الاقتصاد الاردني برؤى مستقبلية يحدوها الامل والتفاؤل في زمن عز فيه الامل بعد مشوار.

واضاف، ان الاقتصاد الاردني شأنه شأن غيره من اقتصادات المنطقة عانى ظروفا انكمashية بفعل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية اضافة الى ما يعترف بالريع العربي، وقد اجتازه الاردن بفضل الله وحكمة القيادة الهاشمية، مشيرا الى ان التطورات الاقتصادية الاخري عززت حالة الغموض في البيئة التي نعيش وبالتالي ظهور حالة من عدم التأكيد والتباين بما قد يكون عليه حالة الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتوظيف حيث انعكس على عجز الموازنة في السنوات السابقة. وعرض رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدكتور احمد صيام لمحاور المؤتمر والمواضيع المطروحة للنقاش ومن ابرزها محور قضايا مالية ومصرافية معاصرة، وقضايا امال والاعمال الالكترونية والادارية المعاصرة، وقضايا الاقتصاد والمعرفة والتسويق والريادة التي تتضمن اوراق عما، ومداخيلات متخصصة.

وأشار مساعد رئيس جامعة البتراء الدكتور رفيق عمر الى ان المؤتمر يهدف الى التعريف بأهم القضايا المعاصرة في عالم المال والاعمال وتحليلها واستعراض بعض التجارب العملية الناجحة للاستفادة منها وتحقيق الشراكة الفاعلة بين القطاع الالاكمادي وقطاع الاعمال بشقيه العام والخاص.

برعاية دولة الدكتور عدنان بدران المستشار الأعلى لجامعة البتراء ومجلس امنائها تم عقد المؤتمر الاقتصادي الدولي الثالث ”قضايا معاصرة في عالم المال والاعمال“ الذي نظمته الجمعية الاردنية للبحث العلمي بدعم من جامعة البتراء وبمشاركة عربية واقليمية ودولية واسعة.

وقال الدكتور بدران ان الاردن رغم انه نجح من خلال القطاعين العام والخاص في توفير بيئه تعليمية جيدة من حيث عدد المدارس والمعاهد والجامعات نسبة الى السكان، الا انه يتوجب عليه اعداد مخرجات تعليمية وباحثية مستنيرة تدير محركات النمو بطبقاته الكامنة الهائلة نحو الاقتصاد المعرفي الذي اصبح يدر البلاريين من الدولارات في رفع معدل الانتاج المحلي لدول ناشئة كثيرة اصبحت تنافس الدول الصناعية الكبرى.

واكد ان التعليم يعد صناعة بالدرجة الاولى وغا  
راس مال بشري ولدينا في الاردن تجربة حية حيث  
ان الدارسين في الجامعات الاردنية من خارج الاردن  
يتحققون دخلا سنويا ثابتا وصل الى ما يزيد على  
300 مليون دينار سنويا اضافة الى توفير الهدر المالي  
الناجم عن ذهاب قطاع كبير من طلبتنا للدراسة في  
الخارج بعد ان اتاح لهم التعليم الخاص والعام مجالا  
للبقاء في بلدتهم، مشيرا الى ان من مؤشرات البنك  
المركزي لميزان العملات ان تحويلات المغتربين تجاوزت  
ثلاثة الاف مليون دولار سنويا، ويعود الفضل الاكبر  
فيها للتعليم ومخر جاته.

وقال الدكتور انور البطيخي، انه في ضوء متابعة

## ندوة بعنوان «التجهات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025»



نظمت الجمعية محاضرة بعنوان ” التجهات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 ” وعرض العين الدكتور وجيه عويس خلال المحاضرة التي ادارها العين الدكتور رضا الخوالدة المحاور الرئيسية لل استراتيجية والتوصيات التي خلصت اليها ترجمة للرؤى الملكية في تطوير منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة واضحة المعالم لتنمية الموارد البشرية، تؤطر عمل القطاعات المعنية بالتعليم، وتنسجم مع مخرجات الرؤية الاقتصادية للأعوام العشرة المقبلة مشيراً الى انها تضمنت

ثلاثة قطاعات هي التعليم العام الذي يضم التعليم المبكر للأطفال، وتطوير المناهج الدراسية، وامتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، وتدريب المعلمين وأساليب التدريس، وإدماج التكنولوجيا في التعليم، والمتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام.

وفيما يتعلق بمحور التعليم المبكر اشار عويس الى وجود مليون طفل اردني تحت سن السادسة 70 بالمائة منهم لا يجدون فرصة للالتحاق برياض الاطفال كي جي ون و كي جي تو مشيراً الى ان اللجنة أوصت فيما يتعلق بهذا المحور بتعديل الإطار التشريعي والمؤسسي، وزيادة إمكانية الالتحاق، وتحسين نوعية تربية الطفلة المبكرة.

وقال ان اللجنة دعت فيما يتعلق بمحور تطوير المناهج الدراسية، الى تشكيل ” هيئة عليا شبه مستقلة لتطوير المناهج الدراسية ” وستعمل الهيئة على التخلص من الافكار المتطرفة في المناهج وترسخ مفاهيم التسامح والتعايش الديني والانتماء الوطني والقيم الانسانية والابتعاد عن اسلوب التقليد والحفظ.

وقررت اللجنة انشاء مركز وطني مستقل للاختبارات، للإشراف على امتحان الثانوية العامة، وإعداد أسئلة الامتحانات وتصحيح أوراق الإجابة وإعلان النتائج، وتوحيد مسارات الثانوية العامة لتفادي مسارين فقط: المسار الأكاديمي، ويشمل العلوم الطبيعية، والرياضيات، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والمسار المهني: ويشتمل على الصناعي بفرعه الميكانيك والكهرباء، وال الفندقي والسياحي.

واوصت اللجنة بالغاء البرنامج الموازي للطلبة الأردنيين تدريجياً خلال مدة 8 سنوات اعتباراً من العام الجامعي 2017 / 2018 .

وأوصت اللجنة بحسب عويس فيما يتعلق بمحور التعليم التقني، بتطوير مسارات التعليم المهني والتكنولوجى تكون متكاملة وترافقية بدءاً من مستوى محدد المهارة وصولاً إلى المستوى التقني وانتهاءً بسوق العمل، والتوجه في توسيع برامج التعليم التقني وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار فيهما وتطوير برامجهما بما يلبي حاجات سوق العمل.

وأشار عويس إلى ان الاستراتيجية تضمنت عدداً من المحاور ذات العلاقة، كمحور العمالة وتنظيم سوق العمل، ومحور تعليم اللاجئين السوريين، ومحور تنمية الموارد البشرية في القطاع العام، ومحور رعاية الشباب، وأخيراً محور متابعة تنفيذ الاستراتيجية.

وتضمنت المحاضرة التي حضرها اساتذة جامعات وباحثون متخصصون العديد من المداخلات التي اجمعـت على أهمية النهوض بالتعليم في الأردن ورفع سوية القائمين عليه.

## مائدة مستديرة بعنوان «أردنيون في عين الشمس»



عقدت الجمعية مائدة مستديرة وادارها رئيس اللجنة الثقافية في الجمعية الأستاذ الدكتور مصلح النجار بعنوان “أردنيون في عين الشمس”， عرضوا خلالها تجاربهم العملية والعلمية والأدبية دور ابحاثهم ومنتجاتهم في خدمة الاردن والتعليم.

وقال العين الدكتور رضا الخوالدة إن جلالة الملك الحسين استثمر منذ البدايات بالعملية التعليمية وبعده جلالة الملك عبد الله الثاني، مشيراً إلى السمعة الطيبة والأثر الذي يتركه العلماء الأردنيين على مختلف المستويات. وأكد انه لولا الاهتمام الذي تواليه القيادة للتعليم منذ البدايات لما تحقق ذلك.

وعرض الخوالدة إنجازاته العلمية والعملية التي ،من أبرزها، نشره لأكثر من 170 بحثاً علمياً وتخریجه لأكثر من 50 طالب دكتوراه وطلاب ماجستير ومساهمته في القطاع الزراعي الأردني وحصوله على العديد من الجوائز على مختلف المستويات.

ودعا أمين عام وزارة الثقافة هزار البراري إلى أهمية أن تكون الثقافة والادب من الاولويات على الصعيد الرسمي، مؤكداً أهميتها في مواجهة الارهاب والتطرف وغيرها.

وعرض مسيرته الأدبية منذ كان طالباً في المدرسة ثم الجامعة والإنجازات التي حققها أدبياً.

واشار الدكتور يوسف القاعود من جامعة العلوم والتكنولوجيا إلى أنه أجز خلال 15 سنة ماضية 250 ورقة بحثية وهو من أعلى الأرقام في البحوث الطبية، مؤكداً أهمية أن يكون الباحث مؤثراً ويستفاد من بحوثه في خدمة المجتمع والانسانية.

وأشارت استاذة الأدب العربي الحديث في الجامعة الامريكية في مادبا الدكتورة شهلا العجيلي إلى أهمية أن يكون الابداع والبحث بجودة عالية، مستعرضة مسيرتها الأدبية والجوائز التي حصلت عليها وأبرز مؤلفاتها. وعرض مدير الدائرة الثقافية في الديوان الملكي مفلح العدوان مسيرته الأدبية، مشيراً إلى أنه زار 300 قرية في الأردن وكان مرتحلاً بين أكثر من مدينة؛ مما أضاف إلى مخزونه الأدبي الكبير وأغناه المكتبة. وأشار إلى أن كتاب التاريخ يكتبون بذاكرة وثائق قديمة ولا يصلون إلى هذه المناطق الجميلة.

## محاضرة بعنوان القيادات الأكاديمية بين التصنيع والتلزيم



انقسم اساتذة جامعات ومتخصصون بين مؤيد ومعارض لآلية التناوب المتبعة في تعيئة الشواغر الادارية في الجامعات الاردنية والتي يتبعوا من خلالها جميع الاساتذة العاملين في الجامعة موقع ادارية دون استثناء .

وفي الوقت الذي ذهب بعضهم الى ان ذلك يشكل ضمانا لتكافؤ الفرص ويعطي جميع الاساتذة العاملين في الجامعة حقوقهم اكد اخرون ان ذلك يؤدي الى تكريس الواسطة والمحسوبيه والشللية ويعبط الكفاءات .

جاء ذلك خلال ندوة متخصصة نظمتها الجمعية الاردنية للبحث العلمي مساء امس بعنوان "القيادات الأكاديمية بين التصنيع والتلزيم" وادارها رئيس الجمعية الدكتور انور البطيخي .

واكد رئيس مجلس امناء جامعة اليرموك الدكتور فايز الخساونة انه يمكن لهذا المبدأ القائم على التناوب ان يحدث أثرا بالغا على مسيرة الجامعة، كما يمكن أن يكون أثره إيجابيا أو سلبيا مشيرا الى ان التدرج في إشغال رئاسة القسم ثم عمادة الكلية ثم نيابة الرئيس أصبح مسارا متدرجا للتدريب وصقل المهارات القيادية للتنافس على إشغال الواقع المتقدمة مثل رئاسة الجامعة أو وزارة التعليم العالي أو أي من الواقع القيادي التابعة لها كما يحسب لثقافة التناوب أنها قد تقرز رصيدا من قيادات الصف الثاني والثالث تستقىدها جامعات عربية أخرى وخصوصا في الخليج العربي، وكان في ذلك نفع شخصي للأفراد ونفع للأردن والدول العربية على السواء.

ولكنه اشار الى انه إذا ما استعرضنا الوضع الحالي في جامعاتنا الرسمية، نجد أن ثقافة التناوب قد ساهمت في تعثر المسيرة الأكاديمية، وخصوصاً اختيار القيادات الأكاديمية المتقدمة بات مسيسا ومشوبا بالواسطة أحياناً والشللية والمحسوبيه أحياناً أخرى .

وقال الخساونة ان من أهم اعراض التعثر ما يتعلق بذهنية عضوهيئة التدريس: فإذا كان طموحه في مسيرته الأكاديمية لا يتحقق إلا إذا تبأ موقعا قياديا فهذا لا يشكل فشلا اكاديميا وإذا لم يعتبر نفسه فاشلا سيعتبر نفسه محبطا.

وزاد ان الأصل في عضوهيئة التدريس أن يقيس مدى نجاحه أو فشله في مهنته الأكاديمية بإنجازاته العلمية ومكانته بين أقرانه كمراجعة مرموقة في مجال تخصصه غير أن الطموح نحو القيادة جامح، لأنه يجلب معه عوائد من السلطة والشهرة وغيرها، وأنه أصلا طموح مشروع، فلا عجب أن الطموح الذي لا يتحقق يقود إلى الإحباط لكن الإحباط قاتل لأن الإنسان المحبط يستسلم للوضع الراهن ولا يسعى إلى التميز بل يكتفي بالحد الأدنى من الأداء.

وقال الخصاونة ” ورغم أنه لا يجوز لي أن أعمم إلا أنني أشير إلى أن الإحباط حاصل وأدلل على ذلك أنه ما تناوله الجميع في مجالسهم الخاصة فمن مؤشرات الإحباط المهمة تغير نظرة الفرد إلى عمله كعضو هيئه تدريس من حيث أنه أصبح يعتبرها وظيفة مثل سائر الوظائف يحسب عوائدها فقط بمعايير البدلات المادية، متناسيا العوائد المعنوية، وهذا منطق يتغدر معه الإبداع والتميز.

واكد انه وبقدر ما يقتضي الإحباط بقدر ما تتدنى كفاءة المؤسسة الأكاديمية لأن الغالبية العظمى مرشحة له، وخصوصاً أن جملة الواقع القيادي لا تشكل إلا نسبة بسيطة من مجمل أعداد أعضاء الهيئة التدريسية في أي كلية كما في أي جامعة.

واشار الى ان ثقافة التناوب من جانب اخر جعلت الواقع القيادي تشريفا وليس تكليفا، وجعلتها تصبح سلما للتلزف ليس فقط للصعود بل لحرق المراحل بكل الوسائل وعلى مستوى القسم، فإن التناوب لسنة أو سنتين أفقد القسم في وضعنا الحالي إمكانية التخطيط والتنفيذ ورسخ الرتابة في مسيرة القسم حيث يتعدد رئيس القسم في طرح مبادرات يعلم أنه سوف لن يتمكن من متابعتها بعد انتهاء فترة مناوبته كما يتحرج معظمهم من أخذ قرارات حازمة بشأن زملائه في موضوع الشعب وطرح المساقات وتوزيع الحصص بين أيام الأسبوع أو ساعات النهار وما إلى ذلك مما ينعكس على أداء القسم، ومما يروج للشلالية وتبادل المنافع مشيرا الى ان ما قيل عن القسم ينسحب على الكلية إذا كانت مهمة العميد تصريف الأمور فقط، ولكنه يختلف عنه كما ونوعا وأثرا.

واكد الخصاونة انه في غياب التخطيط الإستراتيجي، أصبح نمط القيادة أشبه ما يكون بنمط إدارة الأزمات، وهذا نمط يعتمد على الاجتهد الشخصي، لا يثرى صاحبه ولا يصلح للاقتداء به والتعلم منه وبهذا فقد مبدأ التناوب قدرته على التدريب والتطوير.

واشار الى انه يمكن لثقافة التناوب أن تكون محركاً إبداعياً لصنع القيادات الأكاديمية وتطويرها وصولاً مهاراتها وتعزيز قدراتها إذا توافرت لها البيئة الحاضنة السليمة، وفي غياب ذلك تصبح ثقافة التناوب وبالاً على القطاع الأكاديمي كله وأهم مقومات البيئة الحاضنة المطلوبة هو التخطيط التشاركي على جميع المستويات: القسم فالكلية فالجامعة فإذا توفرت خطة إستراتيجية شاملة تتبعق عنها خطط تنفيذية سنوية ليس فقط للجامعة بل أيضاً للكلية والقسم، وإذا توفرت آلية فاعلة للمتابعة والتقييم والمراجعة الدورية، فإن ثقافة التناوب ستتحول إلى آلية متميزة لصنع القيادات الأكاديمية.

واكد الخصاونة انه في غياب ذلك، فإن ثقافة التناوب ستتحول إلى آلية تخر في مسيرة الجامعة بسبب المزاجية في التنفيذ وشخصنة الواقع وما ينتج عنها من تحبط وشلالية.

واكد انه لا يجوز أن تفرض إستراتيجية الجامعة من رأس الهرم، كما لا يجوز أن تكون تجميناً لدخلات تأتي من الأقسام والكليات، بل يجب أن تكون ثمرة دورات من التفاعل بين رأس الهرم وجسمه، لنضمن بذلك افتتاح الجسم الأكاديمي في كل مستوياته بما تستقر عليه رؤية المؤسسة.

واكد المشاركون أهمية إعادة تقييم هذه الآلية القائمة على التناوب وايجاد آلية أكثر شفافية وفعالية.

## **محاضرة بعنوان « قواعد البيانات وأدوات اختيار المجالات العلمية لنشر مخرجات البحث العلمي»**



نظمت الجمعية محاضرة بعنوان "قواعد البيانات وأدوات اختيار المجالات العلمية لنشر مخرجات البحث العلمي" للدكتور نزار حداد

وقال الدكتور حداد ان هناك ما يفوق 100 دار نشر مزيفة منتشرة حول العالم، إضافة إلى آلاف المجالات العلمية الوهمية مما يعرض الباحثين إلى مصيدة تكبدهم أعباء مالية مقابل النشر في مثل هذه المجالات والتي تفقد البحوث المنشورة فيها وزنها العلمي وتتأثرها في حقوق المعرفة، كما يخسر الباحث المعلومات العلمية بالإفصاح عنها في مجالات لا تتمتع بالسمعة العلمية المرموقة ولا تحفظ حقوق الملكية الفكرية عليها.

واستعرض أهم قواعد البيانات والأنشطة المتاحة على الشبكة العنكبوتية وميزات كل منها والخدمات التي تقدمها وفائدة لها للباحثين.

كما استعرض حداد مجموعة من قواعد البيانات التي تنشر قوائم بأسماء دور النشر المزيفة والمجلات المزيفة وذلك بهدف حماية الباحثين الأردنيين من الوقوع في شرك خديعتها وابتزازها.

وتحدث عن آليات قياس معامل التأثير للمجلات العلمية المحكمة والباحثين والأوراق العلمية المحكمة، وأهمية هذه المؤشرات في تقييم المؤسسات الأكاديمية والبحثية والأكاديميين والباحثين فيها على السواء.

وتم خلال المحاضرة بحث أهم أدوات اتخاذ القرار في تحديد المجلة العلمية المستهدفة، وتضمنت استعراضًا لقواعد البيانات العالمية المساعدة في عمليات انتخاب المجالات للنشر، إضافة إلى عمليات اختيار المجالات بالطرق التقليدية والإلكترونية المتاحة؛ مما يسهل على الباحث اتخاذ قراره في تحديد المجلة المستهدفة للنشر.

وعقب رئيس جمعية البحث العلمي الأردنية الدكتور أنور البطيخي أن الجمعية ستسترشد بالمعطيات الهامة التي تم طرحها خلال الندوة مؤكداً أن الجمعية ستسعى إلى توعية الباحثين الأردنيين وأساتذة الجامعات لحمايتهم من هذه المخاطر.

من جانبه أكد العين الدكتور رضا الخوالدة أهمية توعية الباحثين وتزويدهم بالمعلومات القيمة التي تضمنتها الندوة مشيراً إلى أن دور النشر المزيفة أصبحت تتضمن مصادر المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمراكم البحثية، حيث أثبتت التجارب وقوع العديد من الباحثين في هذا الفخ.

## محاضرة بعنوان «أداء سوق عمان المالي للفترة 2005-2017 ومستقبل أداء السوق بعد عام 2017»



نظمت الجمعية محاضرة ألقاها الدكتور محمد عدينات بعنوان «أداء سوق عمان المالي للفترة 2005-2017 ومستقبل أداء السوق بعد عام 2017». وأشار إلى أن تنشيط التعامل التجاري مع العراق وفتح معبر طريبيل سينعكس إيجاباً على تحسين نشاط وأداء العديد من الشركات في هذا المجال.

وعرض أسباب تراجع السوق المالي منذ عام 2009 حتى الان والتي من ابرزها فقدان الثقة بالسوق المالي واحجام المتداولين عن الاستثمار وضعف النمو الاقتصادي وصعوبة حصول المستثمرين في سوق عمان المالي على التمويل .

ودعا الدكتور عدينات إلى اتاحة المجال للبنوك لتمويل التعامل بالاسهم لتحريك السوق وتنشيط الحركة الاقتصادية مؤكداً أهمية دور السوق المالي في تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي. وأكد ضرورة تشديد العقوبات على الشركات التي لا تلتزم بتقديم المستندات الدورية لهيئة الوراق المالية. وتضمنت المحاضرة العديد من المداخلات والأسئلة التي تركزت حول أهمية السوق المالي والنهوض به.

## محاضرة متخصصة حول «حماية الواجهات المعمارية في البتراء»



ركزت محاضرة متخصصة التي نظمتها الجمعية حول "حماية الواجهات المعمارية في مدينة البتراء"، على أهمية الحفاظ على هذا الرمز التاريخي والاثري، المتمثل بمدينة البتراء واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لحمايتها. وعرض رئيس جمعية تقنيات التراث الدكتور طلال العكشة، اسباب الدمار الذي تتعرض له هذه المدينة والتي من ابرزها العوامل الطبيعية كالمطر والرياح والاملاح وعوامل الطقس المختلفة وعوامل انسانية، كالإهمال والازدياد المفرط في التوسيع الحضري والتنمية السياحية بشكل غير مستدام، مشيرا الى ان جمعية "تقنيات التراث" قامت بإعداد خطة متكاملة لحفظ مدينة البتراء.

واشار العكشة، الى خطورة الفيضانات الموسمية التي تكرر سنويا مع كل فصل شتاء ودورها في تدمير الواجهات وسقوط الصخور وانزلاقات التربة، داعيا الى اهمية احترام الحزام الواقي المحيط بمحمي البتراء وتقنيات استعمالات الاراضي، وانشاء اعمال الحصاد المائي في اسطح الابنية، اضافة الى زراعة الاشجار وحماية الغطاء النباتي، وانشاء السدود واعادة ترميم نظام ادارة الحصاد المائي القديم الذي شيده الانباط.

وحذر من ان المدينة ستختفي الكثير من معالمها خلال 50 الى 100 سنة المقبلة، اذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة للحفاظ عليها، مشيرا الى ان دائرة الاثار العامة ومنظمة اليونسكو تعدان خطة جديدة لإدارة المحمي.

## ندوة بعنوان «مشكلات المرور في عمان والمدن الرئيسية في المحافظات»



عقدت الجمعية ندوة بعنوان "مشكلات المرور في عمان والمدن الرئيسية في المحافظات"، وقال مدير ادارة السير المركزية العميد سمير بینو انه يدخل الى عمان يوميا مليون و200 الف مركبة ينتج عنها 8 ملايين حركة مرورية مشيرا الى الزيادة الملحوظة في عدد السكان والمركبات خلال السنوات الاخيرة ما فاقم الوضع المروري. وعرض اعداد الحوادث والاصابات التي تجت عنها خلال العام الماضي والتي ادت الى 750 وفاة وعشرات الالاف من الاصابات مشيرا الى ان اهم المخالفات التي ادت الى ذلك هي مخالفات تغيير المسارب وعدم اخذ الاحتياطات ومخالفة الاولوية.

وقال اهم المخالفات الخطيرة التي تم ضبطها العام الماضي هي القيادة المتهورة(التشحيط) التي تزداد بشكل كبير واستخدام المركبات الخصوصي للعمل باجرة مثل اوبر وكريم وقطع الاشارة الحمراء واستخدام الهاتف النقال اثناء القيادة. وأشار الى ان من اسباب الازدحامات المرورية ضيق الشوارع مقارنة مع الاحجام المرورية والنقص في المواقف العامة واقامة مشاريع تجارية وعدم توفر مسارب للنقل العام.

وبين وزير النقل الاسبق الدكتور هاشم المساعد ان عمان يوجد فيها نمو سكاني اكبر من بقية المحافظات بسبب توافر فرص العمل وبالتالي الزيادة في عدد السكان بسبب تزايد اعداد العاملين في عمان من محافظات اخرى وبالتالي زيادة اعداد السيارات وزيادة الازدحامات والحوادث.

واشار الى ان عدد السكان في عمان اكثر من 4 ملايين نسمه وبنفس الوقت فان الباصات المتوفرة لا تكفي لخدمة المواطنين حيث انه يوجد عندنا الف باص فقط وبالتالي كل اربع الاف مواطن يخدمهم باص واحد اي ربع باص لكل الف مواطن علما ان المعايير العالمية هي من نصف الى 2 باص لكل الف مواطن اضافة الى انه لا يوجد مواصلات نقل اخرى مثل المترو ما يجبر المواطنين على استخدام السيارات التي تزايدت اعدادها وينعكس على ازمة المرور.

وقال ان النقل العام ينقل في عمان يوميا حوالي 1.5 مليون مواطن وبالتالي يبقى 2.5 مليون يستعملون السيارات في الصباح مشيرا الى ان عدد السيارات بعمان في وقت الذروة اي الساعة السابعة الى الثامنة صباحا تصل الى نصف مليون .



ودعت وزيرة النقل السابقة الدكتورة لينا شبيب الى ان يكون هناك مرونة في اوقات دوام عمل الوزارات والمؤسسات بحيث تكون اوقات الدوام متفاوتة وليس الجميع يداوم الساعة الثامنة والنصف صباحا وايضا عقد الاجتماعات من خلال الانترنت وانجاز العمل في البيت عندما يكون ذلك ممكنا والاشتراك بسيارة واحدة للوصول الى العمل وایجاد تشريعات ناظمة بهذا المجال بهدف تخفيف ازمة المرور والحوادث .

ودعا رئيس الجمعية الاردنية للوقاية من حوادث الطرق المهندس نزار العابدي الى اعادة النظر في جميع اجراءات السلامة على الطرق وان تكون هناك توعية مستمرة للمواطنين.

واكد مدير دائرة النقل والمرور في امانة عمان المهندس محمد رحاحلة اهمية ان يتم التعود على استخدام التكنولوجيا لتجنب الاذدحامات المرورية وهي متوفرة مثل شبكة "جي بي اس" و "نافيجيتور" . واكد مدير مشروع الباص السريع في امانة عمان المهندس رياض الخرابشة اهمية توجيه الانفاق الى النقل العام وتوفير شبكة موصلات نقل عام ووقف زيادة اعداد السيارات مشيرا الى انه عندما يكون هناك قرار سياسي بوقف زيادة السيارات فانه يمكن حلها بإجراءات وتشريعات تمكن من تحديد امتلاك السيارة حيث ان هناك 100 الف سيارة سنويا.

وتضمنت الندوة العديد من المداخلات والمقترحات التي ركزت على اهمية ان تتحمل جميع الجهات المختصة مسؤوليتها في مواجهة مشكلة المرور وما ينبع عنه من خسائر بشرية ومادية بشكل كبير.



## ندوة بعنوان «المخدرات وأثارها الصحية والمجتمعية»



نظمت الجمعية ندوة بعنوان "المخدرات وأثارها الصحية والمجتمعية" شارك فيها استشاري علم السموم بالجامعة الأردنية الدكتور عبد القادر بطاح والرائد أنس طنطاوي من إدارة مكافحة المخدرات بين خلالها الدكتور بطاح مخاطر وأثار تعاطي المخدرات السلبية على المستوى الشخصي للمتعاطي من الناحية الصحية النفسية والجسدية والاجتماعية والسلوكية والمادية، والتي تتعكس على أسرته ومجتمعه، مشيراً إلى أن الدراسات بينت وجود ترابط في احتمالية تورط المتعاطي في الحوادث المرورية والشجار والفرق والحرائق والانتحار والجنایات والجرائم، بحسب أكبر من الأشخاص الطبيعيين بدون التعاطي.

وأشار الرائد طنطاوي إلى "أن مادة "الجوكر" من المخدرات الاصطناعية" يتم الترويج لها أيضاً بزعم مصنعيها، وبوصفها عببة تساعد على تحسين المزاج وتتشيط الذكرة أو كبديل آمن للنيكوتين ليقع الشباب فريسة للمروجين الذين يلجأون لاستخدام وسائل الاتصال الحديثة لنشر سموهم ويلجأون أيضاً إلى تغيير أسمائهم لخداع الشباب مثل (دريم ، سبايس ، بونزاي ، مستر هبي ، سكوبى دو.....) وجميعها جوكر قاتل.

وحول شكل هذه المادة، أشار طنطاوي إلى أن هذا النوع من المواد المخدرة عبارة عن مواد تبغية أو عشبية لها لون أخضر فاتح أو غامق أوبني أحياناً تحمل رائحة قذرة ومعالجة بواسطة مواد كيميائية خطيرة أو على شكل مادة تبغية أشبه بالدخان العادي يتم استخدامها من خلال لفها بأوراق اللف (الدخان العربي) وتدخينها بواسطة الغليون أو النرجيلة أحياناً ، داعياً الشباب للحذر والانتبه وعدم الوقوع في مثل هذه الأساليب وغيرها ..وعرض اضرار الاضرار المادية والاجتماعية والتي، من ابرزها: الانطواء والعزلة والتورط في المشاكل العائلية وتدني الانتاجية والتورط في الجنح والجنایات وإشغال الفكر الدائم بتوفير المادة.

## محاضرة بعنوان «صندوق دعم البحث العلمي ورؤى مستقبلية»



نظمت الجمعية محاضرة بعنوان “صندوق دعم البحث العلمي ورؤى مستقبلية” القتها الدكتوره عبير البواب وبحضور عدد من الباحثين وأساتذة الجامعات والمختصين وقالت إن اجمالي المشروعات التي تم دعمها حتى نهاية 2016 بلغ 325 مشروعًا إضافة إلى 14 مشروعًا ضمن الدوائر البحثية الأولى لعام 2016 في المراحل النهائية لاتخاذ القرار بشأنها أما الدورة البحثية الثانية لا زالت مشروعاتها قيد التحكيم.

واضافت ان حجم الدعم المخصص للمشروعات الوطنية المدعومة من الصندوق خلال الفترة من عام 2008 إلى 2016 بلغ 15 مليون و401 الف و690 دينارا اردنيا مستعرضة هذه المشاريع ومن ابرزها: مشروع مركز الملك عبدالله الثاني للتكنولوجيا النانوية والحيوية والذي تم دعمه بـ 6 مليون دينار وبرنامج دكتور لكل مصنع والذي يحول له سنويًا 120 ألف دينار والدراسة الوطنية لنقص فيتامين (د) ودعم المركز الوطني للسينسنترات بمبلغ 5.5 مليون دينار اضافة إلى أن المشروع يقدم دعماً لـ 22 مجلة وطنية في مختلف الجامعات الاردنية ودعماً مالياً للمؤتمرات التي تعقدها الجامعات.

وفيمما يتعلق بدعم طلبة الدراسات العليا المتفوقين أكاديمياً أشارت البواب إلى أنه منذ عام 2008 إلى عام 2016 بلغ اجمالي عدد الطلبة الحاصلين على منح المتفوقين اكاديمياً 529 طالباً وطالبة منهم 478 طلبة ماجستير و51 طالب دكتوراه، مشيرة إلى أن التكلفة المرصودة للطلبة المتفوقين حتى نهاية 2016 بلغت 6 مليون و354 ألف دينار. انفق منها فعلياً مبلغ 3 مليون و350 ألف و273 دينار أردني.

ولفتت إلى أن الصندوق يخصص جوائز سنوية للباحث المتميز والبحث المتميز والإبداع والابتكار وبرامج دعم أخرى منها منحة ما بعد الدكتوراه وبرنامج دعم المخترعين وبحوث رسائل الماجستير والدكتوراه ومنحة الباحث الزائر وغيرها.

واكد المشاركون في المحاضرة التي شهدت العديد من المداخلات والأسئلة أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق وأهمية زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والقائمين عليه في مختلف القطاعات.

## اختتام مشروع ثلاث دوائر من العالمات



أختتم مشروع ثلاث دوائر من العالمات الذي نفذته الجمعية والذى أستمر ثلاثة أعوام في تأسيس برنامج للتوجيه بين النساء الأكاديميات حول العالم من خلال خلق شبكات اجتماعية تسهم في تقديم المرأة على المستوى المهني ودعمها على المستوى الشخصي.

وأكد الدكتور انور البطيخي رئيس الجمعية ، التي احتضنت المشروع حرص الجمعية على متابعة مخرجات المشروع مع مختلف الجهات المحلية والدولية لتعزيز الفائدة بين الأكاديميات والعلماء الأردنيات والعربيات والأمريكيات وغيرهن والتشبيك فيما بينهن لتبادل النصائح والمشورة والإفادة من الخبرات المتوافرة لديهن في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية والإدارية والاستمرار ببرنامج التناصص فيما بينهن.

وقالت مؤسسة المشروع الدكتورة رنا الدجاني من الجمعية الأردنية للبحث العلمي إنه، ومن خلال هذا التوجيه المتكامل، تتمكن المرأة الأكاديمية العالمية من الارتقاء عن طريق التعاون وروح الزماله لا سيما وأن نسبة المرأة الأكاديمية في المجالات العلمية قليلة جداً حول العالم.

وأشارت مديرية المشروع الدكتورة زينة الطباع، إلى إن الدائرة الأولى ضمت 26 عالمة أكاديمية من 11 جامعة أردنية خاصة وحكومية، من تخصصات مختلفة، بينما شملت الدائرة الثانية 20 أكاديمية من 17 جامعة في الوطن العربي. أما الدائرة الثالثة فقد ضمت 30 عالمة.

وأشار البطيخي إلى أنه، وبهدف نشر تجربة المشروع، تم عمل موقع إلكتروني يحوي الأدوات الالزمة وقاعدة بيانات للأكاديميات المشاركات، إضافة إلى أن القائمين على المشروع يعملون على كتابة الأبحاث العلمية للتأكد من أن البرنامج مبني على أسس البحث العلمي المحكمة: لمشاركة المجتمع الأكاديمي التجربة والتعرف الصحيح ببرنامج التوجيه، الذي طرحته المشروع، كما يعمل الفريق على كتابة توصيات تقيد صانعي السياسات التربوية في مأسسة فكرة التوجيه ولتحقيق هذه المهام، تم التعاون مع الدكتورة آمنة الرواشدة والدكتور أيمن الرواشدة من جامعة اليرموك.

وعقد المشروع، عدة أنشطة من شأنها تعزيز تبادل الخبرات بين الأكاديميات، منها: لقاء عرض قصص نجاح نساء من حول العالم في إيجاد حلول لتحديات محلية، وورشة عمل حول "الكتابة العلمية"، والتي عقدت بجامعة الزرقاء الأهلية وحضرت فيها الدكتورة نافيد المدنى من كلية الطب في جامعة هارفارد، ومعهد دانا فايربر للسرطان في بوسطن.

وقادت مجموعة من العالمات من الدائرة الأولى والثانية بالمشاركة في مؤتمر المنظمة الأمريكية للتقدم في العلوم، والذي عقد في بوسطن في الولايات المتحدة شباط (فبراير) الماضي، وكان المؤتمر مناسبة لإطلاق الدائرة الثالثة من المشروع حيث تناقصت الأكاديميات المشاركات في المشروع مع زميلاتها من العربيات في المهرجان التحديات التي تواجهها الأكاديمية العربية وسبل التعاون في مواجهة هذه التحديات من جهة وطرق لاستدامة المشروع من جهة أخرى.

## محاضرة حول السياسة الضريبية في الأردن



أقامت الجمعية محاضرة متخصصة بعنوان “الطبقة الوسطى والسياسة الضريبية في الأردن” القاها الأستاذ الدكتور سامر الرجوب .

وناقشت المحاضرة، التي ادارها رئيس الجمعية الدكتور انور البطيخي، أهمية مواجهة مشكلة البطالة والسياسات الضريبية المتبعة في الأردن .

ودعا خبير الاستثمار وادارة المخاطر الدكتور سامر الرجوب الى ايجاد تعريف واضح للطبقة الوسطى في الأردن والتي يعول عليها كثيرا في تحريك عجلة النمو والاستثمار، مستعرضنا النسب الطبيعية لحجم الطبقة الوسطى والتي يمكن ان تحدث فرقا نوعيا في الاقتصاد الاردني .

واشار الرجوب الى خصائص تميز الطبقة الوسطى في الاقتصادات السليمة، منها ان تكون الطبقة الاكبر حجما في المجتمع وبما يتراوح بين 50-60 % وتمتلك القوة الشرائية التي تستطيع ان تحرك العرض والطلب والعرض وكذلك عجلة التدفقات النقدية والاقتصاد بشكل عام والتي تعكس الرفاه الاجتماعي للمجتمع وهي الاكبر نسبة في المجتمع .

واضاف ان خط الفقر العام المعتمد على تحديد حالة الفقر يختلف باختلاف تعريف خط الفقر وخط الفقر العام للفرد سنويا ارتفع ليتجاوز 800 دينار اعتمادا على نتائج بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010.

وتطرق الى المنهجيات العلمية في احتساب حجم ونسبة الطبقة الوسطى في العالم، والاساليب المختلفة في تحديد خصائصها ومدلولاتها .